



مَلَطِنَةُ عُمَانَ
وِزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالشَّقَافَةِ

مَقَالِيدُ النَّصْرِيفِ

تَلَبَّثُ السَّنَةِ
سَعِيدُ بْنُ خَلْفَانَ بْنِ مُحَمَّدِ الْخَمَلِيِّ

الْمَجْزُوءُ الثَّانِي

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

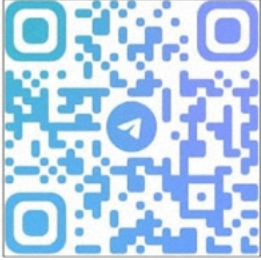


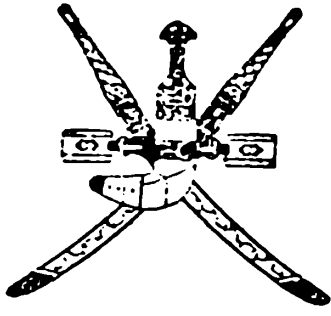
رابطہ بدیل
lisanerab.com

مکتبۃ لسان العرب

أ. علاء الدین شوقی

www.lisanarb.com





سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

مَقَالِيدُ النَّصْرِيفِ

تَأَلِيفُ الْمَلَّامَةِ
سَعِيدِ بْنِ خَلْفَانَ بْنِ أَحْمَدِ الْخَلِيلِيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



ذکر ما یفتح

عَيْنُ الثَّلَاثِي كَمَرَّةُ افْتَحَ وَيَقْلُ
فِي الْغَيْرِ وَافْتَحَ قَبْلَ قَلْبِ مَا قَبْلَ

عين الثلاثي المكسور العين يجب فتحها في النسب لتقل توالي حركات الكسر مع الياء ، فيقال في النسب إلى نمر وكتف: نمرى وكتفى بفتح الميم والقاء وإلى دُؤل بضم الدال دؤلى وإلى إبل إبلى ، ويقال هذا الفتح في الغير أى غير الثلاثي ، فقد جاء قليلاً مسموعاً في الرباعي الساكن الثاني كعظلي ويثري ومغربي ، فهذا مع المبرد قياس مطرد فيه ، لأن الساكن منه عنده كالميت ، بخلاف نحو : منطلي ومستخرجي وجحمرشي وعلبطي فهو باق على أصله بلا خلاف في ذلك أعلمه .

وأما ما قبل المقلوب فهو مفتوح أبداً كالصاد والفاء والضاد من : عَصَوِي وفقوى وقاضوي ، لكن بشرط واحد وهو أن يكون قابلاً لأن يفتح كما مثلته لك ، ولا خفاء في أنه إن كان غير قابل فهو باق على أصله كالألف من نحو : دراية وحماية ، مع قلب الياء نحو : دراهوي وحماوي وكذلك في نحو : صحراوي وكبراي وأنبياي في كبراء وأنبياء علمين .

ذكر الحذف في بعض الأوزان

إِنْ قَبْلَ آخِرِ صَحِيحٍ يَأْكُوسُ
وَهُوَ مُشَدَّدٌ فَالِقِ الْمُنْكَسِرِ

إن كان قبل لام الاسم ياء مشددة ولام الاسم صحيح ، فاعلم أولاً أن الحرف المشدد في الحقيقة حرفان : حرف ساكن وهو الأول ومتحرك وهو الثاني .

فإن كانت الثانية مكسورة مثل فيعل كسيد وجيد وعينهما واو أدغمت في الياء فصارت ياء ، وكطيب لأى العين أصلاً ، ومثل مبين اسم فاعل من بين وكأسيد وجديل مصفر أسود وجدول ، فإن الياء المكسورة في هذا كله محذوفة أبداً ، وتبقى للياء مخففة فيقال : سيدى وجيدى وطيبى كزيدى في الكل ومبيني وأسيدى وجديلي كعميرى في الكل ، وقياس ظبي اسم أبى قبيلة مشهورة طيئى كزيدى أيضاً فأبدلت الألف نادراً من هذه الياء الخفيفة ، فصار طائياً .
هذا فإن كانت للياء الأخيرة مفتوحة كمين اسم مفعول من بين أو نحو ذلك فهي باقية على حالها .

توضيح :

فإن صغر نحو : ملوم كعلم فتقول فيه : مليم أو مليم بزيادة ياء ثالثة تعويضاً من المحذوف ، فإن نسبت إلى هذا الأخير فلا يحذف شيء من ياءاته لئلا يلزم إجحاف الكلمة ، فإن نسبت إلى مليم بغير تعويض حذف الياء فقيل مليم كعمورى ، ولا يبالي باللبس ، وكذلك القول في منسوب مصفر نحو : مبيى اسم فاعل من بين ، والله أعلم .

والياء من فُعَيْلَةٍ اخذ في النسب
وَفَعَلِيٌّ لِفُعَيْلَةٍ واجب

إذا نسبت إلى اسم بوزن فُعَيْلَةٍ بضم الفاء : كجهينة وجذيمة وأمّية ، وَجَبَ
حذف الياء فقول : فَعَلِيٌّ مثل جهنيّ وجذميّ وأمويّ .

وأما فعيلة بفتح الفاء فالنسب إليها فعلى بالتحريك مثل حنيفة وسليمة ،
وحنفيّ وسلميّ . وفي غنية غنويّ بالقلب كما كان في قصية وقصويّ .

وِلَاعِقَالِ الْعَيْنِ وَالتَّضْيِيفُ صَحَّ
كَلَاهُمَا وَالنَّقْلُ فِي الْعَارِي سَنَحَ

إذا اعتدلت العين من فعيلة وفُعَيْلَةٍ ، وجب تصحيحهما ، أي النسب إليهما
على ما هما عليه من لفظهما ، بعد حذف تاء التانيث المهور حذفه من كل منصوب
أبدأ فيقال في النسب إلى طويلة وقويمة ككريمة : طويلي وقويميّ وإلى قويمة وضيفة
مصغرى قويمة وضيفة قويميّ وضينيّ .

وأما فَعَلِيٌّ وَفَعَلِيٌّ في المجرد من التاء فهما منقولان : كقرشيّ وثقفيّ فتقفيّ ،
عومل معاملة حنفيّ وقريش كحنيفة وبثينة ، لأنهما في الوزن سواء إلا بقاء التانيث
في بثينة وحنيفة ، وتجريدها من قريش : كزبير وثقيف كأمير : ووجود هذا
في تهامة أكثر فإنهم قالوا في فَعَلِيٌّ ، كقريش : قرشيّ وهذليّ ومُلحِيّ
وقمِيّ ، وفي فَعَلِيٌّ كأمير سلمى وخثميّ وقويّ وَحَرثِيّ وهؤلاء كلهم
متجاورون بتهامة .

قال السيرافي : وأما غيرهم فهم على القياس فيقال : مليحيّ وقيمِيّ في النسب
إلى مليح بن عمرو بن ربيعة ، أو مليح بن الهون بن خزيمة ، وقيم بن جرير
ابن دارم .

هذا وقد شدّ أيضاً رماح ردينية في النسب إلى ردينة كجهمية زوجة سمهر
والرماح منتصب إليهما، وكذلك شد في أمية أمي كعميري، وفي النسب
إلى السليقة بالفتح وهو التكلم بأصل للصنعة من غير تعلم وغيره سليقي .

وَذُو اعْتِلَالٍ لِلْأَمِّ كَالْمَزِيدِ نَا
وَالْخَلْفُ فِي فِعْلَةٍ عَنْهُمْ أَتَى

إذا اعتل اللام في الوزنين فالجرد من الباء والمختم بهما سواء في فعلى وفعلى
على القياس السابق، فإنك تقول في فعيل وفعلية كأمر وحنيفة فعلى بالتحريك
إذا أعلّ لامهما كعلى ورصى وسمى وغنى وعلية ورضية وسمية وغنية .

وفي النسب إلى الفريقين علوى رضوى سموى غنوى .
وكذلك فعلى كقرشى في فعيل وفعلية كقريش وبثينة إذ اعتل لامهما :
كقصى ونقى ، وقصية وفعية وأمية في النسب إليها قصوى فقوى أموى .
وأما فعولة بالفتح فمختلف فيها على ثلاثة أقوال :

الأول : أن ينسب إليها بلفظها مطلقاً فيقال في حلوبة وفروقة وعدوة :
حلوبى وفروقى وعدوى .

الثانى : وهو ينسب إلى سيديويه أن المنسوب إليها بوزن فعلى كخفى كيف
ما كانت فيقال : حلبي وفرقى وعدوى ، وسمع في النسب إلى أردشوءة شذئى
فهو قياس ، وعلى الأول فهو شاذ .

الثالث : وينسب إلى المبرد وهو إذا اعتل لام فعولة بالواو كعدوة فالنسب
إليه عدوى بالتحريك كالتقول الثانى ، وإلا فهو فعولى كحاولى على القول الأول
شذئى شاذ على هذا القول .

إِنْ رُدَّ حَذْفُ اللَّامِ فِي جَمْعِ اسْمٍ كَمَا فِي
أَوْ فِي مِثْلِي فَهَذَا الرُّدُّ التَّزِيمُ .

اعلم أن المحذوف لللام إما أن يرد لامة في التثنية أو في الجمع السالم ، وإما
أن لا يرد لامة فهما قسمان ، ويتفرع عنهما قسم ثالث وهو ما جاز فيه
الوجهان .

فأما ما يجب رده هنا فهو المرد في التثنية مثل : أب وأخ وحم ومن
لقولهم : أبوان وأخوان وحموان وهنوان ، كقولهم : أبوك وأخوك وحموك
وهنوك أي شيتك ومن المرأة فلهما ، فهو أبوي وأخوي وحموي وهنوي من
قال : هما نقتا في في من فوهما وجب أن يقول : فوي ، ومن قال : دميان وجب
أن يقول : دموي ، ومن قال يدان بيضاوان عند مجيء وجب أن يقول يدوي ،
ومن قال في الجمع السالم : وعضوات قال استوي وهنوي وعضوي .

وَلَيْسَ حَتَّىٰ إِنْ يَكُنْ رُدُّ مَنِعٌ

وَأُخْلِفُ فِي أُخْتِ وَبِنْتِ قَدْ سَمِعَ

لللام المحذوف إن لم يرد في التثنية أو في الجمع السالم فذلك فيه الوجهان :
الرد وعدمه جائز وأن ذلك مثل يد ودم تثنيتهما يدان ودمان على الأشهر
فقول : هذا يدي وبيدي ، ودمي ودموي ، ومن قال في : هنوات هنات قال هي ،
ومن قال : عضات قال : هنا عضتي ، وفي قم في مثل : فيان ، ويحوز هنوي
وعضوي وفوي .

ومن نسب إلى زب بعنيفة الباء التي أصلها التشديد قال : ربني بتشديدها ،

وفي النسب إلى ابن واسم ابني واسمي لقولهم : ابنان واسمان وبنون وبنات .

وبجوز بنوى^١ وسموى بالرد إلى أصله ، واختلفوا على قولين : فى بنت وأخت والأكثر يردونهم إلى أصلهما فيقولون بنوى وأخوى .
ويونس يبقى الفاء على حالها فيصغرهما على حالهما فيقول : بنى وأختى وكأنه طلب الفرق فى ذلك .

وَرُدُّ فَا كَشِيَّةٍ وَالْقَلْبُ فِي

ذَا لِلْأَمِّ أَوْرِدُ بَيْتِ السَّكْنِ اصْطَفَى

المحذوف الفاء على وجهين : معتل لامه ، أو صحيح ، فالصحيح على القول المصطفى لا يرد منه الفاء مثل صفة وعدة فيقال : صفى وعدى ، والمعتل للام ترد فاؤه فى النسب ويقلب لامه فيقال فى شية ودية : وشوى ودوى بفتح السين والدال على قياس القلب ، وبمضهم يسكنهما فيقول وشى وودى كظيبي فذانك وجهان .

وَأَمَّا الْفَاءُ فَقَدْ يَرُدُّ فَاءُ نَحْوِ : عِدَّةٌ وَزَنَةٌ ، فَيَجْعَلُهُ فِي مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ وَهُوَ الْآخِرُ
فيقول : عدوى وزنوى .

قال بعضهم : وأما حملة على ذلك ما سمع عن بعض العرب فى عدة عدوى فقام عليه غيره ، فقال فى شية : شىوى لا وشوى ، والله أعلم .

وتسمية هذا رداً مجازاً وإنما هو فى الحقيقة قلب فى هذا البيت إشارة بكلمة اصطفى إلى جميع ما مضى على أن غير الأول ليس بالمصطفى .

وأقول : إنه إذا جاز القياس على هذا القلب فلا يبعد أن يطرد الفاء فى موضعها فيقال : فى عدة وزنة وعدى ووزنى ، كما قيل فى ووشى فى شية كظيبي فتأمل .

وأما المراد لآمه بعد الحذف فهو نوعان : متحرك ما قبله اتفاقاً مثل : عم وقاض فحكمه كما مضى وإما قبله ساكن وأكثر هذا مختلف فيه لأنه يكون غالباً مجهول الحال كمثل : يد ودم وابن واسم وسنة ومائة وظهية ، فإن بعضهم وهو أبو الحسن الأخفش يسكن عين ما أصله السكون فيبقىه على أصله كما ذكرناه في وشبي كظبي فيقول هنا كذلك : يدي ودمي على تقدير ردهما مع سكون ثانيهما ، وكذلك بنبي أو بنوي على ظاهر القاموس أن أصله بنى أو بنو ، وجزم بتحريكه لقولهم بنون وأبناء وفيه للجدال مجال وعلى نحو هذا يكون ما شابه ذلك فلقد كشفت لك الفطاء فتدبر .

ذكر الشائيات

يُضَعْفُ ثَانِي اثْنَيْنِ أَصْلًا وَانْتَحَمَ

إِنْ يَمْتَلِئُ وَاهْمِزُ كَلَا وَاللَّوَاوُ جَمًّا

إذا نسب إلى ثنائي الوضع وهو المراد بالذي حروفه اثنان أصلاً ، فإن الثاني منه لا يخلو من أن يكون صحيحاً أو معتلاً ، فإن كان صحيحاً فإنه يضمفتقول في النسب إلى كم: الكمية أو إلى لم لمية ، وكذلك ما شابههما وليس ذلك لازماً ، بل جائز ذلك أن تقول : كمية و كمية بالتخفيف ، ويلزم التضعيف إن كان الثاني حرف علة فتقول في لو : لوى مثل دوى ، وإذا نسب إلى كي وفي قيل : كيوى وفيوى ، لأنه يكون كيماً وفيماً مثل حي ، فأبدلت الياء الثانية كما مضى في حي . هذا إذا لم يكن حرف العلة ألفاً ، فإن كان كذلك فإنه يضاعف بالهمزة أو بالواو فتقول لمن يكثر من كلمة لاو ذا و ما : لآئى ولاوى ، وذائى ، وذاوى ، ومائى وماوى .

وأما الهاء في ما هية الشيء نهي بدل من الهمزة ولا ينفاس ذلك . هذا حكم الثنائي أصلاً ، ولا يدخل في ذلك الثنائي لفظاً مثل : سم مثلث السين لغة في الاسم .

ذكر النسب إلى المؤنث

وَأَنْسَبُ إِلَى صَدْرٍ مُرَكَّبٍ خَلَا

صَدْرٍ مُضَافٍ إِنْ يَكُنْ لَيْسًا خَلَا

اعلم أن المركب لا يخلو أبداً من ثلاثة أقسام : تركيب مزج كـبعلبك وخمسة عشر عدداً، أو تركيب إسناد وهو الجملة كـتأبط شراً وشاب قرناها فمذان القسمان ينسب إلى الصدر منهما مطلقاً فيقال : بعلبى وخمى وتأبطى وشابى ، وكل ما جاء من هذين القسمين فهو كذلك .

وأما الثالث فهو المركب المضاف ، وكذلك ينسب إلى الصدر منه : كأنفى وامرئى فى النسب إلى أنف الناقة وامرئى القيس من غير كنفدة .

فإن كان إذا نسب إلى الأول وقع اللبس ، وذلك بأن يكثر المضاف حتى يكون اللبس كالطرد وغالبه فى الكنى ونحوها كقولهم : أبو على وأبو زيد وأبو الحسن وأبو محمد ، وأم زيد وأم على وأم الحسن ، وابن الزبير وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، فلو قيل أبوى وأمى وابنى فى الجميع لكان اللبس كالطرد ، وكذلك فى نحو : عبد القيس وعبد مناف وعبد المطلب وعبد اللات وعبد العزى وعبد شمس وغيرهم كثير ، فلو قيل فى الكل عبدى لكثير اللبس حتى لا يكاد يتميز وفى الأسم ما يمكن أن ينسب إليه ، فلا يقع لبس .

وقد اختلفت فى هذا المعنى العبارات وكثرت الاعتراضات وإيس الحقيقة

غير هذا والله الهادى .

وغير ما ذكرته نَزْرًا وَرَدًّا
وَالْخَلْفُ فِي حُكْمِ مُرَكَّبِ الْعَدَدِ

غير ما ذكرته إشارة إلى ما وَرَدَ من غير ذلك مسموعاً بالفتل أو جائزاً
مع بعض العلماء قياساً ، فلقد خير الجرمي في النسب إلى الصدر أو إلى العجز أيهما
شئت في الجملة وغيرها .

فتقول في النسب إلى بعلبك وتأبط شراً أو أنف الناقة : بعلى وبكى وتأبطى
أو شرى وأنقى أو ناقى .

وأقول : إنه لا بد من ذكر اشتراط اللبس ، فإن ما أدى إلى الإشكال فهو
من المنوع كما مضى ، إذ لا يكاد يتميز المنسوب بذلك ، بخلاف ما لو نسب
إلى عشرة أو أكثر كل منهم اسمه زيد ، فإن هؤلاء قد أثبتت أسماؤهم على
ذلك ، فلا يفرقون إلا بالنعوت .

وقد أجاز بعضهم أيضاً أن ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خف اللفظ
فيقال : بعلبكي ، وقد ينسب إلى الصدر والعجز معاً وأنشدوا :

تزوجتها رامية هرمزية

بفضل الذي أعطى الأمير من الورق

نسبها إلى رام هرمز .

وقد ينحتون أيضاً من حروف الجزأين أسماء على وزن فعال كجهمفر ، فينسبون
إليه فيقال : مرقسى لازماً في امرى القيس من كنفدة ، وقيل أيضاً حضرمى ،
وعبشمى وعقبسى في حضرموت وعبد شمس وعبد القيس .

وقيل في النسب إلى كنت : كنتي ، وربما لحقته نون الوفاية ف قيل : كنتني ،
والقياس : كابي ، لأن ذلك أصله .

واختلفوا في جواز النسب إلى العدد المركب ، فمنه قوم وأجاز فريق منهم
أبو حاتم السجستاني للنسب إلى كلا الجزأين معاً فيقال في أحد عشر أحدوى
عشرى بسكون الشين أو فتحها ، وفتحها أيضاً على لغة كسرهما قبل النسب :
كنمري وعلى ذلك فليقس إلى آخرها فهو كقولهم : رامية هرمزية .

وَالْجَمْعُ رُدَّةٌ لِفِرْدٍ إِنْ وُجِدَ
وَأَخْلَافٌ إِنْ كَانَ الْقِيَاسُ قَدْ قُدِّ

الجمع المنسوب إليه قسمان : قسم يوجد له واحد من لفظه ، والآخر لا يوجد .
والأول قسمان أيضاً : جمع على قياس ذلك اللفظ مثل كتب وصحائف وبراقع
وأدل وظباء ، فهذا ينتسب إلى واحده فيقال : كتابي وصحفي كخفي وبرقي
ودلوي وظبي .

وإن كان على غير قياس لفظه مثل مذاكير ومحاسن ومساميح جمع ذكر
وحسن وسمح ففي ذلك خلاف .

فبعضهم ينسب إلى المفرد فيقول : ذكري وحمفي وسمي .

وبعضهم ينسبه إلى الجمع فيقول : مذاكيري ومحاسيني ومساميحي ، ولا نفى

بالقياس في هذا الموضع القياس المطرد في الجميع ، بل إن يكن ذلك الجمع بوزن يصلح
أن يكون لتلك الحروف على لفظها ، سواء كان شاذاً في باب الجمع أو مقيساً ،
فلو نسب إلى أبيت وأقوس ووجب أن يقال بيتي وقوسي ، كما إذا نسب إلى أبيات
وأقواس ، بخلاف مساميح وأخاديث ، فإنها قياس مسموح وأحداث ، فكأنما
هي في الحقيقة جمع لغير ذلك اللفظ في التقدير .

وإن كانت من حروفه هذا ، إن كان الجمع لا واحداً له من لفظه أصلاً
كالعهاديد ، أى الفرق من الناس ، فإنه ينسب إليه على لفظه فيقال : عباديدي
وأنصارى فى النسب إلى الأنصار ، أو الياء فى أنصارى لتمييز المفرد كرومى ، أو
حقيقة ياء نحو : رومى للنسب أيضاً ، وكل اسم جنس أو اسم جمع فالنسب إليه
على لفظه لا غير ، كإبل وغنم وركب وبقرة ، فإنك تقول : إبلى وغنمى
وركبى وبقرى .

وأما إن كان الجمع الذى يجب رده علماً فإنك تنسب إليه على لفظه لخروجه
عن حال الجمعية : كساجدى فى النسب إلى من اسمه مساجد ، وكلابى فى النسب
إلى كلاب ، وأما الجمع السالم فقد مضى ذكره .

وَشِبْهُ بَرَّارٍ وَكَاسٍ وَنَهْرٍ
قَدْ نَابَ عَنْ يَاءِ نَسَبٍ فِيمَا ذُكِرَ

اعلم أن الحرف قد يجرى فيها كثيراً فعال بالتشديد ، فيستغنى بذلك عن
النسب لمن يعالج ذلك ويزاوله بوجه من الوجوه ، إما بالبيع كالبيع والبرار ،
أو بالصنعة له كالنساج والخياط ، أو بالعمل به كالسياف أو نحو ذلك ، وقد
يشارك هو والفاعل فى بعض ذلك كسياف وسائف ، والكل بمعنى صاحب ذلك
الشيء : كإبل ، ومكان أهل ، ورجل كاس طاعم ، ويذم بهما أى كسوة وطعام
لا غيرهما ، وموت مائة وهم ناصب وشعر شاعر .

وفعل بكسر العين كذلك كرجل نهر لصاحب العمل بالنهار كما قال :

* لستُ بليلىٌ ولكنى نهرٌ *

ورجل عمل ووطن وجرح وسقه برأى ملازم لذلك .

قال بعضهم : ولا يقتصر على هذه الأوزان الثلاثة في ذلك ، فنحو : ذل
ذليل ، وعز عزيز ، فعيل فيه كذلك ، وكذلك اسم الفاعل من غير الثلاثي
كمرضع ومطفل : ﴿ والاسماء منقطة به ﴾ ونحو ذلك .

وَإِحْكَمُ بِمَا خَالَفَ مَا تَقَدَّمَ بِالنَّسَبِ

إِلَى النُّوَادِرِ انْتَمَى

مَا جَاءَ مَخَالَفًا لِمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنْ أَحْكَامِ النَّسَبِ فَهُوَ شَاذٌ مَحْفُوظٌ بِالزُّنْزَلِ ،

كقولهم : رجل دُهْرِي بالضم للمسن ، فرقاً بينه وبين الدهري الذي هو من أهل

الإلحاد ، وسهل بالضم أيضاً في النسب إلى سهل من السهولة ضد الجزونة ، فرقاً

بينها وبين من اسمه سهل وإلى العالمية وهو موضع قرب المدينة عُلُوِي ، والقياس

عَالِي أو عَالُوِي ، كقاضي وقاضوي ، وفي بني الحِجْلِي حَيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ حَيْبِي

بفتح الباء فرقاً بينه وبين المرأة الحِجْلِي وَأَفْقِي بِالْتَجْرِيكِ فِي الْأَفْقِ بِالضَّمِّ لِشَارِكَةِ

فُعْلُ فَعَلْ كَسْتُمْ وَسْتُمْ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرٌ مَوْضِعُهُ كَتَبَ اللَّعَةَ وَاللَّهَ الْمِسْرَمَةَ .

الباب الثالث مشترك

لأنه يعم الأسماء والأفعال والحروف في بعض المواضع كالابتداء والوقف

باب الابتداء

الابتداء بالسكون لا يَحِلُّ

وَهَمْزٌ وَصَلٍ فِي سِوَى هَذَا اخْتِزِلَ

معنى البيت ظاهر، وهو أن الابتداء بالساكن متعذر، وقال ابن جني: معسر لا متعذر لوجوده في غير العربي، ويجاب: أن المتعذر هو العربي فقط ولا كلام في غير العربي.

والثاني: قال بعضهم وهو لا بد من اعتماد على حرف قريب من الهمزة، وإلخافه في المعنى ظن أنه يبتدأ فيه بالساكن، ثم إن همزة الوصل إن وجدت فهي لا تثبت إلا في الابتداء. كأن قلت: اضرب فإنك تبتدى به، وإن لم يكن مبتدأ به وذلك بأن يحصل بشيء قبله فإنه ينقطع أبدأ.

ذكر ما يلحق أوله همزة الوصل

وَبَابُهُ مِمَّا رُبَاعِيًّا عَدَا

مَاضٍ وَمَصْدَرٍ مِيمٍ مَا ابْتَدَى

الضمير في وبابه راجع إلى همزة الوصل فإن همزة الوصل تختص بالوزن الذي فوق الرباعي في الماضي والمصدر مثل : افعل وانقل ، كافتدر وانطلق ، ومثل : استخرج واعذوب واقشعر واجلوز ، اقتداراً وانطلاقاً واستخراجاً واعذيذاً واجلواذاً ، وقد مضى الشبه من هذه الأوزان ، ولا يشتمل ذلك المصادر فإن المصدر الميمي لا يدخله كافتدر متقدراً .

وأما مثل قشعريرة فلا يعتبر به لما قيل إنه اسم مصدر ، وعلى القول الآخر فلأنه شاذ ولا يقاس عليه ، ويدخل من أجل الإدغام في نحو : اذارأم ، واثاقلتم .

فأما الرباعي وَمَا دونه فلا يدخلها ذلك مثل : دحرج وأكرم دحرجة وإكراماً وضرب ضرباً .

وَالأَمْرُ مِنْهُ وَثَلَاثِيٌّ سَلِيمٌ

عَيْنًا وَلَمْ يُدْغَمِ وَلَا مِنْ بَابِ مِيمٍ

(منه) هاء الضمير في منه راجع إلى ما عدا الرباعي ، فإنك إذا صفت الأمر

تبتدى فيه بهمزة الوصل كما مضى ذلك في باب الأمر فتقول : اقتدر ما زيد ، وانطلق واستخرج واستمتع واعذوب .

وقوله : وثلاثى إعرابه الجر عطفًا على هاء الضمير التى فى منه وفاقًا لمن
أجازه ، أى وكذلك الأمر من الثلاثى يبتدأ فيه بهمزة الوصل إذا تخلص من
ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون صحيح العين ، فلا يدخل فى ذلك : سر وقل وخف .

للثانى : أن لا يكون للفاء مدغمًا مثل : رد وعض الطرف .

الثالث : أن لا يكون معلا بحذف الفاء منه مثل عد وسم أمر من وعد ووسم
ومثال ما يفتتح بهمزة الوصل مثل : اضرب ﴿ واحكم بما أراك الله ﴾ واخش
وارج ، وقد مضى الكلام عليه فى باب الأمر .

وَضَمُّ مَا ثَالِثُهُ أَصْلِيٌّ ضَمٌّ
قَدْ رَجَّحُوا وَكَثُرَ غَيْرُهُ انْحَسَمَ

قد مضى حكم بعض هذا فى باب الأمر ، لكنه هناك مختص بالأمر وحده ،
وهذا يقتضى العموم فىشمل كل ما يذكر هناك وهو حكم الهمز فى الماضى
وفى المصدر وضابطه أن ما أوله همزة الوصل لا يخلو من أن يكون ثالثه مضمومًا
ضممة أصلية أو لا يكون كذلك .

فإن كان الثالث مضمومًا ضممة أصلية فإن همزة الوصل مضمومة على الأرجح ،
وذلك فى الأمر من الثلاثى إذا كان من يفعل بضم العين نحو : ﴿ اخرج علمين ﴾
﴿ ادع إلى سبيل ربك ﴾ وفى الماضى الذى فوق الرباعى إذا كان فعلا لم يسم
فاعله نحو : انطلق بزبد ، استمع الفـول ، ولم يحضرنى أنه يكون فى غير ذلك
كذلك ..

وفي هذه الهمزة التي ثالثها ضمة أصلية قد أجاز بعضهم الكسر فيقول :
أخرج وادخل وانطلق يزيد بكسر الهمزات ، ولم تذكر هذا الوجه في باب
الأسر .

وأما اشتراط كون الضمة أصلية فلئلا يدخل في ذلك نحو : امشوار من
ما قوم ؟ وقد مضى ذكره .

وأما غير ما ثالثه ضمة أصلية فهو بالكسر بلا خلاف بينهم ، وذلك في الأمر
والثلاثي الذي من غير يفعن بالضم مثل : اضرب ارم ارض افرح وفي الماضي
المعدي الرباعي ما لم بين ما لم يسم فاعله نحو : احمر ابيض انطلق زيد اعشوشب
المسكان وهم جراً .

وفي المصدر والأمر مما عدا الرباعي مطلقاً نحو : إطلاق اقعقال احمرار
ادهيام ، ونحو : انطلق يا زيد ، استخرج ارتض وما شابه ذلك .

وَالكسْرُ فِي امْرِيءٍ وَبِالْتِمَاءِ وَابْنِيْمِ

وَاسْتِ وَفِي ابْنِ وَابْنَةِ وَاسْمِ نَمِي

ويحفظ همز الوصل أيضاً في أسماء منقولة وهي امرؤ وبالقاء أي امرأة ، وفي
امري ثلاث لغات : فتح رائه دائماً ، وضمها دائماً وإعرابها إعراب الهمزة
الأخيرة .

وفي است أصله ستة بدليل استاه ، وفيه است وسه أيضاً ، وفي ابن وابنة
وابنم معناه ابن كقول حسان :

* فَأَكْرَمُ بِنَا خَلَا وَأَكْرَمُ بِنَا ابْنَا *

وتجري الحركات على نونه وميمه معاً واختلفت في ميمه أمي زائدة أم بدل

من لامه المحذوفة، وكذلك اسم وأصله سمو كدلو على الأصح، وكل هذه
الهمزات المذكورة في هذا البيت إعرابها في الابتداء بها الكسر لا غير.

وَإِثْنَانِ أَوْ بِالنَّاءِ وَفِي أَيْمٍ أَيْمُنٌ فَتُفْتَحُ
وَإِكْمِرُ وَأَلٌ وَأُمٌ كَأَنَّ قَدْ يَنْفَتِحُ

قال واثنان أى ومن المحفوظ فيها همز الوصل الواجب كسره في الابتداء
قولهم : اثنان رَفَعًا ، واثنين جَرًّا ونصبًا كما ، أو بالناء يعنى اثنان واثنين ،
وقد تزداد همزة الوصل أيضًا في أَيْمِ اللهُ وَأَيْمِنِ اللهُ اسم موضوع للتسم يقال :
أَيْمِنُ اللهُ وَأَيْمِ بفتح أولهما ويكسر ، وَأَيْمِنُ اللهُ بفتح الميم والهمزة وتسكسر وَأَيْمِ
بكسر الهمزة والميم .

وقد يقال أيضًا هَيْمُ اللهُ من مثلثة الميم وإمُّ اللهُ بكسر الهمزة وضم الميم
وفتحها ، وَمُنِ اللهُ بكسر النون وضم الميم ، ومن الله مثلثة الميم والنون
ومُ اللهُ مثلثة .

وأما همزة لام التعريف فهي مفتوحة نحو : اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ
الْقَيُّومُ وكذلك إذا أبدلت لام التعريف ميًا ، نحو : أَمْرٌ جَلٌ بمعنى الرجل
وسيماد شيء من ذكره إن شاء الله .

وَمُدُّ ذَاتِ الْفَتْحِ أَوْلَىٰ إِنْ تَلَىٰ
هَمْزَةٌ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ فَمَسْئَلِ

إذا سبقت همزة الوصل همزة الاستفهام، فإن همزة الوصل محذوفة أبدأ، إلا إذا
كانت مفتوحة في الابتداء فإنها تقلب مدة على الأنصح فيقال : أَرَجُلٌ عِنْدَكَ ،

وَأَمِنَ اللَّهُ بِمَنِكَ ﴿ اللَّهُ أَرَزَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ لأنه لو حذفت الهمزة لا لبس ، وقد تسهل الهمزة أيضا بين بين ، ولتغاير حركتي همزة الاستفهام ، والهمزة غير المفتوحة جاز الحذف ، لأنه لا لبس ، فيقال : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ .

• أَسْتَحَدَثَ الرَّكْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا •

وَجَائِزٌ تَخْفِيفٌ وَهُوَ كَالْوَسْطِ

وَلِيَقُلْ وَغَيْرُ ذَلِكَ نَزْرًا يُخَطُّ

هذا جواب سؤال مقدر ، وذلك أن هو وهي إذا تقدمها حرف عاطف متصل ، فإن الهاء منهما قد تخفيف بالسكون تشبيهاً بالوسط اشدة الاتصال فيقال : وهو فهو وهي ونهى ، وذلك فصيح ، فشبها وهو يضم الهاء بمضد وهي بكسر الهاء بكتف ، ثم خففوها كما سيأتي في باب التخفيف إن شاء الله .

وكذلك إذا تقدمها حرف غير عاطف نحو : ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ أَهْيَىٰ

الْحَيَوَانِ ﴾ في سبقها باللام وبهمزة الاستفهام ، أهو القائل أي الفائلة .

وكذلك تخفيف لام الأمر على نحو ذلك إذا سبقه عاطف متصل نحو :

﴿ وَلْيُؤْفُوا فُدُورَهُمْ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ وليس شيء من هذا

التخفيف لازماً ، بل جائز كله ، وإبقاؤه على حاله بغير تخفيف جائز .

وأما نحو : ﴿ تَمَّ أَيَقْضُوا تَفْهُمْ ﴾ ونحو : ﴿ أَنْ يُعْمِلَ هُوَ ﴾ فهو قليل

مختلف فيه .

باب الوقف

في الأَفْصَحِ التَّنْوِينِ صِدْرُهُ أَلِفٌ

فِي الْوَقْفِ إِنْ يُنْصَبُ وَالْأَلِفُ يَنْحَدِفُ

إذا وقف على اسم منون فإن التنوين إما أن يكون منصوباً ، أو مرفوعاً أو مجروراً ، فإن كان منصوباً فإن تنوينه يحمل ألفاً يوقف عليه نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّنتَدِرًا ﴾ .

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فإن التنوين محذوف أبداً نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ونحو : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ هذا على الأَفْصَحِ ، وإلا فربما يحذفون للتنوين المنصوب أيضاً فيقولون : رأيت زيدا ، وروى عن أزد الشراة أنهم يلقبون تنوين المرفوع واواً في الوقف ، وباء في الجر ، وهذا في النثر قليل ، بل ضعيف ، وأما في النظم فهو نصيح بلا خلاف كقوله :

* قفا نَبَكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

هذا في التنوين المجرور ، وفي المرفوع كقوله :

* وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ *

وترك تنوين المنصوب في النثر أفصح من إلحاق الواو والياء في الضمة والكسرة ، وأما في النظم فكلاهما فصيحان .

وَنُونٌ تَوْكِيدٌ خَفِيفٌ مِثْلُ ذَا

حَتْمًا وَفِي إِذْنِ مُرَجِّحٍ إِذَا

نون التوكيد إما أن تكون خفيفة : كاضر بن زيدا . وإما أن تكون ثقيلة

كما سيأتي في بابها إن شاء الله .

فإن كانت خفيفة فهي مثل التنوين ، تقلب في النصب ألفاً كقوله :
وقمير بدا بخمس وعشرين له قالت الفتاتان قوماً
أصله قم ، فلما لحقته نون التوكيد صار قومين ، فلما وقف عامه أبدل للنون
ألفاً ، ولذلك رسم في المصحف للشريف بالألف ﴿ لنسفعاً ﴾ و ﴿ ليسجنن
وليكوناً ﴾ .

وأما إن كان قبل هذه النون مجرور أو مرفوع فالنون مجذوفة كالتنوين ،
فتقول في : اضربن يا هند ، واضربن يا قوم : اضربى واضربوا ، لأن أصل
اضربن بالكسر اضربين ، وأصل اضربن بالضم اضربون ، فحذفت الضمائر
لالتقاء الساكنين ، فلما زال المانع بحذفه لأجل الوقف ارتد كل شيء
على أصله .

وأما إذن فمنهم من يقف عليها بإثبات نونها ، وكذلك بالنون برسمونها ،
ومنهم من يقلب نونها ألفاً وهو الأنصح في رسمونها حينئذ بالألف كرمم
التنويم المنصوب .

وَفِي الْقَوَافِي شَائِعٌ أَنْ يُوَصَّلَا
كُلُّ بِجِنْسِهِ وَتَنَوِينٌ خَلَا

قوافي الأشعار أو آخر بيوتها ، ولا يسمى آخر آي القرآن قوافي ، فرقا له
عن الأشعار وتنزيهاً ، بل تسمى فواصل مع أنها في ذلك لها حكم القوافي .
وقد يجوز الوقوف على القوافي والفواصل للتناسب ما لا يجوز في غيرها ،
وذلك أن الحركة تعطى في القافية ما يجانسها في الشعر والفواصل ، فالنتجة من جنسها
الألف نحو : ﴿ وتظننون بالله الظنونا ﴾ وقوله : ﴿ فأضلونا السبيلا ﴾ هذا حكم
ما لم يكن في آخره تنوين .

فأما المنون آخره فقد مضى حكمه ، وإن كانت الحركة ضمة فن جنسها
الواو نحو :

* سقيت الفيث أيتها الخيام *

وإن كانت الحركة كسرة فن جنسها الياء كقوله :

* لدى الستر إلا لبسة المفضل *

وَقِفْ عَلَى الضَّمِيرِ فَاحْذِفِ لِلصَّلَاةِ

لَا بَعْدَ فَتْحٍ أَوْ لِشَعْرِ مُكَلَّلَةٍ

اعلم أن للضمير ما له صلة ومنه ما ليس له صلة فأما ما ليس له صلة فهو كغيره
ولا فرق .

وأما ما له صلة فهو هاء ضمير الغيبة نحو : له وعنده ، قبل أن تلحق عليها
علامة التانيث ، فيقال عندها ، وقبل أن تلحق عليها علامة ضم الثننية فيقال :
عندها .

وقوله : لا بعد فتح يعمها وقبل أن تلحقه ميم الجمع ، لأن اليم في الأكثر
ساكنة ، وإلا فإن لحقتها الصلة فهي كغيرها .

فصلة للضمير في الوقف محذوفة فتقول : رأيت عبده ، ومررت بعبده . وهذا
عبده بسكون الهاء وحذف الصلة التي لم تستثن في عبدها وعندها .

وإن كانت هذه للصلة في قافية الشعر ، فإنها تبقى على حالها إن لم يناسب

غير ذلك ، فذلك فصيح كقول أبي الطيب :

* فَإِنَّ الَّذِي فِيهَا مِنَ النَّاسِ أَسَدُهُ *

وأما العلة في ترك الصلة من فيه ومنه وصلا فاطلبه من المطولات .

وَلَا تُفَيِّرُ سَاكِنًا بِعَنِ أَصْلِهِ

إِلَّا اضْطِرَّارًا فَإِنْ كَسَّرَا أَوَّلَهُ

لا خفاء في أن الوقف يجب أن يسكن له ما كان متحركاً في الأصل كما مضى ذكره ، فكيف بما كان ساكناً في الأصل ، فإنه لا كدُّ أن يبقى حاله إلا في الاضطرار في قوافي الشعر ، فإنه قد ورد مكسوراً كقوله :

أَغْرَاكَ مَنِي أَنْ حَبِكَ قَاتِلِي وَأَنْكَ مَهْمَا تَأْمَرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

فإن يفعل في البيت إعرابه الجزم ، لأنه جزاء مهما ، والشرط تأمري وإعراب كليهما الجزم ، وعلامة الجزم في تأمري حذف النون ، لأن أصله تأمرين ، والجزم هو السكون في الأصل ، وإن اصطلح البصريون على أن النصب والرفع والجزم في الحركات الإعرابية والضم والفتح والكسر والسكون في الحركات البنائية ومثاله فيها :

* عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا أَمْرًا التَّيْسَ فَاَنْزِلِي *

ذكر المنقوص ونحوه

وَالْحَذْفُ مَعَ غَيْرِ انْتِصَابٍ حَسَنٌ

فِي الْيَاءِ مِنَ الْمُنْقُوصِ ذُو يُنَوِّنُ

الاسم المنقوص لا يخلو من أن يكون ممنوناً أولاً ، فإن كان ممنوناً فلا يخلو من أن يكون منصوباً أولاً ، فإن كان منصوباً فالواجب إبدال تنوينه ألفاً كما هو القياس على ما مر فتقول : رأيت قاضياً إلا على لغة ربيعة ، فإنهم يقولون : قاضي .

وأما إن كان المنون غير منصوب فالأجود حذف الياء منه نحو : ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾ ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَاوٍ ﴾ ويجوز إبقاء الياء على حالها كقراءة ابن كثير : ﴿ وَإِكْلٌ قَوْمٍ هَادِي ﴾

وَعَادِمُ التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ حَرِي

وَالْتَزَمُوا إِثْبَاتِ يَاءِ نَحْوِ مَرِي

المنقوص إذا لم يكن ممنوناً ، فإما أن يكون منصوباً فلا كلام في أنه مثل الصحيح فتقول : رأيت القاضي بتسكين الياء .

وإما أن يكون مرفوعاً أو مجروراً ففيه وجهان : إثبات يائه ساكنة وهو الأصح عكس المنون فتقول : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، ويجوز لك حذف الياء أيضاً كما في قوله عز وجل : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ ﴾ .

وأما الياء في نحو : مري اسم فاعل من أراه أصله مَرِي كـكـرم ، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة أصلاً كما حذفت من الفعل ، لأر أصل

أراه أراه كأدناه ، وسيماد في بابه إن شاء الله ، فإنك إذا وقفت على مَرِي هذا المذكور يجب أن تبقى ياؤه على حاله باتفاق بينهم لئلا يلزم الإجماع بأكثر حروف الكلمة ، لأن رزنها قد كان مُفَعِل كحسب ، وأصل مفعـل مؤنفل كدحرج فهو خماسي وقد مضى ذكره .

فلو قيل : في مَرِي مَرٌ بإسكان الراء لما بقي من الكلمة إلا حرفان ، وكذلك ما شابه ذلك .

وَجَازَ حَذَفُ الْيَاءِ مِنْ غُلَامِي
وَكَاتَقُونَ شَاعَ فِي الْكَلَامِ

وجاز حذف الياء من غلامي ، وكاتقون ، شاع في الكلام يا غلامي واتقون هي ياء المتكلم ، والمضاف إلى الأولى اسم ، وإلى الثانية فعل ، وهي لا تخلو من أن تكون متحركة ساكنة .

فأما إن كانت ساكنة والمضاف إليها اسم مثل : غلامي وعبدى فالحذف والإثبات جائز ، والإثبات هو الأكثر فيها ، والحذف قليل ما لم يكن الاسم منادى فالحذف كثير نحو : ﴿ وَقَالَ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ﴾ ، ﴿ وَقُلْ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ وصلا وكذلك وفقاً .

وأما الياء إذا كان المضاف إليها فعلاً فالحذف كثير جداً ، ويكتفون بنون الوقاية دلالة على الياء المحذوفة نحو : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾ ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُوا ﴾ أو ﴿ فَاتَّقُونِ ﴾ أو ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾ ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ ﴾ وقرئ به في أكرمن وأهانن .

وَشَدَّ نَظْمًا حَذْفٌ نَحْوِ تَفْرِى
وَصَنَمُوا وَشَبِهَ يَحْلُو وَأَدْرِى

هذا من الشذوذ الذى لا يقاس عليه البقية ، وإنما سمع فى تلاوة الشعر من
لسانهم كقوله :

ولأنت تفرى ما خلفت وبعض القوم يخلو ثم لا يفر
هكذا أنشدوا بتسكين الراء وتقييد القافية ، وهكذا رَوَوْا أيضاً قوله :
لا يبعد الله إخواننا تركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صنع
بإسكان العين ، وكذلك قوله :

* على ضر أمر ما يمر ولا يحل *

بإسكان اللام وكذلك أنشدوا فى ياء ضمير المخاطبة التى هى مثل أدرى
يا هند قوله :

يا دار عبلة بالجواء تسكلم وعمى صباحاً دار عبلة واسلم
هكذا أنشدوا فى الل-كل ، وإلا فأصل تأسيس البناء فى النظم على غير ذلك ،
ولكن الظاهر أنهم سمعوا ذلك - من بعض العرب فنقلوه .

ذكر الألف

وَالْوَاوُ وَالْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ ضُمَّتَا
إِبْدَائِيًّا مِنْ أَلِفٍ كَالْمُصْطَفَى

الألف سواء كانت متصورة أصلية كملهي ومصطفى ، أو لتعانيث كحبي ،
أو للإلحاق كغري ، أو لغيره نحو : أضربها وأكرمها ، ورأيت زيدا ، فإن
بعض العرب يقلبها واواً فيقول : ملهور مصطفىو إلى آخرها .

وبعضهم يقلبها همزة فيقول : ملها ومصطفاً وحبلاً ، وكذلك إلى آخرها .
وبعضهم يقلبها ياء فيقول : ملهي ومصطفي وحبلي بياء ساكنة في السكّن إلى
آخرها ، وليس هذا بفصيح ، فإنه ضعيف ، والفصيح إبقاء الألف على حالها
كما مرّ .

ذكر الوجوه الموقوفة عليها

وَسَكَنُوا مُحَرَّكَاً وَهُوَ يَمُّنُ
أَوْ أَشْمَمِ الضَّمِّ أَوْ التَّحْرِيكِ رَمٌ

أكثر الوجوه الموقوفة عليها للسكون، ولذلك كان عامًّا في كل متحرك بخلاف غيره من الجائزات، فإنها بشروط، ولا لبس فيما أصله للسكون أنه باق على أصله، وقد ذكرنا حكمه ..

وإن كان الموقوف عليه متحركًا بالضم فلك فيه وجه ثان وهو الإشمام، وليس الإشمام صوتًا مسموعًا، وإنما هو عبارة عن إطباق الشفاه مع الوقف، حتى تصير على صورتها مع النطق بالضم، وذلك شيء يدركه البصير بحاسة بصره، ولا يكون الإشمام في غير الضم، سواء كان الضم بفائياً مثل: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ أو إعرابياً نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ .
ورفع بعضهم عن الكوفيين جواز الإشمام في الجر والكسر، قال بعضهم: عليه إنه وهم .

ووجه ثالث وهو روم التحريك وهذا في الحركات الثلاث كلها جائز الرفع والنصب والجر، أو الضم والفتح والكسر .

والروم عبارة عن أن تضعف الحركة الموقوفة عليها حتى يذهب بذلك معظمها، فيبقى منها صوت ضعيف يسمعه القريب دلالة على المحذوف، ولم يجوز أحد من أهل التجويد على ما ذكره الروم في النصب والفتح، وأجازه النحاة: سيبويه وغيره .

وَهَاءُ تَأْنِيثٍ وَشَكْلٍ هَرَصًا
وَمِيمٌ جَمْعٌ مَنَعَ هَذَيْنِ اقْتَضَى

موانع الروم والإشمام ثلاثة : هاء التأنيث كطلحة وقاطمة وشكل عرض
أى الحركة العارضة، نحو: ضم التاء والذال أو كسرهما معا من: ﴿قَاتٍ أَخْرَجَ عَلَيْهِنَ﴾
﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾ وكسر الهمزة فى: ﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يَضِلَّهُ﴾ وفتح الميم من:
﴿الْمَ اللَّهُ﴾ مع من قرأ بنقل حركة همزة الجلالة إلى الميم الساكن قبلها .
فكل هذا لا يجوز فيه الروم ولا الإشمام ، لأن أصله السكون ، وقد زال
العارض الحركة ، وكذلك ميم الجمع مع من يضمها فيصلها بالواو ، كقراءة ابن كثير
عليهم وغير المفضوب ، أو مع من بكسرها فيصلها بالياء فإنها لا يجوز فيها الروم
ولا الإشمام ، ولقد روى بعضهم فى هذا المنع خلافاً ضيقاً .

وَالْخَلْفُ فِي هَاءِ مَضْمِرٍ وَإِنْ تَلَا

وَأَوْأَوْ أَوْ ابْتَدَيْتَهُمَا حَـ

واختلفوا فى هاء الضمير نحو : رأيتهم ومررت به ، هل يجوز فيها الروم
والإشمام فى الوقف ؟ فأجازه قوم ومنعه آخرون ، واختار فريق منهم جواز ذلك
بشرط أن يكون هاء الضمير وأوآ نحو : دروه وعقلوه ورأيت ذلوه ، أو ياء نحو :
فيه وعليه ، ولحق ظبية .

أو ابتدئتهما أى الضمة والكسرة ، فالضمة كالابن بالنسبة إلى الواو ، لأنه
إذا امتد قليلاً تخفض وأوآ ، وكذلك الكسر بالنسبة إلى الياء نحو : ﴿يُنْفِ
اللَّهُ كُلاً مِّنْ سَمْعِهِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ ففى ما شابه هذا
يستحسن الروم والإشمام .

هذا وفي ظاهر الألفية ألفية ابن مالك أنه لا مانع منهما ، أي من الروم
والإشمام ، إلا هاء التانيث .

وَضَاعَفُوا مَا مَعْجَرًا كَأَنَّ بِي

إِنْ لَمْ يَكُنْ هَمْزًا وَلَمْ يُعْمَلِ

التضعيف أقل مما قبله وهو جائز في كل حرف معحرك صحيح قبله حرف معحرك
أيضاً نحو : الجمل والرجل ، وضرب وقمل ، فإن الحرف الآخر يوقف عليه
بتشديد على هذه اللفظة . ولا يجوز ذلك إن كان الموقوف من حروف الاعتدال
نحو : رضى ، ورأيت القاضى ، وإلا إن كان همزة مثل الرشاء .

وزاد ابن عقيل في شرح الألفية أن لا يكون الموقوف عليه هاء التانيث :
كفاطمة ، وظاهر عبارة الناظم لا تأتى ذلك ، ولم يشترط ذلك غيره ، وقد جاء
في الشعر التضعيف مع الوقوف عليه بحرف الوصل ، كقول رؤبة من أبيات كثر
فيها ذلك :

تَرَكَ مَا أَبَقِيَ الدَّابَا سَبَسَبَا

كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَجَبَا

أَوْ كَالْحَرِيقِ وَاقَقَ الْقَصَبَا

وَالْتَبَنُ وَالْخَلْفَاءُ فَالْتَهَبَا

وكقول القائل :

* بيازل وجفاء أو عبهل *

وَالْحَرَكَاتِ انْقُلُ إِسَاكِينَ قَبِيلٌ
نَجْرُهُ كَمَا وَالْفَتْحُ مَعَ هَمْزٍ نَقِيلُ

النقل قليل أيضاً كالتضعيف ، بل هو أقل ، ويختص بأن يكون ما قبل الوقوف عليه ساكناً ، فننقل حركة الوقوف عليه إلى الساكن ، فنقول : هذا بِيَكْرُ بضم الكاف وبكسر هاء ، في : مررت بِيَكْرٍ ، فراراً من النقاء الساكنين ، ويشترط فيه : أن يكون الساكن قابلاً للتحرريك ، فلا يصلح ذلك أصلاً في نحو : ناب وباب ، وشذ ومدّ في المدغم ، ولا تنقل في نحو : زيد وثوب لتقلها عليه .

وأما إن كان الوقوف عليه إعرابه الفتح فلا يخلو من أن يكون همزة أولاً فإن كان غير همزة نسيما إن شاء الله ، وإن كان همزة فالنقل جائز نحو : رأيت الشياء ، أى الشيء .

وفي سِوَى الْمَهْمُوزِ خُفٌّ وَهُوَ مَعَ

عَدَمِ النَّظِيرِ فِي سِوَى الْهَمْزِ امْتِنَعُ

إن كان الوقوف عليه مفتوحاً فهو غير همزة ، فذلك مما يختلف فيه ، فنع نقله للبصريون ، وأجازوه الكوفيون ، فيقولون : رأيت العبدَ بفتح الباء ، ويشترط في جواز النقل أن لا يكون خارجاً بذلك النقل إلى وزن مرفوض معهم ، فلا تقول في الجلد بكسر الجيم : هذا الجِلْدُ بضم اللام ، لأن فعلاً بكسر الفاء وضم العين مرفوض في كلامهم لتقله .

وكذلك فعل بضم ثم كسر لثقله وقلته ، فلا يقال من قفل ولا يبعد عندي
أن يجوز في هذا الأخير قليلاً ، كما أنه موجود قليلاً في الكلام .

أما وإن كان المنقول همزة فلا يشترط ذلك فيه ، لثقل الوقوف على الهمزة
فيجوز في الرداء بكسر الراء وسكون الـدال المهملتين : هذا الردو ، وفي الوقف
على بطن كقفل من البطي كويل .

ذكر شيء من وجوه الهمز

لِلْهَمْزِ جِنْسِ الشَّكْلِ جَوِّزَ إِنْ قَفَا
سَكَنًا وَكَالرَّادِ الَّذِي فَتَحَ قَفَاً

إن كان الأخير همزة وقبلها ساكن فالهمزة لا تخلو من أن تكون مفتوحة أولاً ، فإن كانت غير مفتوحة فيجوز فيها أن تعطى جنس شكلها ، أى جنس حركة إعرابها ، فإن كانت مضمومة فجنسها الواو تقول : هذا الردو والبطو والخبو .

وإن كانت مكسورة فجنسها الياء تقول : من الرّدى والبطى والخبى ، ولا يغير سكون الدال والطاء والباء في الوجهين .

وإن كانت الهمزة مفتوحة فجنسها الألف ، ولا يمكن النطق بالألف إلا بعد أن يحرك ما قبله بالفتح فتقول : رأيت أَلْبَاباً والرّادَّ والبَطَاً ، فتحرك الباء والدال والطاء بالفتح وأصلها بالسكون كما مضى .

وَالْمَيْنُ لِلْفَاءِ مَعَ بَعْضِهِمْ تَبِعَ

وَجِنْسُ شَكْلِ الْفَاءِ لِلْهَمْزِ يَتَّبِعُ

وبعضهم يعرب العين الساكنة لإعراب الفاء ، ويجعل بدل الهمزة حرفاً مجانساً لشكل الفاء أى إعرابها ، سواء كان الهمز مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً فيقال فى الرّوء بكسر للفاء : هذا الردى ، ورأيت الردى ، ومررت بالرّدى بكسرتين فى الكل .

وفى البطو بالضم : هذا البَطُو ، ومررت بالبَطُو ، ورأيت البَطُو بضمين

فى الكل .

وفي الحبء بالفتح : هذا الخبا ، ورأيت الخبا ، ومررت بالخبا بفتحين
في الكل .

وَالنَّصْبُ إِن نُونٌ فَالْأَنْصَحُ لَا
يُعْطَى كَفَتْحٍ فِي جَمِيعِ مَا خَلَا

جميع ما خلا من حكم الوقف على المحرك بالتسكين والروم والتضعيف والنقل ،
قد اقتصرنا في جميعه على ذكر إعراب البناء أى الفتح والضم والكسر أخواتها ،
أى للنصب والرفع والجر ، وكذلك ذكرنا سابقاً في الجزم والتسكين .

وهنا استثنى من ذلك الإطلاق نوعاً واحداً وهو أن الفتح مثله النصب في
حكه كما مضى ، إلا إذا كان للنصب منوناً ، فإنه لا يجوز فيه شيء مما ذكرناه ،
فإنك إذا قلت : رأيت رجلاً وعبداً فلا يجوز لك فيهما التسكين ، ولا الروم ،
ولا التضعيف ، ولا النقل إلا على لغة ربيعة ، وهى المراد بقولنا : على الأنصح .

ويمكن أن يكون ذلك إشارة إلى ظاهر عبارة النجاة في الإطلاق من غير
تنبيه على ذلك ، كما هو عبارة ابن مالك في الألفية ، وظاهر عبارة شارحها
ابن عمير ، وإن لم يصرحوا به وهو ظاهر قول الشاطبي في الروم :

ولم يره في الفتح والنصب قارى . عند إمام النحو في الكل أعمالاً

انتهى

فلم يفرق بين المنصوب المنون ولا غيره ، ولقد نبيّه له بعض المشراح ، ويرفع
منه في الكل عن سيبويه وغيره إلا على لغة ربيعة ، وهو الظاهر لأن المنصوب
المنون يجب قلبه ألماً في الوقوف إلا على لغتهم ، والله المأدى

ذكر تاء التانيث

فِي تَاءِ تَأْنِيثِ الْأَسْمَاءِ الْمَا رَجَّحَ
إِلَّا إِذَا سُسُكْنَ سَابِقٌ وَضَحَّ

إذا وقف على تاء تانيث الاسم قلب هاء فتقول : فاطمة وآمنة بهاء ضريحة
ولذلك كتبت بالهاء ، وهذا إذا لم يكن ما قبل التاء ساكنًا صحيحًا ، فإن كان
كذلك فإنها تبقى على حالها مثل : أخت و بنت ، فإن لم يكن صحيحًا فهي بالهاء
مثل فمأة وقناة .

واشترط كون هذه التاء مؤنثة اسمًا لثلاث يدخل في ذلك تاء الضمير في : هند
ضربت ، وقال على الأرجح : لأن بعض العرب يقف عليها بالتاء وأنشدوا :

اللَّهُ نَجَّانِي بِكَفِّي مَسَلَّتْ

من بَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَا

صارت نفوس عند الفلصمت

وكادت الحرة أن تدعى أمت

وقف على جمع مُصَحَّحٍ وَمَا

ضامه في النصيح المعنى

جمع التصحيح جمان : لمذكر ومؤنث ، فأما جمع المذكر فلا موضع لذكره
هنا ، لأننا نذكر هنا تاء التانيث ، فذكرناها قبل مفردة ، وأتبعنا ما ذكر مجموع
تلك المفردات الجمع الذي آخره التاء نحو : ضاربات ومسلمات ، فهذا يوقف عليه
بالتاء على لفظه على القول النصيح المعنى أي المختار ، اعميت الشيء اخترته
إشارة إلى ما ذكر أن بعض العرب يقف عليه بالهاء ونقل قطرب البنون والبنفاة .
وأما ما ضاهى الجمع أي شابهه فهو مثل : هيات وعرفات .

توضيح :

قال بعض النحاه في هيهات : إن كسرت تاؤه فهو في التقدير جمع هيبية ، أصله هيبيات فحذفت ياؤه شاذاً لأنه غير متمكن ، كما قيل : اللذان ، والقياس اللذان ، وإن فتحت تاؤه أو كسرت فهو مفرد أصله هيبية فيوقف عليها بالهاء ، جائزاً وإنما قل ذلك لأنه اسم فعل ، فهو يشابه الأفعال وقيل في أصله هيبة .
وعرفنا إن أعرب إعراب الجمع السالم فهو مثله ، وإلا فهو كالمفرد ، وكذلك أذرعات وما شابهها .

ذكر مواضع هاء السكت

وَأَسْكَتْ عَلَى النَّهَاءِ إِثْرَ فِعْلِ اخْتَزَلَ

فَاءَ وَيَا انْحِذَافٍ لَامِهِ أَيْلٌ

إذ وقعت على فعل محذوف الفاء ، وهو فعل محذوف لامه أيضاً ، فإنك تلحقه هاء زائدة فتسكت عليها ، والفعل لا يحذف لامه إلا إذا كان مجزوماً أو ساكناً نحو : وعى روقى في الماضي ، وبعى وبقى في المضارع .

فإذا جزم سكن وذلك في الأمر منه قيل : ع وق فلم يبق حرف واحد مبتدأ به في النطق ، فاحتيج إلى حرف ساكن يوقف عليه فهو الهاء وتسمى هاء الاستراحة ، فكان ذلك ع ، وقه ، ومثله الجزم فقيل لم يبعه ولم يته .

وَمَعَ حَذْفِ اللَّامِ إِنْ لَمْ يَنْحَدِفْ

فَاءَ آخَرَ وَذَلِكَ بِاللَّزُومِ صِفٌ

فإن كان لام الفعل محذوفاً لأنه من حروف الاعتدال وهو مسكن مثل : ادن وارم واعط ، أو مجزوم مثل إن تدن ارض ولم أرم ولم تعط فلك فيه وجهان : إبقاء على أصله بغير زيادة فيه وهو الأكثر ، ولك أن تقف على كلها بالهاء وتلك قال آخر : قال وذلك باللزام صفة إشارة إلى الأول وهو باب ع ولم يمه ، فإن الوقوف عليه بالهاء لازم ، ولذلك ثبت في الرسم .

إِنْ جُرَّ مَا اسْتَفْهَامٍ اخْذِفْ فِي الْأَصَحِّ

“ أَلِئَمْ بِالْهَاءِ فِي وَقْفِ سَنَخِ ”

نما الاستفهامية إذا جرت بحرف جرٍّ أو بإضافة وجب حذف الألف منها على

الأفصح مثل ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ، ﴿ زَيْمٍ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ ، ﴿ لِمَ تَقُولُونَ ﴾
﴿ يَوْمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ، ﴿ مِمَّ خَلِقَ ﴾ فلك في الوقوف عليها وجهان :
سكون الميم وهو الأكثر ، وزيادة الماء وذلك جائز ، وقرئ به كما قال الشاطبي :
وَقِيمَةٌ وَهَمَةٌ قَفٌ وَهَمَةٌ نَمَةٌ نَمَةٌ

يُخَفَّ عَنْ الْبِزْيِ وَإِذَا وَقَعَ مَجْهَلًا

وبعضهم لا يحدف الألف منها فيقول : حقا ما وإلاما ، علاما ، وأنشدوا :

• على ما قام يشتمني لثيم •

وعلى هذا فيوقف عليه بالألف :

وَاللَّهْمَاهُ ذِي إِنْ جُرَّ بِاسْمِهِ تَلَزَمُ

وَمَعَ غَيْرِ الْخَفْضِ لَا تَنْهَدِمُ

قد مضى ذكر ما الاستفهامية المجرورة بالحرف ، فإن كانت مجرورة
بالإضافة وجب أن تلحق بها هاء الاستراحة ، لأنها كالمفصلة عن الكلمة التي
قبلها ، فبقيت حرماً واحداً ، وذلك كما تقول : هذا الشيء مثل مه .

وأما هذه الهاء في ما الاستفهامية إذا لم يكن محفوظاً فهي قليلة ولا ينعدم
وجودها كما حكى عن أبي ذؤيب : قدمت إلى المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء
كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه . فقيل : هلك رسول الله ﷺ .

وَبِالَّذِي حَرَّكَ تَحْرِيكَ مِنَّا

لَمْ يَتَفَيَّرْ وَصَلُ ذِي الْهَاءِ اسْتُخْصِنَا

ويحسن وصل هذه الهاء بما حركته بنائية دائمة للبناء فتقول في الوقف :

كيفية وأينه ، وفي ياء المتكلم المفتوحة فصيح جداً مثل : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَا آتَيْتَنِي ۖ هَلَّكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ۖ ﴾ ونحو : ذِه وتِه ، ومن ثم قيل في أنا لغة من يفتح نونها بغير مد كما هو الأكثر أنه وقفا وهو أقل في الوقف من أنا .
وأما إن كانت حركة البناء في الوقف متغيرة ، فلا يوقف عليها بالهاء مثل : ضرب لسكرون باءه في نحو : ضربت ، ومثل : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ - كسر ضمها في : من قبل ومن بعد ، ومثل : لا رجل وما زيد لاختلافهما بالحركات الإعرابية كما لا يخفى .

وَفِي مُفْعِلٍ الْبِنَاءِ اسْتِدْرَا

وَفِي شَبِيهِ ذَا وَوَا عِبْدًا إِذْ كُرَّا

وصل هذه الهاء بما تحرك تحريك بناء مفعل نادر ، كما قالوا في : من عل بضم اللام من علة ، نقله ابن عقيل ، وقد يوقف بهاء السكت أيضاً على كل ما آخره ألف عريق البناء مثل : (ذواتا) وهنا وهؤلاء مقصوراً ، فإنهم يقولون : ذاه وتاه وهناه وهؤلاء وما شابه ذلك .

واشترط كونه عريق البناء لئلا يدخل في ذلك ألف نحو : موسى وحبلى والفتى ، وكذلك يسكت بالهاء بعد ألف في المذوب نحو : واعبداه واطلاماه ، وأما أمير المؤمنين وواعبدكاه ما زيد ، وواعبدكاه ما هند بالياء حذر الابس وواعبدكوه لا قوم بالواو ، وقبلها لئلا يلقبس بقواهم وواعبدكاه .

وَنُونٌ مِّنْ حَرَكٍ بِشِكْلِ مَا حَكَأ

وَاسْتَمِنَ ذِي مِنْهُ فِيهَا آكَا

من إذا حكيت بها عن منكور ، ووقفت عليها ، فإنك تعرب نون من بإعراب ما سبقها وتشبع حركته فتقول لمن قال : رأيت زيدا زميناً ،

وإن قال : مررت بزُيد فقل : مَنى ، وإن قال هذا زيد فقل : منوا ، وإن كان
المحكى عنه أتى فلك أن تقول منه بالهاء لمن قال : هذه امرأة ، وليس شيء من هذا
لازماً بل جواز كله .

وَمَنْ تَنَنِي وَمَنْهُ وَفَاقُ مَا

جا وَبِدَا مَفْتَانِ اسْمِي مُنْتَمِي

إذا كان المحكى عنهما اثنين ، فإن كانا مذكرين فالحق علامة التثنية
بمن ، فقل لمن قال : جاء الزيدان : منان ، ومررت بالزيدين أو رأيت الزيدين :
منين .

وإن كانتا اثنتين من إلهما منه ، فإن قيل جاء الهندان فقل منتان بتحرك
الأولى ، أو منتان بتسكينها كما هو في لفظ البيت وهو الأرجح ولمن قال مررت
بالهندين ، أو رأيت الهندين : قل منتين أو منتين وأشار للناظم بقوله : وفاق
ما جاء إلى التذكير والتأنيث والإعراب على الترتيب .

وَأَجْمَعُ صَحِيحًا مِنْ وَرَاعِ السُّكَّلَا

وَشَدَّ فِي النَّظْمِ مَنُونٌ وَصَلَا

يجمع من جمع التصحيح للمذكرين والمؤنثات كل على ما يناسبه من ذلك ،
فالذكرون لهم الواو والنون ، أو الياء والنون ، كما هو على ترقيب إعراب
من كما سبق في المفرد ، والمؤنثات يوافق جمعهن الألف والتاء ، فيقال لمن قال :
جاء الزيدون : منون ، ولمن قال : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين : منين ، ولمن
قال : جاءت الهندات : منات ، وشذ منون وصلًا في النظم ، وأنشدوا فيه :
عَشَوْا نَارِي بَعَلْتِ : مَنُونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا : الْجَنُّ قَلْتِ : عَمُوا ظِلَامًا .

وَقَطَعُ حَرْفِ سَابِقِ لَفْظًا وَصِلَ
وَزِدْ فِي الْوَقْفِ أَنْظَامًا ذُنُوبًا

اعلم أن بعض الحروف الزائدة في أوائل الألفاظ كحروف المضارعة والمطف
ونحو ذلك ، قد سمع قطعها عن الكلام الموصولة به فيوقف عليها ، فيزاد بعدها
همزة ممدودة ، وهي المعبر عنها في لفظ البيت بكلمة آ بالمد مثل : وزن لا ، وما
حكوا في ذلك قول الشاعر :

بالخير خيرت وإن شرا فآسى ولا أريد الشر إلا إن آتآ أراد
* وإن شرا فشر ولا أريد الشر إلا أن تشا *

فوقف على الفاء العاطفة وعلى الفاء التي هي من حروف المضارعة ، وهذا
يقتصر عليه في المسموع من الشعر على الأحسن عندي ، وإلا فبعضهم يجيز ذلك
بغير شرط في نظم ولا غيره ، ويجوز لك أن تقف عليها بالألف وحدها ، وعلى
كل حال فلا بد من المنع مع وجود اللبس ، فلو قلت : رأيت زيدا واه ، تريد
عمرأ لما كان ذلك جائزاً فيما أرى ، إذ لا دلالة عليه بخلاف لفظ البيت المستشهد به ،
فإن معناه يدل على لفظه مع أنه في غاية الندور .

وَإِكْتَفَى بِالنَّقُولِ فِيمَا نَدَرَا
وَشَدَّ وَصَلًا مَا لَوَقَفِ قُرْمَرَا

غير ما مضى في باب الوقف فهو خارج عن القياس ، كما حكى أن عربياً
سمع يقول : أعطني أبيضه ، فوقف بالهاء على أبيض وحركته غير نيابية بل
إعرابية ، وهذا من أقبح الشذوذ ، وقد جاء مخالفاً للقياس وهو الأنصح في الوقف
على أنا بفتحقين بلا وصل ألف في الوصل مثل : أنا ربك الأعلى ، وفي الوقف

عليه بالألف في النصيح ، ولذلك رسم أنا بالألف ، وكان قياس الوقوف عليه
تسكين اللنون منه فيقول : إنه وكلاهما فيه قلايلان .

وقد شد أيضاً في لفظ الوصل حكم الوقف مثل : ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهٗ . هَلَكَ
عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ . خُذُوهُ ﴾ إذا لم يقف على ماله وسلطانيه ، فالوصل يعامل فيهما
معاملة الوقف ، وقد قرئ فيهما وصلًا : مَالِي وسلطَانِي ، والأول أكثر .
وفي الشعر كثير كما ذكرناه في سببًا والقَصْبَا وعهبل ، وفي هاء ﴿ لَمْ يَنْسَنَّهُ ﴾
في الآية قولان أصلية ، وللوقف وقرئ بحذفها :

باب الإمالة

وَمِثْلُ الْهَائِي إِذْ عَنَّ بِأَيْ قَلْبٍ
أَوْ كَثْرٍ بِأَوْ أَوْ لَمْ يَكُنْ ذَا اسْمًا صَحِيبٌ
الإمالة أن يميل لفظ الألف إلى نحو الياء والفتحة إلى نحو الكسرة،
ما إن لو زيد في ذلك قليلاً لتمحضت الكسرة والياء، وهذه تسمى الإمالة
الكبرى.

وأما الإمالة الصغرى فهي المعبر عنها بقولهم بين بين، وهي في القصد مثل
هذه، إلا أنها أخف ما إن لو نقص منها قليل لتمحضت الفتحة والألف، وما نحن
نشرع في ذكر الإمالة الكبرى.

فأقول: أولاً: اعلم أن الإمالة لا تلزم في موضع أبداً، وإنما هي جائزة
في بعض المواطن وفقاً لبعض لغات العرب، وهم تميم وقريش، وبما يجوز إمالة
الألف لأجله، فمن ذلك أن يكون الألف مقلوباً عن ياء مثل: رَمَى وِبَاعَ والمرمى
ومباع والرجى والنياب.

وذكر سيديويه عن بعض العرب أنهم يكرهون إمالة نحو: رمى لثلاً يرجعوا
إلى ما هربوا منه، ويلزمهم ذلك في كل ما أصله الياء إذ الفرق الثاني أن يكون
أصل الألف واواً مكسوراً في الفعل مثل: خاف وينقاد ويمتاد هذا في الفعل.

وأما في الاسم فلا يجوز: رجل مال ونال، وكبش ضاف أصله مع بعضهم
مول ونول ووضوف.

كَذَٰكَ مَا مَفْتُوحٌ يَا بُصَيْرٌ

وَمَا بِي مَتَلُوْ مَا يَفْكَسِرُ

للتالك : أن لا يكون الألف يقرب على بعض أحواله ياء ، سواء كان أصله مفتوحاً مقلوباً عن واو ، أو للتأنيث أو للإلحاق أو غير ذلك مثل دعا كقولهم : دُعَى بضم الدال ، ومثل : حبلى وذفرى ، وأرطى وجمزى ، وقبثرى وكثرى ، وعفرنى وضرندى ، ومصطفى ومرضى ومستدعى إلى غير ذلك من الأمثال ، يقال : ألفتها لأنها تقرب في التثنية ياءً فيقال : حبلىان وذفران وأرطيان وجمزيان وقبثريان ، وكثريان إلى تمامها .

الرابع : أن يكون ما قبل الحرف الذى يليه الألف مكسوراً نحو : عماد ، وكتاب وجمال .

وَوَصَلَ سَاكِنٍ أَجْرٌ وَمَا تَلَا

يَا أَمِلْ وَوَصَلُ حَرْفٍ قَبْلًا

إذا فصل حرف ساكن بين الكسرة وبين الحرف الذى يليه الألف ، فذلك معتبر فلا يتمتع الإمالة فى نحو : شمال وزلال ومرطال وسربال .

الخامس : يمال الألف إذا تقدمته الياء نحو : حبليان ومصطفيات وصيام ونيام ولا يضرها فصل حرف واحد ، نحو : حيتان وقيتال وزيدان وديمات ، ونحو : يدان وهيمان ، وأما نحو : صِيَام بضم الصاد وتشديد الياء وكيال كقفار فهو فى الإمالة كذلك لقوة الياء .

وَالْيَاءُ إِنْ يَفْتَحُهَا مَا مِيلًا

بِالْكَسْرِ أَوْ بِالْيَاءِ فَلْيَحْتَمِلًا

إن كان الكسر الأصلي متدرأ أى غير ظاهر فالإمالة ممنوعة عند قوم ،

وجائزة عند آخرين ، والمنع هو الأرجح لاستتار الكسرة المطالبة بذلك ، وذلك في المدغم مثل : شابة ودابة ، والضالين ودواب وشواب ، فأصل دابة دابية كضاربة وكذلك دواب وشواب فواعل . وإنما سكن الأول من الحرفين التماثلين لأجل الإدغام كما سيأتي إن شاء الله ، هذا حكمها في الوصل ، فأما الوقف فالإمالة فيه جائزة .

وَلَا مٌ شِبْرٌ فَاعِلٍ مِّنْ نَّحْوِ مَلٍ

مع كسرة أجاز بعضٌ ذا العمل

إن كان اللام مكسوراً في مثل فاعل مل ، فبعض يميز فيه الإمالة نحو : مررت بشاب ﴿ وَمَا مُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ فإنه لم يكن كذلك فهو ممنوع كما مضى من الاختلاف في دابة .

ذكر الكف وكفه

وَالْتَزَمُوا الْكُفَّ بِمُتَعَلِّقٍ وَرَاءَ

فِي عَمَلِي كَثِيرٍ وَيَاءٍ ظَهَرًا

الكسرة الجائزة الإمالة لأجلها فوعان : خفية وظاهرة ، وكذلك الياء فوعان : فمثال الكسرة الخفية مثل : خاف ، أصلها خَوْفٌ كَفَرِحَ ، ومثال الكسرة الظاهرة المميطة مثلها : كتاب ومصباح ، ومثال الياء الخفية مثل : باع ورمى ، أو الياء الظاهرة مثل سَيَافٍ جمع سيف .

فأما الكسرة الخفية والياء الخفية فإن المال لأجلهما لا مانع له البتة .

فأما الكسرة الظاهرة والياء الظاهرة فإنهما بمنعان لوجود حرف من حروف الاستعلاء ، أو وجود الراء .

وحروف الاستعلاء سبعة ، وهي : الخاء المعجمة ، و ص و ض و ط و ظ غ

معجمة ، قاف وجمها بعضهم في قوله : قِظْ خَضْ ضَفْطْ ، والراء هي ثانية الموانع ، وكيفية منعها على ما تضمنه قوله .

إِنْ تَلِيهِ قَبْلُ وَبَعْدُ أَوْ فُصِّلَ

بِوَاحِدٍ وَأُخْلِفَ فِي الثَّانِي قُبِلَ

هاء الضمير في تله راجعة إلى الذي تتكلم الآن في كفه وهو الألف ، فإن شرط

الكف أن تليه هذه الأحرف قبله أو بعده مثل : بغال وخصال ومطال وسخال وغضاب ورقاع وعظام وجراب ، وزن لكل كسكتاب .

ومثل : صالح وظالم وقاتل وأخواتها ، ومثل : ناقد ونضب وصاحب

وأخواتها .

ومثل : حبقال وغيطان ونيران وأخواتها ، ومثل : سباط وحياض ونياق
وخيار وأخواتها فهذا من أمثال ما يليه المانع متصلاً به قبله أو بعده .
وكذلك المنع إن كان الفصل حرماً واحداً سواء تقدم أو تأخر على هذه
الأمثال السابقة نحو : غراب وصواحب وطوالب وأخواتها ، ونحو : نافخ
وناعق وحافظ وأخواتها .

وإن كان مفصلاً بحرفين فذلك مما يختلف فيه ، والمنع فيما بعد أكثر نحو :
مواثيق ومناشيط ومماريض وأخواتها وعدم منفيها إذا تقدمت أكثر نحو :
غيلان وأصيحاب وأصيلان وأخواتها .

وَالْخَلْفُ فِي التَّائِعِ قَبْلُ إِنْ كَسِرَ

أَوْ كَانَ مَا كُنَّا عَمِيمَ الْمُنْكَسِرِ

إذا كان الحرف المانع سابقاً للألف ، وهو معنى قوله : قيل ، فهو إما أن
يكون متحركاً أو لا ، فإما أن يكون مكسوراً أو لا ، فإن كان غير مكسور
فلا كلام في منعه على ما سبق ، وإن كان مكسوراً فإنهم مختلفون في ذلك .

فذهب قوم إلى أن الكسر يبطل منعه .

وذهب آخرون : إلى أنه باق على منعه ، وذلك مثل ظلال وقيام وصيام
وأخواتها .

وكذلك يختلف في منعه إذا كان ساكناً بعد مكسور نحو : مصباح
ومقياس ومطواع وأخواتها .

وَكَفَّ الاستِعْلَاءَ والرَّاءَ اَكْفَفِ

بالرَّاءِ مَكْسُورًا عَقِيبَ الألفِ

الراء لها حالان : تكف الإمالة كما مضى ، وتكف حروف الاستِعْلَاءِ
أو للراء عن الكف ، فيمال ما كانت حروفه الاستِعْلَاءِ والراء تمنع إمالته ، وذلك
إذا كانت الراء مكسورة بَعْدَ الألف مثل : غارم وضارب وصارم ، وربارب
ومرت بالأبرار وأخواتها .

فهذا كله تجوز فيه الإمالة لمناسبة الرِّاءِ المكسورة ، ولما في الراء من التكرير
فكأنما يقادى إلى كسرتين ، ولا تأثير في هذا الموضع لحروف الاستِعْلَاءِ ، ولا
للراء المانعة للإمالة .

وَإِنْ يَكُنْ مَانِعَ مَا يُمَالُ قَدْ

تَقَدَّمَ ذِي قَبْلِخَلْفٍ انْفَرَدَ

إن كان مانع الإمالة متأخراً على هذه الراء التي هي تكف المانع ، وهي
المذكورة في البيت السابق في نحو : ضارب ، وإليها الإشارة هنا بكلمة ذى ،
فإن هذا المانع المتأخر عن هذه الراء قد انفرد بالخلاف في منعه بها ، وذلك في مثل :
بارق وعارض وشارط وأخواتها .

فإن بعضهم يرى فيها الإمالة ، لعلبة الراء المكسورة ، وتأخر المانع .

وغيره يرى المنع في ذلك والبحاث تطول .

وَأَخْلَفُ فِي الكَفِّ وَكَفَّ الكَفُّ هَلْ

مِنْ عَمَلٍ لِلرَّاءِ إِنْ كَانَ انْفَصَلَ

الراء تكون مانعة للإمالة كأحرف الاستِعْلَاءِ ، وقد ذكرنا قبل أن أحرف

الاستعلاء تكف الإمالة إذا كانت متصلة بالألف قبله أو بعده فالراء كذلك إلا إن كانت بعده مكسورة كما مضى حكما .

ويفتقر النصل في حروف الاستعلاء بحرف أو حرفين كما ذكرناه مفصلا ، ومختلف في الراء : هل يفتقر فيها النصل على نحو ذلك القياس السابق من المختلف فيه أو المتفق عليه ؟

فالفصول بحرف واحد مثل : رواجع ورحايم وجابر وكامر ، وبحرفين مثل : ريبال ومناشير ، وفي المكسورة السابقة مثل رماح ورجال ، وفي الساكنة المتوسطة بين الكسرة والحرف المدود بالألف مثل : إرشاد .

فكل هذا مما يختلف في جواز إماليته ، وموضع الخلاف فيه من وجه أو من وجهين أو أكثر على ما مضى من القول ، فتدبره تجده إن شاء الله . وكذلك يختلف في الراء التي تكف موانع الإمالة ، هل يطرد فيها هذا الكف إذا كانت مفصولة مثل راء صابر وعافر إذا كانت مكسورة مثل مررت بصابر وعافر وفي بالماقير ضئيفة .

وَلَا تُمِلُّ فِي كَلِمَةٍ عَنْهَا انْفَصَلَ

جَائِبُهُ وَالْكَفُّ إِنْ أُخِّرَ حَلُّ

إذا كان السبب الذي تجلب به الإمالة في الكلمة غير الكلمة التي فيها الألف ، فلا تجوز الإمالة مثل : أبا هند وما شابهه فلا حاجة إلى كثرة أمثاله . وأما الأحرف السكافة فإن كانت في كلمة فهي قسمان : متقدمة أو متأخرة فإن كانت متقدمة فلا تكف شيئا نحو : ضبط عالم ، وشوف هائم .

وأما إن كانت متأخرة عنه فلك فيها الوجهان نحو : إن يسليها قاسم ، فهذا يليه المانع مثل كلمة فاصل .

والثاني : مفصول بحرف مثل : عماد قاسم ، فهذا مثل : عارض .
والثالث : مفصول بحرفين مثل : عماد مقتد فهذا مثل : معاريض .

وغير ذى التمكنِ اَمْنَعُ وَكَمَا

يَا جَائِزًا وَانْقُلْ وَقِسْ فِي نَا وَهَا

الحروف والأسماء غير المتمكنة لا تجوز إمالتها لعدم تصرفها ، وما ورد من ذلك مما لا فهو مسموع بالنقل لا يقاس عليه ، فأميل بلى ويا ، واعتذر عن ذلك بتضمنها نحو : أقام زيد ؟

الجواب : بلى أى قام ويا زيد معناه : ادعُ زيداً ولا يطرد هذا التشبيه فلا يقال نحو : على ولدى وإلا وأماً .

وتمال عسى لأنها فعل ، ويتصرف فى نحو : عم عَسَيْتَ فألقه عن ياء ويطرد جواز الإمالة فى وجهين :

أولها : أسماء حروف التهجى : با تا ثا ، ومثل : ها يا فى قوله جل ربنا : ﴿ كَهَيْمِصٍّ ﴾ و ﴿ طَاهٍ ﴾ ونحو ذلك فإنها تمال ، لأن أصل وضعها على الوقف بخلاف قراءة باء وتاء وثاء إذا قصدت اسمها ، فأدخلت عليه العوامل اللفظية .

الثانى : يقاس ذلك فى مضميرين نا وهو ضمير لحضور جملة نحو : مر بنا وهما ، وهو ضمير للأتى نحو : مر بها والله الموفق .

وميلوا لِنِسْبَةِ الْفَوَاصِلِ

مَا كَمْ يُمِيلُ أَوْ نِسْبَةِ التَّمَايَلِ

وقد يجوز الإمالة فى غير ما مضى لتناسب الفواصل ، أى روس آى القرآن

العظيم ، وإن لم يكن ذلك مما تجوز إمالته نحو : ﴿ وَالضُّحَى ﴾ فإنها تمال لإمالة

أخواتها ، وإلا فهي ممنوعة في الأصل ، لأن ألقمها منقلبة عن واو ، وأنها من ضحوة النهار ، ولأن الضاد من حروف الاستعلاء فهي مانعة للإمالة أيضاً .

وكذلك في : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا . وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا ﴾ إلى آخرها فإن إمالة الألفين من ضحاهما لمناسبة إمالة الألفين من تلاها ، وإمالة الألف للثاني من تلاها ، لمناسبة إمالة الألف الأول منها ، وإمالة الألف الأول لأنه مقلوب عن ماء .

والمراد بقوله : أو نسبة التمايل يعني أنه قد يمال الألف لمناسبة ألف قبـله في الكلمة ، وهذا في غير الفواصل ، لأن الفواصل قد أفرد ذكرها مخصصة ، وذلك في نحو : رأيت عماداً ، وأتيت بلاداً ، فإن الألف للموقوف عليه فيهما جائزة إمالته لمناسبة الألف الممال قبـله بالكسرة .

وإنما قلنا : الموقوف عليه لأنها في غير الوقف نون لا ألف .

ذكر إمالة الفتح

وَقَبِيلَ كَسْرِ الرَّاءِ أَمِلَ فَفَتْحًا وَمَا

لَمْ تَتَّطَّرَفْ فَإِخْلَافٌ انْتِظَامًا

إمالة الفتحة على نحو ما سبق في إمالة الألف، فهذه تميل إلى نحو الكسرة، وذلك إذا كان بعد للفتحة راء مكسورة مقترنة نحو: من الأيسر، وفي الأكثر وبالأحمر والأصفر والأخضر.

فإن كانت الراء المكسورة غير مقترنة في الكلمة، ففيها قولان: الإمالة ومنعها، مثل: غريب وقريب، وصريع وضريع، أو سواء في هذا أن يقع قبلها حرف استعلاء نحو: من المطر، أو راء نحو: من الضرر أو غيره نحو: من الكبر ومن المحاذر.

وَبَعْضُهُمْ فِي كِلِمَتَيْنِ حَلًّا

وَأُخْلِفُ فِي اسْتِعْلَاءِ الرَّاءِ قَلًّا

ثم إن بعض من أجاز عمل الراء، سواء كانت مقترنة أو لا، يميز عملها إذا كانت الراء في كلمة، والفتوح قبلها في آخر كلمة متصلة بها مثل: رأيت عبد رباح، ورأيت لها جيد ريم، ولا يضر إذا كان الفتوح حرف استعلاء نحو: رأيت لها عنق ريم.

واختلفوا أيضاً إذا كان حرف الاستعلاء بعد الراء مثل: شرق وفرق،

وفرغ وأخواتها.

وَقَبْلَ هَا التَّائِيثِ مَيْلٌ إِنْ تَقِفَ

إِنْ لَمْ تَكُنْ وَاقِعَةً إِفْرَ الْأَلِفِ

قال : هاء التائيث ولم يتل تاء التائيث ، لئلا يدخل في ذلك نحو : أخت و بنت ، وأما ما قبل هاء التائيث نحو : فاطمة وطلحة وأخواتها ، أعني غير الاستعلاء والراء ، وفيهما نحو : غمرة ورقة وفضة وغلظة وأخواتها ، فالفتح الذي قبل هاء التائيث جائزة إمالته في الجميع .

ولا يكون قبل هاء التائيث إلا للفتح أصلاً إلا إذا كان قبلها ألف نحو : فتاة وصلاة ، فأما نحو : فتاة فلا خلاف في جواز إمالته على القياس السابق لأن أصل ألفه ياء لقولهم : فتيات .

وأما نحو : صلاة فلا لبس في منعه ، لأن أصله الواو ، ولقولهم : صلوات . وأما تقسيم المختار إمالته من هذا النوع ، والمستقبح منه ، والمتوسط بين الجودة والرداءة فذلك مما يطول ذكره ، والجواز يعم ذلك على ما يقتضيه لفظ التامية . قال بعضهم : يفتح في الراء نحو : كمدرة ويتوسط في الاستعلاء نحو : فضة ، ويحسن فيما تنسواه نحو : رحة ، ولأهل التجويد في ذلك مذاهب فاطلها من الشاطبية وأمثالها .

وَالْفَتْحُ قَبْلَ مَا لِتَصْغِيرِ تَلِي

مَا مُدْغَمٌ بَيْنَ بَيْنَ سَهْلٍ

الفتح إن كان قبل ياء التصغير يلها ما هو مدغم نحو : دويبة وشويبة وخويصة ، فإن الفتح بين بين الكسرة والفتحة كما مضى ذكره في أول الباب ، وذلك اقتباس الياء ، ويجعل الياء هنالك مدة ليسهل النطق بالساكنين .

ذكر إشمام الضمة

والضمُّ قَبْلَ كَسْرٍ رَا كَثْرًا يُشَمُّ
وَالْوَاوُ بَعْدَ الضَّمِّ ذَا فِيهِ يَوْمٌ

كما أن الفتحة قد تمال لأجل الراء المكسورة بعدها ، فكذلك الضمة قد أشمها بعض العرب كسرة ، وذلك بأن تشاب حركة الضم شيئاً من حركة الكسرة ، فهي كاملة للفتح في معناها ، وقد مضى من ذكر مذاهبهم في إشمام الحركة في باب ما لم يسم فاعله ما فيه كفاية ، وذلك مثل : من السُّمْرِ بضمتين جمع سمراء ، أو اسم أصله فعل بالضم مثل : دم وفيه دم كما سيأتي إن شاء الله في باب تخفيف الأوزان ونحو : حر جمع حمار بحاء مهملة أو معجمة ، وفي الاستعلاء والراء نحو : مررت بعقر جمع عقور كصبورٍ وصبرٍ وجلست على سرر جمع سرير وأخواتها كذلك .

وإن فصلت الواو بين الضمة المشمة والراء المكسورة ، فالواو تشم أيضاً شيئاً من اللياء نحو : أهل القبور والخدور ، وفي الاستعلاء نحو : مررت بحصور وقصور ، وفي الراء نحو : من للفرور .

وروى عن الأخفش إجازة إشمام الضمة مع غير إشمام الواو ، ورد بأن اللفظ

يتمذر كذلك ، وهذا هو الأظهر .

باب التقاء الساكنين

وَاعْتَمَرَ التَّقَاءَ سَاكِنَيْنِ فِي
كَلِمَةٍ إِنْ لَيْنٌ مَدْعُمٌ قَفِي

اعلم أنه إذا التقى ساكنان صحيحان وجب تحريك الأول منهما نحو :
اضرب الرجل إلا على تفصيل سيأتي ذكره ، ويعتبر التقاء الساكنين في بعض
المواطن ، وهو أن يكون الحرف الأول حرف لين ، والثاني مدغم ، وأكثر
حروف اللين وجوداً في هذا الألف لما فيه من الخفة والهوان نحو : ﴿ وَلَا
الضَّالِّينَ ﴾ .

ويجىء في الواو قليلاً نحو : ﴿ تَمُودُ الثَّوْبِ أَصْلُهُ تَفُوعِلُ كَتَضُورِبُ ﴾ ، فأدغم
والياء جاءت بعد الفتح في التصغير وهو في غاية النقل نحو : ﴿ دَوِيْبَةٌ وَشَوِيْبَةٌ
وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَمَالَ الْفَتْحُ فِي مِثْلِ هَذَا بِتَسْهِيلِهِ بَيْنَ بَيْنٍ ﴾ .
واشترط كونه في كلمة لثلاثاً يدخل في ذلك نحو : ﴿ خَافَا اللَّهَ ، خَافُوا اللَّهَ
وَاضْرِبَانَ نَعْمَانَ ﴾ .

وَفِي الْحُرُوفِ كَاذَقَتِجَ مَرِيْمَ
وَشَبِهَ أَيُّمٌ مَدٌّ فِي الْمُسْتَقْفَمِ

ويعتبر أيضاً التقاء الساكنين في الحروف المبيغة في الوقف والوصل ،
لعدم تركيبتها ، وذلك في مثل الحروف التي جعلها الله فواتح لكتابه الكريم
كما هي موجودة في سورة مريم عليها السلام : ﴿ كِهَيَّصَّ ﴾ و ﴿ يَسَّ ﴾ التقاء
الساكنين في الهاء والياء ، بل في سواهما ، ولم يستثنها لعدم اللبس .

وكذلك ﴿ حَمَسَقَ ﴾ و ﴿ المصَّ ﴾ وكذلك يغتفر التثاء الساكنين
أيضاً في ما افتتح بهمزة وصل مفقوحة وهى أيم وأيمن وأل ، فإنها إذا استفتحهم
قبل هذه الهزمة المفقوحة بهمزة الاستفهام فاك في الهزمة الثانية المد ، ومع ذلك
فيجتمع الساكنان نحو : أيم الله وأيمن الله يمينك ، ونحو : ﴿ آله أذن لكم ﴾
﴿ الآن وقد عصيت قبل ﴾ .

وَمُطْلَقًا فِي الْوَاقِفِ أَوْ فِي الْأَوَّلِ

إِنْ صَحَّ بِاخْتِلَاسِ كَسْرَةِ قَوْلٍ

ويغتفر التثاء الساكنين أيضاً في الوقف مطلقاً ، وذلك إذا كان ما قبل
الموقوف عليه ساكناً نحو : ضرب وكلب وفلس وبيت وثوب وباب .

وقال بعضهم : ليس هذا على إطلاقه ، بل إنه إذا كان الحرف الأول منهما
مدة فهو كذلك .

وأما إن كان ذلك صحيحاً فإن من نظر بعين الإمعان في ذلك فاعترض ،
وجد للنفس تغريراً بالطبع إلى اختلاس كسرة خفية لا تسمعها من غيرك ،
فتفطن لها وإنما تحسها من نفسك إذا تنبته لها ، ولشدة خفائها توهم سكون
الحرك بها .

وَفِي تَرَبُّصُوا بِلَى هَلْ وَاسْتَنْفِ

وَشِبْهِ ذَيْنِ حَيْثُ أَدِغْمًا اخْتَلَفِ

إذا كان قبل المدغم ساكن صحيح ، فهو إمّا في كلمة أو كلمتين نحو : اكتف

وزنه افتعل عينه تاء مثل : استغر ، فإذا أدغمت التاء في التاء بقي الأول ساكناً

فقيل : استر .

ومختلف في جواز إبقائه على هذا السكون ، والأفصح تحريكه مكسوراً مثل قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هُمْ بِمِخَصَّمُونَ ﴾ بكسر الخاء أصله يختصمون ، وفي الماضي يقال ستر بفتح السين أو كسرهما .

وأما إن كان ذلك في كلمتين ، والأول صحيح مثل : ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا ﴾ بإدغام التاء من ترصون ، فإن أهل التجويد في ذلك يختلفون : فمنهم من يكسر الأول لالتقاء الساكنين ، ومن أجازه الجعبري والداني ، ومنه غيرهم في القرآن خاصة ، وإليه إشارة ابن مالك في قصيدته الدالية في القراءات السبع ، بعد ذكر ذلك مُلأقي ما كن صحيح كهل ترصون ومن يكسر يخذ عن الاقتداء .

وإن يَغْيِرَ مَا ذَكَرْتُ اجْتَمَعَا

سَكَنَانِ فَاقْتَصِرْ عَلَى مَا مُمِمَا

ربما اجتمع الساكنان في غير ما مضى ، التقت حلقتا البطان مثل : يضرب لتفاقم الشر ، وكأقراً حمزة : ﴿ فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ بتشديد الطاء مع سكون السين على حالها ، وكقراءة : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ بتسكين ياء الضمير من محيى وصلاتي .

ذكر حذف الأول أو تحريكه

وَأَوَّلًا مُدًّا سِوَى مَا قَدْ وَرَدَ

أَسْقَطَ وَحَرَكَ أَوَّلًا لَمْ يَكُ مُدًّا

إن كان الأول حرف مد وجب إسقاطه إلا ما مضى ، وهو إذا وليه مدغم في كلمة ، فإن كان في كلمتين فليحذف نحو : ﴿ لَا تَبْرَجْنَ ﴾ بإدغام تاء تيرجن ونحو : ﴿ وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ ﴾ .

فإن كان في كلمة وليس للثاني مدغماً فالحذف أيضاً نحو : خف وقول وبع ولم يسر ، أصلها خاف وقول وبيع ولم يسير .

وأما نحو : اخشون يا قوم واخشين يا هند أصلهما اخشونن يا وارين ، واخشين بياين ، فحذفت المدة منهما ، ولم يكن ذلك مُؤدِّ الثوب ودويبة لأن نون التوكيد مثل المنفصل ، فليس له من القوة ما للكلمة نفسها .

وأما بقاء الألف في نحو : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانَّ ﴾ فلاجل الابس بالمفرد أن لو قيل : ولا تتبعن بحذف الألف .

وأما نحو : لم يرضوا ، أو لم ترمي يا هند ، فالساكن الأول منهما محذوف قبل دخول الضائر عليه ، أو لالتقاء الساكنين .

وأما إن كان الأول من الساكنين حقيقاً ، فإنه يحرك كما ذكرناه في مثل : اضرب الغلام ، إلا فيما سيأتي إن شاء الله وهو :

لَا فِي كَقَوْلِ الْحَقِّ زَيْدٌ بِنُ خَلَفَ

وَلَا لِنَقْضِ عَرَضٍ قَدْ اتَّخَلَفَ

هذا استثناء مما قبله ، فإن الأول للصحيح يحرك لالتقاء الساكنين إذا كان

نون تو كيد خفيفة مثل : اضربن وقولن إذا ولهما الساكن تحذف النون منهما ،
ويبقى ما قبل النون مفتوحاً دلالة عليه ، فتقول : اضرب الرجل ، وقول الحق .
والتنوين كالحرف الصحيح نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ لِلصَّمَدِ ﴾
ويستثنى منه موضع واحد يجب حذف التنوين فيه ، وهو : تنوين العلم إذا كان
بعده لفظة ابن يلبها علم ، مثل تنوين زيد من قولنا : زيد بن خلف ومحمد بن زيد
ابن عمرو بن بكر بن بشر وأمثالها .

فإن كان لفظة ابن وابنة بين وصفين فالتنوين باق على حاله نحو : رأيت
أميراً ابن أمير ، أو بين علم وصفة نحو : رأيت زيدا ابن الأمير ، ومررت بكرم
ابن زيد أبوه .

الثالث : أن لا ينتقص بتحركه العرض الحاصل بسكونه نحو : انطلق فزيد ،
بسكون اللام تخفيفاً على حد قولهم : في كتف كتف ، وكذلك نحو قولهم : لم أبله
بسكون اللام أصله لم أبل والهاء للساكن ، فلو قيل : لم أبله بكسر اللام لرجعوا
إلى ما كانوا قد هربوا منه .

وَالأَصْلُ كَسْرُ الشَّكْلِ وَالأَفْصَحُ ضَمٌّ

سَكَنَ كَهْمٌ وَمُدٌّ وَكَأخَشَوْا اللَّمَمَ

قد ذكرنا سابقاً أن أول الساكنين إذا كان صحيحاً فهو بحركه ، ولم يذكر
م ثم تحريكه إلى أن قال هنا : والأصل كسر الشكل أي الحركة فإنه مكسور
نحو : أفل الجميل ، وأشكر الله ، ولا يكون غير الكسر إلا عارضاً لمعنى فهو
منقول وذلك أن الهم من لفظة هم بضم على الأفصح نحو : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾
وهم اضطنموا الجميل ، وكمرها أقل وأنشدوا فيه :

* وَهُمُ القُضَاةُ وَمِنْهُمُ الحُكَّامُ *

والمراد بمثل لفظة هم ما آخره ميم الجمع نحو: ﴿ أَنْتُمْ الْقَتْرَاءُ إِلَى اللَّهِ ﴾ وسميتم
الحق تقبلتموه .

وكذلك الدال المعجمة من مذ ضمها هو الأفتح نحو: ما رأيته مذ اليوم ،
وكسرهما جائز قليلا ذكره بعضهم ، وكذلك واو ضمير الجمع في نحو: اخشوا الله ،
واخشوا الله بكسر الواو ، وقيل بخلاف اتقوا الله وما شابهه ، فالأول محذوف
كالمضى ، وسيما د شيء من ذكر ذلك إن شاء الله .

وَلَوْ وَعَنْ بِالْعَكْسِ وَالْأَصْحُ

فِي ابْنَةِ وَالْعَكْسُ عِنْدَ أَنْ رَجَحَ

لو وعن إذا كان بعدها ما كن فالأصح فيها كسر الواو والنون منهما نحو:
لو استطمنا ، و ﴿ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ ﴾ وقد جاء ضمها في بعض اللغات وهو قليل
عكس ما سبق في باب نحو: ﴿ تَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ .
وأما نون من بكسر الميم فالساكن الذي يليه إما لام التعريف أو غيره ،
فإن كان غيره فكسر النون هو الأفتح نحو: من أبيه ومن اسمه ومن
اصطباره .

وبعض العرب يفتح النون فراراً من للكسرتين .

وأما إن كان للساكن الذي يليه هو لام التعريف فالأصح فتح النون نحو:
﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ونحو: ﴿ مِنْ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ﴾ وكسر للنون فيها قليل .

وَنَقَلَ شَكْلَ هَمْزٍ وَصَلِ ضَمًّا

جَوِّزَ فِي الْفَتْحِ قَلِيلًا أَمَّا

هزة الوصل إذا ابتدئ بها فهي إما مضمومة ، وإما مكسورة ، وإما

مفتوحة ، وذات الوجهين داخله في هذا . وقد مضى تفصيلها في بابها ، وقد مضى ذكر إسقاطها إلا إذا كانت مبتدأ بها .

فإن كان قبلها ساكن من غير ما مضى ، وإنما لم تذكر في النظم هذا الشرط إذ لا لبس في أن ما مضى قد ذكرناه مستوفى حكمه فلا سبيل إلى إعادته ولا إشكال في ذلك إن شاء الله .

فنقول : اعلم أن ما قبل همز الوصل إن كان ما قبله من غير ما استثنيناه سابقاً فهو يجوز كسره على الأصل مطلقاً نحو : ﴿ قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْنِ ﴾ واصنع الجميل ولو في غير أهله ، واحذر اقتراف السينات وغير هذا فيه من الجوازات كما سفد كرها .

فإن كانت همزة الوصل مضمومة في الابتداء فلك نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو : ﴿ قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْنِ ﴾ ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ بضم تاء قالت ، ولام قل ، والواو من أو وما شابه ذلك ، فهذا جائز كله .

وإن كانت همزة الوصل مفتوحة ففتح الساكن قبلها قليل جداً نحو : ﴿ اَلَمْ يَلْمِ اللَّهَ ﴾ بفتح الساكن قبل لام اسم الجلالة والعظمة ، وعليه فنقول : اصنع الجميل ، والتزم الحق بفتح العين والميم .

وَقَلَّمَا أُولَى شَكْلُ مَنْ تَلَا

نَحْوَ رُمِّ الصَّلَاحِ وَاخْتَرَّ الْعَمَلَا

وهذا أيضاً قليل ، فإن بعض العرب بحرك الساكن الأول بحركة ما قبله ، ولا يعتبر الثاني نحو : رم الصلاح بضم الميم إتباعاً لضمة المراء ، واختر العمل بفتح المراء إتباعاً لفتح الغاء قبلها ، واتبع الهدى بكسر العين إتباعاً لكسرة الباء

قبلها ، وعلى قياسه فيقال في : ﴿ قَالَتْ أَخْرِجِي ﴾ قالت اخرج بفتح التاء قياسا
لاقراءة لأحد فيما بعد بلفظنا .

والهمزة اُحْدِفَتْ - وَانْقَلَّ الشَّكْلُ إِذَا .

مَا وَلِيَتْ أَنْ وَلِيَتْ عَكْسُ ذَا .

إذا أدخلت ال للتعريفية على ما فيه همزة الوصل فيحق الهمزة أن تحذف ،
ويبقى شكلها على اللام فيقال : الاستعادة والاستقامة والانطلاق والاستخراج
والاستقمام ، بإسقاط الهمزة مع كسر اللام لأنها همزة وصل ، وما وجد في الشعر
من بقاء الهمزة بحالها محركة بالكسر فضرورة ، وعلى قول فجائز .

وفي قول مصنف كتاب الهادي في النحو : أن بقاءها هو الأصل ، وحذفها

والقاء شكلها على اللام جائز ، قال : وبه قرئ في قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ الْأَسْمُ
الْفُسُوقُ ﴾ انتهى .

ذِكْرُ تَحْرِيكِ الثَّانِي

وَتَانِي السَّكَنَيْنِ مِنْ كَرْدًا
قَلَّتْ أَوْ اتَّبِعَ أَوَّلًا كَأَمْتَدًا

إذا اجتمع ساكنان الأول منهما مدغم نحو: رُدَّ ، أمر: من رَدَّ يَرُدُّ ،
ونحو: لم يردَّ ، ففي هذا يحرك الثاني لثلاثا يفتتح الغرض وهو الإدغام ، وفي تحريكه
مذاهب ووجوه :

فإن كان ما بعده ساكناً أو ضميراً فسيعاد حكمه إن شاء الله .

وإن لم يكن فلك في تحريكه ثلاثة أوجه : لم يرد ولم يمز ولم يعض بفتح
الدال والزاي والضاد ، أو بضمهم وهما أكثر من الكسر ، والكسر قليل ،
وهو جائز في لغة كعب ، وغنى على ما يروى عنهما .

ويجوز لك في ذلك وجه آخر أيضاً وهو : إتباع حركة ما قبله فتقول : لم يرد
بضم الدال إتباعاً لضمة الراء ، ولم يمز بكسر الزاي إتباعاً لكسرة العين ،
ولم يعض بفتح الضاد إتباعاً لفتحة العين ، وكذلك أمته من يمتد ، فتحت داله
في هذه اللغة إتباعاً لفتح التاء منه .

وَفِي كَفْضِ الطَّرْفِ تَثْلِيثٌ مُسْمِعٌ
وَقِيلَ إِنَّ الضَّمَّ وَهَمْ مُمْتَنِعٌ

ثم إن كان قد اتصل بهذا الجزوم أو الموقوف عليه ساكن فيجوز لك
فيه ثلاثة أوجه : أعنى في الجزوم أو الموقوف عليه :

الفتح مثل : غض الطرف ، ولا تعض اليد ، ولم يضل ابنك .
والكسر مثل : غض الطرف ولا تعض اليد ولم يضل ابنك .
والضم وهو مختلف في جوازه على هذا القياس ، وروى بعضهم العثليث
في قول القائل :

• فغضَّ الطرفَ إنك من ضمير •

ومن أجازته الحريري في الملمحة ورفع ذلك غيره أيضاً ، ومع نقل السماع فلا
حجة في المنع .

وَالْفَتْحُ فِي كَرْدَهَا وَفِي هَلْمُ
وَنَحْوِ رُدُّهُ عَلَى الْأَنْصَحِ ضَمُّ

إذا اتصلت بالمدغم المجزوم أو المسكن هاء بعد ألف ، فإن ما قبل هذه
الهاء مفتوح نحو : رُدُّهَا ولم يعزها ، ويده لم يعزها ، ونقل الاتفاق على ذلك
لخفاء الهاء ، فكانت الألف قد وليت المدغم فيه .
وأما هلم فهو متفق على وجوب فتحه أيضاً .

وأما نحو : رده فهو ما هاء ضمير الواحد المذكور ، وليت منه المدغم فيه
سواء كان مجزوماً أو ساكناً نحو : رُدُّهُ ولم يرُدُّهُ ولم يعزهُ ونحوها بضم ما قبل
هاء الضمير على الأنصح لخفاء الهاء ، فكان الواو هي التي وليت المدغم فيه .

وَتَعَلَّبَ فَتَحًا رَوَى وَلَا أَرَى
تَوْهِيمًا وَالْكَسْرُ فِيهِ نَزْرًا

واختلف في جواز الفتح في نحو : رُدُّهُ ، فأجازته ثعلب ، وغلطه كثير منهم ،

وكان القياس لا يأتي ذلك خلفه ، وعلى اقتضاء تعليلهم أن الهاء خلفها كأنها
لم يعتد بها ، فالواو بعد الفتح ليس بالمستفكر ، مثل : قول وطول
وفي الأواخر مثل دلو وضهو ، وعلى كل حال فهو الذي في النطق من الكسر
في نحو : رده ولم يردده بكسر الهمزة والضمير .

باب في نون توکید الفعل

وَأَلْحَقِ الْفِعْلَ بِنُونٍ شَدِيدًا

أَوْ خَفَّ إِنْ كُنْتَ لَهُ مُؤَكِّدًا

نون توکید للفعل وتحد بأنها زائدة في طرف الفعل لمعنى التوكید ، فبأنها زائدة تخرج الأصلية مثل : أمن وبأنها في الطرف تخرج نحو : انطلق واحر نجم ، وبأنها في آخر الفعل تخرج نحو : كسران ومرحان ، وبأنها لمعنى التوكید تخرج نون نحو : يضربن ويسرحن .

واعلم أن نون للفعل إما مشددة وإما خفيفة ، وقد اجتمعا في قوله عز من قائل : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَيَلْكَؤُنَّا ﴾ فالأولى مشددة مفتوحة ، والثانية ساكنة وهي المرصومة بالألف ، ومتى رسمناها في الأمثال بالنون فلاجل التوضيح .

يَخُصُّ مُسْتَقْبَلِ فِعْلِ إِنْ أَنَى

فِي طَلَبٍ أَوْ قَسَمٍ قَدْ أَتَيْتَا

ثم إن التوكید في حاله يخص الفعل المستقبل ، لأنه لا معنى لتوكید فعل ماضى عنك ، لأنه قد وقع وذلك في الطلب من الفعل المستقبل نحو : اضربن ولا تضربن .

والطلب يشمل الأمر والنهى والدعاء ، والمرض والتخصيص والتمنى والاستفهام يجمعها قول :

أمرٌ ونهىٌ دُعاٌ والمرضُ خصهمُ وبالتمنى والاستفهامِ يفتختم

ولا فرق بين الأمر والدعاء إلا في معنى اصطلاحى ، وهو أن الأمر يطلق

على من أنت أعلى منه في الرتبة فإنك إن قلت لفلانك : تناول هذا أو ائت بهذا فهذا هو أمرٌ ، وإن قلت ذلك لمن هو أعلى منك في الرتبة ، فذلك دعاء ، ويلزم في حق الله تعالى أن يكون كذلك نحو : اللهم اغفر وارحم .

وزاد أهل المنطق ثالثاً وكأنه لا يبد منه على ما يقتضيه التقسيم ، وهو إن كان المقول له ذلك مساوياً لك في الرتبة ، فذلك يسمى التماساً .

وكذلك النهي في هذا مثل : الأمر على هذا التقسيم فهو ثلاثة أقسام : نهى كإعلامي لا تسر ، ودعاء مثل : ربى لا تبعدنى من رحمتك ، والتماس مثل :

يا أخى لا تبعد عني و ﴿ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنِّي بَابٍ وَاحِدٍ ﴾ فهو نهى .

وأما الفرق بين العرض والتحضيض ، فالعرض طلب مع رفق ولين ، والتحضيض مع غلظة ، وقد أطلنا الكلام فلنرجع إن شاء الله إلى الأمثال .

تقول : اضربن ولا تضربن ، وطارب اغفون ولا تغفون في الوجهين ، وباليتك تنزلن عندنا غداً ، وكذلك إن كان الفعل المستقبل جواب قسم مثبت نحو : والله لأكرمك ، بخلاف غير مثبت نحو : والله لا أكرمك ، أو غير المستقبل نحو : والله لقد ضربتك .

وَقَالَ بَعْدَ طَالِبِ الْجَزَاءِ وَمَا

وَلَا وَلَمْ وَبَعْدَ أَمَّا قَدْ تَعْلَمُ

طوالب الجزاء يعنى أدوات الشرط ، وهى : أن ومن وما ومهما ومتى وأى وأيان وأين وإذما وحيثما وأنى وكيف ، فإن نون التوكيد بعدهن قليل نحو : إن يضربن اضربه ، ومن يكرم من زيداً أكرمه ، وما تفعلن تحاسب عليه وكذلك إلى آخرها وهو قليل .

ويجىء قليلاً أيضاً بعد لا النافية نحو: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ وكذلك بعد ما النافية نحو: ما أكرم من غيرك ، وبعد لم نحو :

• يحسبه الجاهل ما لم يعلم •

وقد كثرت نون التوكيد بعد إما نحو: ﴿ وَإِنَّمَا تَثِقَتْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ ﴾ ، ﴿ فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ وإفراده بالذكر بعد مطلق العموم المتضمنة إشعاراً بكثرة .

وَقَبْلَ ذَا النَّوْنِ افْتَحَنَ وَاشْكَلَ

بِحِنْسِ إِبْنِ مُضْمِرٍ بَذَا تَلِي

اعلم أن نون التوكيد إما أن تلي فعلاً قد لحقته الضمائر أو لا ، فإن كان فما قبل نون التوكيد مفتوح نحو: اضربن يا زيد ، وارمين ولا تسمين يا عمرو ، ولا تدعون .

وأما نحو: لا تطغين ، وارضين بالياء وأصلهما الواو ، فلأن الواو إذا كانت رابعة بعد فتح قلبت ياء كما سيأتي في الإبدال إن شاء الله .

وإن كان قبل نون التوكيد ضمير فهذا بآبئه ، فهو مثل : يفعلون ويفعلان وتفعلين وتفعلن ، فأما يفعلن فستفردة بالذکر إن شاء الله .

وأما غيره فإن الفعل الذي لحقته هذه النون ، إما صحيح اللام أو ممتلئها ، والممتلئ سيأتي إن شاء الله .

وأما الصحيح فإن لامه يشكّل أى يحرك بحنس هـ هذا الضمير ، وقد مضى

ذكر المجانسة بين الحركات والحروف فنقول : لا قوم اضربن بضم الباء للمجانسة

الواو ، ويا هند اضربن بكسر الباء لمجانسة الياء ، ويا زيدان اضربان ، وتحذف
واو الضمير وياؤه بدلالة الحركة عليهما ، ولا تحذف الألف لثلاثا يلتبس بنحو :
يا زيد اضربن ، وإلى حذف الواو والياء وإبقاء الألف إشارة بقوله : ولا تبق
مضمراً إلى آخره .

وَلَا تَبْقَ مُضْمَرًا غَيْرَ الْأَلْفِ
وَالِاعْتِلَالُ قَبْلَ غَيْرِهِ حُذْفٌ

تفسير الشطر الأول من البيت قد مضى .

وأما الشطر الثاني من البيت ، فإن هاء الضمير في كلمة غير راجعة إلى الألف
يعنى أن حروف الاعتلال إذا كانت قبل الضمائر اللينة فهي محذوفة في الأصل
نحو : ارموا وارمى وادعوا وادعى واسعوا بفتح العين ، دلالة على الألف ، واسعى
يا هند ، هذا إذا لم يكن للضمير ألفاً .

فإن كان هو فلا يحذف الاعتلال نحو : ارميا وادعوا واسعيا ، ولا تطفيا
وارضيا أصلهما تطفوا وارضوا قلبت الواو ولما ذكرناه قبل وسيماد إن شاء الله .
وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ أَشْكَلًا جِنْسًا إِذَا

مَا رَفَعًا ذَا أَلْفٍ قَدْ نَبِذًا

وفي هذا البيت استثناء مما قبله فإن واو الضمير وياؤه يبقيان في موضع واحد ،
وهو إذا وليتهما نون التوكيد ، وهما في فعل آخره أَلْفٌ ، فإن الألف يحذف ويبقى
الضمير ووصف الألف بالحذف وبقوله : قد نبذا .

ثم إن الضمير يشكل أى يحرك بما جانسه من الحركات فتقول : يا قوم
اخشوا الله بضم الواو ، ويا هند اخشين الله بكسر الياء . وكذلك تقول في انقاء
السلكين : اخشوا الله كما مضى .

وَأَلِفٌ ذِي الذُّونِ حَتْمًا سَبَقًا
فُونًا يَلِي فِعْلَ الْإِنَاثِ التَّحَقُّقًا

قد يُزاد الألف قبل للتوكيد في موضع واحد ، وهو أن يكون فاصلا بين هذه النون المؤكدة وبين النون التي تلي فعل الإناث نحو : يا هندات لا تبعدنان أصله لا تبعدن فزيدت الألف والنون للتوكيد .

فإن قلت : فلم يشترط أن يكون للنون يلي فعلا أليس قد سبق أن هذه تختص بتوكيد الفعل ؟

بلى ولاكن لثلا يشمل ذلك ما انفصل بينه وبين الفعل بضمير وآخر نحو : لم يضربكن ولم يقل فون الأتى لثلا يشتمل نحو : تضربين يا هند ، وقد مضى حكمه .

وَالذُّونُ بَعْدَ أَلِفٍ يَنْكَسِرُ
وَالْخُلْفُ فِي الْخَفِيفِ هَلْ يَنْحَطِرُ

نون التوكيد لا تقع بعد الألف المكسورة مشددة نحو : ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَان ﴾ وبعضهم أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ، وذلك يروى عن يونس وهي مكسورة معه أيضا ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَان ﴾ يحتمل وجهين في قراءة من قرأ بتخفيف النون .

أحدهما : أن ﴿ وَلَا تَتَّبِعَان ﴾ جملة حالية أي غير متبعين ، وهذا شائع .
والثاني : أن النون في ﴿ وَلَا تَتَّبِعَان ﴾ نون اليوكيد الخفيفة على ما يقتضيه الاختلاف .

وَالذُّونُ فِي الذِّي مَضَى تَدْرُ
فَهُوَ عَلَى السَّمَاعِ فِيهِ يُقْتَصَرُ

قد شد مجيء النون في غير ما مضى شذوذاً نادر محفوظ ما جاء منه بالسماع ،

فنه ما سمع في الماضي وضماً متصوِّراً به بمعنى الاستقبال كما حدث عنه عليه السلام :
فأما وإذا وكن أحد منكم اللجال وكتول الشاعر :

دَا مَنْ سَعْدِكَ إِنْ رَحِمْتَ مَتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكِ لِلصَّبَابَةِ أَوْلُ
ومنه ما سمع أيضاً في اسم الفاعل كتول القائل :

يَا لَيْتَ شَعْرِي غَنِمْتُ حَنِيْفًا ، أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا
وكتول آخر :

• أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا •

وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .
وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .
وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .
وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .
وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .

وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .

وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .
وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .

وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .

وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .

وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .

وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .

وقيل هما ابن جنى طلى ما يروى عنه ، والله أعلم .

باب أسماء الأفعال والأصوات

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ الَّتِي بِمَعْنَى فِعْلٍ وَلَا تُعْرَبُ لَكِنْ تُبْنَى

حد ابن الحاجب في الكافية أسماء الأفعال. فقال : أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ، وفي ترك ذكره المضارع بحوث يطول بذكرها في الكتاب .

والقول بأنها ما كانت بمعنى للفعل أصل من دخول الاعتراض ، وأتم للإعراض ، وليس في ذلك دخول ليس يُوجب منعه ، وهي مع ذلك مبنية ، لا إعراب لها ، وبهذه الصفة تنفرد عن المصادر النائية عن الفعل فإنها تكون أيضاً نائية عن فعلها نحو : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابَ ﴾ بمعنى فاضربوا ، وهي مع ذلك متبسة .

والنهي نحو : قياماً لا قعوداً أي قم لا تقعد ، وفي الدعاء : سقياً أي سقك الله ، وقد يكون الاستفهام للتوبيخ مثل : أتوانياً وقد علاك المشيب ، أي أتقوانى ونحو ذلك مما ناب فيه المصدر .

وأما أمثال أسماء الأفعال فهذا تفصيلها :

فَالْأَمْرُ شَائِعٌ كَأَمِينٍ وَقَوْلٌ

مَاضٍ كَشَعَانَ وَمِنْهُ وَيُ أَقْلٌ

لا خفاء في أن الفعل ينقسم ثلاثة أقسام كما مضى : إنه ماض أو مضارع أو أمر ، فاسم للفعل عن كل واحد على هذا الترتيب ، فهو نائب عن الأمر كثيراً نحو : آمين بمد الهمز ، وقد لا يمد مضاهُ استعجب ، ونحو : صه : بمعنى اسكت ومد

بمعنى الكففت ، ونحيبيل الثريد ، أى لثمة ، وإذا ذكر الصالحون فحيبلا بحر .
وفي حيبيل لغات ليس هنا . موضعا .

وبله زيدا بمعنى دع ، وقد يستعمل مصدراً كقوله :

يَذَرُ الْجَاحِمُ ضَاحِيًا هَامَانًا

بَلَّهَ الْأَكْفَ كَانَهَا لَمْ يُخْلَقْ

بكسر الأ كف على أن بله مصدراً بمعنى الترك ، وتنصب الأ كف على تقدير أن سيوفه تذر الهام ظاهراً ، وأترك الأ كف فلا تذكراً فكانها لم تخلق أو على نحو هذا التقدير .

ورويداً زيدا أى أمهله . ويستعمل مصدراً فقول : رويد زيد يكسر زيد ،

وبله ورويدا إذا كانا مصدرين فهما اسمان منصوبان نصب المصدرين .

ونحو : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ مثلث التاء أى أسرع ، ونحو ذلك كثير .

وقد يكون اسم الفعل بمعنى الماضى : شتان بمعنى افتراق ، وهيات بمعنى بعد ،

وفي هيات إحدى وخمسون لغة ذكرها اللقمانوس يقال : هيات العقيق ، وقد

توصل باللام بعدها زائدة ﴿ هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ وفي الآية أقوال :

وتكسر غون شتان زيد وعمرو ، وشتان ماها ونحوه ، ووشكان أى أسرع .

وأما المضارع فهو أقل من الماضى نحو : وى أى أعجب يقال : وى لزيدة

وويك ، وتستعمل بمعنى الويل و : ﴿ وَيَسْكُنُ اللَّهُ ﴾ الآية تحتمل الوجهين .

وأوه بفتح الألف وتثنية الهاء بمعنى أتوجع وفيها لغات وأف بمعنى أتضجر ،

وفيها أربعون لغة ذكرها اللقمانوس ، وبعضهم يرد نحو هذا إلى الماضى فيعبر عنه

بمثل تعجبت وتوجعت وتضجرت ودور . فمقتضى السكانية ، وبه صرح شارحها .

وعنل للناموس عن العبارتين فقال: كلمة تعجب أو ترجع أو تضجر. وكذلك

قال في مبهات بمعنى البعد .

وَفِي الْأَصْحَحِّ فِيسَ عَلَى إِخْرَاجٍ .
مَطْرِدًا وَالْعَكْسُ فِي دِخْرَاجٍ .

فقال في فعل الأمر من الثلاثي بمعنى قياس عند سيديويه لكثرة ومقصود
على السماع عند المبرد مثل: نزالٍ وَتَرَكَ وَدَرَكَ وَمَنَعَ وَخَرَجَ ، بمعنى انزل
واترك وأدرك وامنع واخرج ونعا من النعي ، ودباب من دب يدب وأنشدوا :

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَانِكِهَا
مَنَعَهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَعَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

وأما الرباعي فالأمر منه بوزن فعلال مثل: دِخْرَاجٍ ، لكنه مقصور على
السماع في الأصح ، ورؤى عن الأخفش جواز القياس فيه وأنشدوا :

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ وَاخْتَلَطَ المَرْوُفُ بِالْإِنْكَارِ

معنى البيت: قالت ریح الصبأ للسحاب: قرقار أي قرقر بالزعد معناه

صوت به .

وَمَعَ مَضْمَرٌ يُنْقَلُ أَدْرِكًا
مِثْلُ عَلَيْكَ وَشَيْبَةُ دُونِكَ

أى قد يكون بعض الحروف إذا وإيها الضمير هو والضمير أسماء مثل: عليك

ذكر أسماء الأصوات

الصَّوْتُ مَا صَوَّنَا حُكِي وَمَا جَلَا
خِطَابَ غَيْرِ عَاقِلٍ مِثْلُ هَلَا

اسم الصوت ما حكي به صوت مثل : قَبْ حكاية وقع السيف ، وطق بفتح
الطاء ، وكسرهما وسكون القاف حكاية صوت الحجارة بعضها على بعض ، وشيب
حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب .

وكذلك ما يخاطب به غير العاقل مثل : هَلَا زَجْرٌ للخيل ، وهدع
تسكين لصفار الإبل ، وَعَدَسٌ زَجْرٌ للبغل ، وهجا أو هجج خسو للكلب
وأنشدوا :

سَفَرَتْ فَقَلَّتْ لَهَا هَجَجٌ فَتَبَرَّقَمَتْ
فَذَكَرَتْ حِينَ تَبَرَّقَمَتْ ضِيَارًا

ضيار اسم كلب ومثلها كثير .

وَعَبْرٌ ذِي التَّنْوِينِ فَهَوَ المَعْرِفَةُ
حُكْمًا وَذُو التَّنْكِيرِ حَاوِي ذِي الصِّفَةِ

لما كانت أسماء الأفعال والأصوات في الاعتبار ، أسماء لدخول للتنوين عليها ،
فالاسم لا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة ، ولا مقضى لذلك في البابين إلا
أن التنوين أغلب في المنكرات ، لأن المعارف غير بعض الأعلام لا تنون ،
فلذلك قيل هنا : إن المنون أولى به ، أن يلحق بالمنكرات وغير ذلك بالمعرفات ،

باب في تخفيف الهمزة بعد الساكن

ذكر الساكن بعد غير المحرك

إِنْ يُسَكِّنِ الهمزةُ أُخْرِي أَنْ يُبَدِّلَا
بِحَدْسٍ مَا سَابِقُهُ قَدْ أَشْكَلَا

الهمزة إما ساكنة أو متحركة ، بل وكل حرف كذلك . واعلم أن تخفيف الهمزة كله جائز غير لازم إلا في مواضع سنذكرها إن شاء الله .
وإذا أردت تخفيف الهمزة وهي ساكنة ، فإنك تبدلها بحس حركة ما قبلها فتقول في رأس ورأى : رأس ورأى بألف خالصة وفي ذئب وبئر : ذيب وبير بياء خالصة ، وفي سوت مثل قلت من ساء يسوء : سوت بواو خالصة .
وكذلك في الكلمتين مثل : أأكل ، تبدل ألفاً فقول : آكل ، وتبدل واوا في نحو : أوْمِنُ فقول : أوْمِنُ ، وتبدل باء في نحو : الهدى ائتنا والذى ائتمن ، ولم يقولوا إبت على هذا التماس .

ذكر المحرك بعد الساكن

وَأُدْغَمُوا مُجْرَبًا فِيهَا قَمًّا

إن كان ساكن ياء عن الأصل انتقى
إن كان الهمز محرراً وقبله ساكن ، فالساكن إما صحيح أو لا ، فإن كان
غير صحيح فهو ياء أو واو أو ألف .

فإن كان ياء فهو إما أصلي وإما زائد .

فإن كان أصلياً فهو مثل الصحيح ، وسيأتي إن شاء الله .

وإن كان زائداً فهو إما للإلحاق ، وإما لغيره .

فإن كان لغير الإلحاق فيجوز لك أن تدغم الهمزة في هذه الياء ، فتقلب
الهمزة ياء لأجل الإدغام مثل : خطية ونبي ، أصلهما خطيئة بالهمز ونبيء كذلك ،
لأنهما من الخطأ والنبأ ، وهذا الإدغام هنا أكثر من إبقاء الهمزة على حالها .
وأما إن كانت الياء للإلحاق فهذا حكمها .

وَأَيْسَ مُلْحَقًا وَمَا لِلْيَاءِ جِيلٌ

لِلْوَاوِ وَالْمُخَالَفِ الْأَصْلِ قُتِلَ

ويشترط في جواز الإدغام أن لا يكون للياء للإلحاق مثل : جِيَالٌ كحيدر ،
أي ضبع وجيالة الجرح غثيشه ، ومثل : حيدر من سأل سيال .

وما ذكرناه من الحكم للياء فالواو مثلها لذلك ، فإنها إذا كانت ساكنة
زائدة لغير الإلحاق ، فالهمزة تدغم فيها كالياء نحو : النبوة ومقروء فإن كانت

للإلحاق فلا يدغم فيها نحو : حَوَابٍ ، ولا إن كانت أصلية نحو : يَبُوء
ويَسُوء .

وَمَا خالف هذا الأصل فهو منقول كما حكى الإدغام في ضوء وشيء وحَيَل .

وَبَيْنَ بَيْنَ إِنْ يَكُنْ تَلَا أَلْفَ

وَبَعْدَ غَيْرِ ذَا سَوَى هَمْزٍ حُذِفَ

ثم إن كانت الهمزة بعد ساكن وهو ألف ، فإن الهمزة تسهل بين بين
أى بينها وبين جنس حركتها فنحو : ﴿ إِنْ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ بينها وبين الألف
﴿ وَمَا تَشَاهُونَ ﴾ بين الهمزة والواو ، ونحو : بائن وجائن وقائل وسائل بينها
وبين الياء فتأملها ، وفي الغالب كما قال الشاطبي :

• وَلَا يَدُّ مِنْ شَيْخٍ يُرِيكَ رُسُومَهَا •

وأما إن كان غير ما مضى فلا بد من أن يكون همزة أو لا ، فإن كان همزة
فسيأتي مع اجتماع المهمزتين إن شاء الله .

وإن كان غيرها فإن الهمزة تحذف نحو : مسيلة ويسل زهـذا
تتميم الحكمة .

وَالسَّكُونُ شَكْلُهَا وَانْتَدَرَا

وَجُوبَةٌ فِي مَلَكٍ وَفِي أَرَى

إذا حذفت الهمزة قبل الساكن الذي هو غير همزة ولا ألف ولا واو أو ياء
زائدتين إلا للملحقين ، فإن شكل الهمزة أى حركتها تنقل للساكن الذى قبلها
نحو : مسلة ويسل وجيل وحوب فيقال : مسالة ويسل بفتح سينهما . وسل فى الأمر
كثير نحو : ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ أصله مثل : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا ﴾ .

وجيل وحب بنفع الاعتلال منهما لأن الهمزة المحذوفة من الكل مفتوحة،
وإن كانت الهمزة مكسرة فالسأ كن قبلها مع حذفها مكسورة ، وإن كانت
الهمزة مضمومة فالسأ كن قبلها مضموم مثل : أقس كعقد مخفف أقوس كأفلس،
وسواء كان ذلك في كلمة كما مضى أو كلمتين نحو : من أخيك بفتح النون، وحذف
همزة أخيك، ومن أمك بضم النون وحذف همزة أمك، وهل أخوانك قادمون
بكسر لام دل وحذف همزة إخوانك .

وقول في يسوءك ويحيئك : لن يسوك ولن يحيك بالتخفيف، وقس على ذلك
ما شابهه .

وأما الملك بفتح اللام فأصله على الأصح عندي ملك ، فخفت للهمزة بالحذف
لازماً فقيل : ملك ، وقد ورد السماع به بغير تخفيف :

وأنت يحيى وأكنى ملك ينزل من جوار السماء يصوب
وهذا فادر فيه كما ندر في يكرم يؤكرم على الأصل فلا يمتد به .

وأما أرى فأصله رأى يرى كئى ينأى ، ولكثرة استعماله التزم تخفيفه
فقيل : يرى بحذف الهمزة ورأى ونرى ونرى كذلك .

وكذلك إن كان أوله همزة التعدية نحو : أرايت زيدا عمراً فإن كانت
الهمزة السابقة همزة استفهام نحذف الهمزة للتخفيف قليل وهو قرأه الكسائي
في نحو : ﴿ أرايتك هذا الذى كرمت ﴾ ونادر تشبيهه هل بهمزة الاستفهام
في قوله :

• صاح هل رأيت أو سمعت براع •

وقد سمع بقاء الهمزة نادراً فلا اعتبار به نحو :

أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات

ذكر المحرك بعد تحريك

وَإِنْ يَكُنْ هَمْزًا مَحْرُومًا كَمَا تَلَا

فَالْفَتْحَ إِثْرَ الْكَسْرِ يَاءً أَبَدًا

هذا إذا كان الهمز متحركاً فهو إما مفتوح وإما مكسور، وإما مضموم، وهذه الثلاث قبل كل واحدة منهما، فاقبضت القسمة سبع مسائل، فإنها إذا كانت مفتوحة وقبلها مكسور فهي تقلب ياء مثل: فيه وميه ﴿وربما الناس﴾ مررت بفلام أحمد إذ لا يختص هذا التخفيف بالاتصال في كلمة.

وَالْوَاوُ إِثْرَ الضَّمِّ وَالْيَاءُ إِنْ بَلَى

ذَا الْكَسْرِ وَالْمَكْسَرِ بَوَاوٍ اجْعَلِ

وإن كان الهمز مفتوحاً بعد ضمة فهو يقلب واواً نحو: موجل مؤاتي: من أجل وآتي، وفي المفصول نحو: هذا غلام أبوك.

وأما إن كانت الهمزة مكسورة وقبلها الضم وهو المشار إليه بكلمة ذات البيت، واسم الإشارة في موضع نصب بالفعولية، لأنه متعلق فالهمزة تقلب ياء نحو: سيل وفي نحو: ديل، وفي المفصول نحو: هذا غلام إخواتك.

وأما عكس ذلك وهو أن تكون الهمزة مضمومة وما قبلها مكسور فالهمزة في هذا تقلب واواً نحو: يستهزون ومشتهرون، ومررت بفلام أختك وما أشبه ذلك:

وَأَعْكِسُهُمَا وَغَيْرُ ذَيْنِ يَنْدُرُ

وَمَا سِوَاهَا بَيْنَ بَيْنِ الْأَشْهُرِ

الضمير في وأعكسهما يراد به الوجهان الآخران، فإن الأخصس يتخففهما

بعكس ما مضى . وهو أن الهمزة إذا كانت مكسورة وقبلها مضموم ، فإنه يقلب الهمزة واواً نحو : سئل يقول فيه سول ، وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها مكسور فإنه يقلب الهمزة ياء . فيقول في : مستهزون مستهزين بالياء .

وأما غير ما مضى فهو يشتمل خمس صور :

الأولى : مفتوحة قبل فتحة نحو : سأل .

والثانية : مضمومة بعد ضمة مثل : روس .

والثالثة : مضمومة بعد فتحة مثل : رهوف .

والرابعة : مكسورة بعد فتحة مثل : سيم .

والخامسة : مكسورة بعد كسرة مثل مستهزين ، فهذه الخمس كلها تخفف

بتسهيلها بين بين على الأشهر فيها .

ومعنى تسهيلها بين بين أن تأتي بها بين الهمزة وبين حرف حركتها ، وتجعل

حركاتها مختلفة سهلة ، بحيث تكون كالتساكنة ، ولم تكن كذلك .

وزعم الكوفيون إلى أنها ساكنة ورده سيبويه في الشعر من تسهيلها قبل

ساكن كما قال الأعشى :

إن رأيت رجلاً أعشى أضربه ريب الزمان ودهر مقبل خبل

ولا يجوز في الشعر للقاء الساكنين ، وقد جاء في هذه الحركات غير بين

بين ، ولكنه ليس بالشهير نحو : سألت في سألت بقلب الهمزة ألفاً سألت هذبل

رسول الله ﷺ فاحشته .

قال بعضهم : وتقلب واواً ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كروس وياء

ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها ، كستهزين . قلت : والظاهر أنها في

المثالين محذوفة لا مقلوبة واواً ساكنة ، ولا ياء ساكنة ، وقد صرح بذلك

للشاطبي في نحو : مستهزون ، وليواطوا ويستنجبونك والصابئون والنصارى
مما اجتمع فيه همزة وبعدها واو ، فقد قرئ بحذفها أبدأ ، وتكون كالمدم فيبقى
ما قبلها مضموماً كأن الواو قد لحقت به ، ولم تكن ثم همزة .

وقال بعضهم : بإبقاء الكسرة على حالها وعلى هذا فيصح لدم الواو الساكنة
بعد الكسرة في العرَبية ، وإذا أثبت مستهزون بالحذف ، فكذلك تحذف الهمزة
المكسورة قبل الياء في نحو مستهزين ، وروى عن بعضهم أنه كان يخفف مثل
سئل ومستهزون بين بين ، أى حركة الهمزة وبين للياء أو الواو، وفي كل منهما
على حسب الاختلاف في ذلك وفيه يقول الشاطبي : بياء وعند الواو في عكسه ،
ومن حكى فيهما كالياء وكالواو اعظلا وأشار للناظم إلى نحو : ما مضى بقوله :
وغير ذين ينذر تخفيف الهمزتين .

ذكر الساكنة بعد حركة

إِنْ يَجْتَمِعُ فِي كَلِمَةٍ هَمْزَانِ
فَالسَّاكِنُ أَمْدٌ مَعَ سَكُونِ الثَّانِي

تخفيف الهمزتين من الكلمة هذا باب ، فإن كان للهمزتان في كلمتين فسيعاد
إن شاء الله .

وأما في كلمة فإن كانت الثانية منها ساكنة فإنها تمد بحائسة لحركة ما قبلها
نحو : ايعمن وأوتمن مبنياً لما لم يسم فاعله وائتمنه على ذلك ونحو : آدم
ومختلف في آخر هل هو فعل أم فاعل .

ذكر المحركة بعد السكون

وَالْعَكْسُ إِلَّا مَا يَجِي مَدْعَمًا

فَهُوَ إِذَا ضُمَّ إِلَى الْوَاوِ انْتَمَى

عكس ما مضى هو أن تكون الهمزة الأولى ساكنة ، والثانية متحركة والمنعرجة إما منقوحة ، وإما مكسورة ، وسيأتي حكمها ، وإما مضمومة فهي تبدل بحرف حركتها وهو الواو .

كما أنك إذا صفت من الهمزة مثل يقلل تقول : واوؤ بإبدال الهمزة الثانية واوا ، ولا تدغم في هذا الموضع ، بل ولا تدغم إلا في موضع واحد ، وهو أن تكون في محل العين من فعل يفعل بتشديد العين مثل : سأل يسأل أو يسأل أو يسئل أو ما شابه ذلك في الوزن وهو المراد بالاستثناء في قوله إلا ما يجيء مدعماً ، ولم يفسر في أى موضع تكون مدعمة اتكالا على أنه قد أفرد للإدغام باباً يطرد ذلك فيه إن شاء الله .

وَالْيَا لَدَى كَسْرٍ وَمُطْلَمًا إِذَا

طُرِفَ وَالْفَتْحُ بِوَجْهَيْنِ حُذَا

إذا كانت الهمزة مكسورة بعد همز ساكن في كلمة فإنها تبدل ياء ، كما إذا قيل لك في مسائل التمرين صُغ من الهمزة مثل : ثعلب وَقْدَعَمِل ، فإنك تقول : تأتي تقول : أوامم ، كما تقول : أوادم جمع آدم والملازني يقابها ياء فيقول : لأم فهو الوجه الثاني .

وغير قلب كخطاباً ما ارتضى
وحنقوا بالواو غير المختص

أصل خطأ خطاي لأنه جمع خطيئة ، فأبدت الياء من خطائي همزة كهزة رسائل ، فكان ذلك خطائي بهمزتين أولاهما مكسورة والثانية معربة ، فلما استثقل قلبت الهمزتان لأنهما في محل التغيير وهو الطرف ، قلبت الثانية ألفاً والأولى ياء مفتوحة .

وسمع فيه غير للقلب وهو التخفيف قليل خطائي بإبقاء الهمزتين وهذا ضعيف .

وأما غير ما مضى فالثانية قلب منه واواً مطلقاً وذلك كالهزمة المفتوحة بعد الضمة ، فمثل : قُدْعِمِل من الهمزة أو ياء كما قال قيل في تصغير آدم أويدم .
ولثانية المضمومة بعد الفتح كهضد من الهمزة أو واً أو المضمومة بعد الضم كعنق من الهمزة أو واً فهو الثالث .

ذكر التخفيف

تخفيف كل ما مضى قد استجلاً

وَمُدَّ أُولَى الْهَمْزَتَيْنِ أَوْ لَا

جميع ما ذكرناه في تخفيف الهمزة جائز غير لازم كما أخبرتك أولاً ، وقد ذكرت لك حيث يلزم كما في أرى ، وحيث أفضل كما في خطايا ونحوها ، ثم إن كان للهمزتان الخففتان في أول كلمة فيجوز لك أن تمد الأولى منهما مع بقاء الثانية على حالها نحو : ﴿ أأمنتم أن يخسف بكم الأرض ﴾ ﴿ أئذا كُفياً ترأباً وعظاماً أئنا لمبعوثون ﴾ ﴿ أنزل عليه الذكر من بيننا ﴾ .

وهمز الاستفهام قبل الهمز إن

ضماً قلاً قلبه واوا زكناً

ثم إن همزة الاستفهام إذا كان بعدها همزة ، فإن كان قبل همزة الاستفهام ضمة متصلة بها في الكلمة التي قبلها ، فإن همزة الاستفهام يجوز قلبها واوا كما قرأ قنبل في الوصل في الوصل في قوله تعالى : ﴿ إلیه النُّشُورُ ﴾ وأمنتم بإبدال الأولى واوا ، ويجوز فيها وصلًا وابتداءً قلب الثانية واوا كما مضى في المفتوحتين ، لأن همزة الاستفهام كالمهمزة الأصلية فيقال : أو انزل بالواو وأئذا بالياء .

ذكر وقوعهما في كلمتين

بِكَلِمَتَيْنِ حَقَّقُوا كَلَامًا
وَحَقَّقُوا كَذَلِكَ فِي إِحْدَاهَا

إذا اجتمع الهمزتان في كلمتين آخر الكلمة الأولى ، وأول الكلمة الثانية ،
فهما إما متفتحتان ، وإما مختلفتان ، فالتفتحتان ثلاثة أوجه : مضمومتان
أو مفتوحتان أو مكسورتان .

وأما المختلفتان فهي الست الصور الباقية ، والسابعة أن تسكن إحداها
فأما التحقيق فهو ظاهر كجاء أمرنا وأولياء أولئك ومن السماء ان .

وفي المختلفتين على هذا القياس نحو : إن يشأ أحد ، وجاء إبراهيم ويحيى
وإسحاق ، ولن تجي أم عمرو ، وإلى آخرها ، وحكى عن أهل الحجاز أنهم كانوا
يخففونها معاً ، فالهمزة الأولى تخفف على تقدير كأن لم يكن غيرها ، والهمزة
الثانية تخفف على تقدير أن قبلها همزة ، فيجوز لك في نحو : جاء أحد تسهيل
الأولى بين بين كما مضى في الهمزة التي قبلها ساكن .

والثانية تقلب واواً كما هو في الهمزتين المفتوحتين مثل أو أمنتم ، وعلى
اختيار المازني فإنها تقلب ياءً .

وأما نحو جاء إسحاق فالأولى تسهل بين بين كما مضى ، والثانية تقلب ياء
كما مضى في اجتماع الهمزتين .

وأما نحو : لم يحي أحد فالإدغام فيه قيل كما سيأتي في بابه إن شاء الله .
وعلى قياس تخفيف الأولى فإنها تبدل ياء ثم تحذف للاعتلال والثانية تقلب
واواً أو ياءً على هذا القياس ، وأما بعض العرب فإنه يخفف إحدى الهمزتين ،

وهي إما الأولى فذلك جائز فيها لأنها في الطرف ، وإما الثانية وذلك جائز فيها لأنها منشأ النقل .

فأما تخفيف الأولى فهو كتخفيف الهمزة من كلمة ، وأما تخفيف الثانية فهو كتخفيف الهمزتين من كلمة ، وقد مضى ذكر كل منهما مفصلاً فلا يحتاج معهما إلى زيادة فتأمله من هناك ، تبحر ما يفنيك إن شاء الله .

واقدم ذكرت لك منه هذا في وجهه تخفيفهما معاً ما يستدل به على ذلك والله الهادي .

والثاني في اتّفاقِ اقلبيهِ كمدِّ

أَوْ مَدَّةً وَحَذْفُ هَمْزَةٍ وَرَدَ

وهذه ثلاثة أوجه في المتفتحين زيادة على ما مر .

الوجه الأول منها : قلب الثانية مدة مثل المدة الثانية أي تسهيلها بين الهمزة وبين الألف في المفتوحين نحو : ﴿جاء أمرنا﴾ و﴿لقاء أصحاب النار﴾ ، وبين الهمزة وبين الياء في المكسورين نحو : ﴿ومن وراء إسحق يعقوب﴾ و﴿ولاء إن كنتم﴾ ، وبين الهمزة وبين الواو في المضمومين نحو : ﴿أولياء أولئك﴾ في ضلال مبين .

والوجه الثاني : إبدالها مدة محضة ، فثانية المفتوحين ألف ، وثاني المكسورين ياء ، وثاني المضمومين واو ، وقد مضى أمثالها .

والوجه الثالث : حذف همزة من الهمزتين المفتوحتين ، وعلى مقتضى مذاهب النحاة ، ففيها اختلاف : أي الأولى أم الثانية فنقول : ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾ ، ﴿لأماراة بالسوء﴾ ، ﴿إلا ما رحم﴾ وأولياء ﴿أولئك﴾ في ضلال مبين ﴿إسقاط ثلاث همزات من الثلاثة الأمثال ، وإبقاء ثلاث .

الوقف على الهمز المخفف

وَقِفْ عَلَى هَمْزٍ مَخْفَفٍ بِلِي
تَحْرَكَةُ كَمَا فَا مَدُّدٌ وَفَاقَ مَا نُتِلِي

اعلم أن الهمز المخفف يوقف عليه على لفظه ، وقد مضى شيء من ذكره في باب الوقف .

وأما الهمز المخفف فإنه إذا وقف عليه إما أن يكون قبله متحرك أو ساكن ، فإن كان ساكناً فسيأتي إن شاء الله ، وإن كان قبله متحرك فهو يقلب مداً موافقاً حركة ما قبله نحو : ﴿ قال الملائكة ﴾ بالألف وثلاث قرءوا بالواو ﴿ وكل امرئ ﴾ بالياء وكذلك الهمز الساكن نحو : لم يجئ ولم يشأ .

وما تلا مُسَكَّنًا يُخْتَزَلُ

كما مَضَى فِي وَضْعِهِ أَوْ يَبْدَلُ

إذا كان ما قبل الهمز ساكناً فإن الهمز يخفف في الوقف بما كان يخفف في الوصل من حذف أو إبدال ، فالخذف مثل : شيء وصنو ورزء وردد وأخواتها . والإبدال مثل : سقر ونبي ، فهذا وأشباهه تقف عليه على مقتضى لفظه بعد التخفيف بما يقتضيه الوقف من سكون أو روم أو إشماع ، ولا يدخل في هذا الهمز الذي قبله ألف فسفرده بالذكر إن شاء الله قال :

وَاقْلِبُهُ إِثْرَ أَلِفٍ مَدًّا وَقِفْ

مُطَوَّلًا أَوْ اقْتَهَرْ عَلَى الْأَلِفِ

إذا وقف على الهمز التي قبلها ألف ، فإنها تقلب مدة ، ويوقف بمدة طويلة

إشماراً بما حذف نحو : جا وبشأ، فيما قبله أصلية ونحو: للعلماء والأنبياء والشهداء
فما قبله ألف زائدة .

والك فيها وجه آخر وهو أن لا تطول المدة بل تقف بمدة قصيرة مقدار
ما يتمحض الألف ، إذ لا سبيل إلى النطق بألفين ، وإن طالت المدة وكلا
الوجهين حسان .

وبعضهم بطول مدة نحو: جئت عشاء أكثر من نحو: جالزيادة ألف ثالثة.

وبين بين أن تروم أو أن تُشِمَّ

وقلَّ حذف ساكنٍ أو ملتزم

إذا أريد الوقف بالروم أو الإشمام على الهمزة التي هي إثر الألف أي بعده ،
فإن الهمزة تسهل بين بين ، فالمتفوحة مثل : جاء وشاء تسهلها بينها وبين الألف ،
والمضمومة مثل : يشاء وهم علماء ، تسهلها بينها وبين الواو ، والمكسورة مثل :
من العلماء والأنبياء تسهلها بينها وبين الياء .

ثم إن كانت الهمزة مجزومة فيجوز لك حذفها وصلها ووقفها نحو : لم يش ،
ولم يح بفتح الشين وكسر الجيم وصلها وسكونهما وقفاً ، ويجوز ذلك في سكونها
للوقف مطلقاً بأي حركة تحركت نحو : شه وجه .

وهذا الحذف قليل ولم يقرأ به أحد فيما بلغنا ، والأول هو الأنصح والحسن
وغير ذلك من النوادر في الوصل والوقف كثير ليس هنا موضع بسطه .

ذكر أن المنقولة إليه الهمزة

وهمزٌ وصل في ابتداء كالخضر
يجوز حذفه والإثبات اختر

إذا نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وهو لام التعريف ، فإنك تقول في نحو : الأخضر والإنسان والأخت ، الأخضر والإنسان ولأخت بفتح اللام الأول ، وكسر الثاني وضم الثالث مراعاة لحركات الهمزات المنقولة إليها ، لأنها كذلك على الترتيب .

وقد ذكرنا هذا الباب ثم إنك إذا ابتدأت بمثل هذه الكلمات فيجوز لك فيها وجهان :

الأول : وهو أقلّ تبتدى بها على لفظيا فتقول : لَحْمَرٌ وَالْإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَجْتَلِبَ لَهَا هَمْزَاتِ الْوَصْلِ الَّتِي كَانَتْ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ .

والثاني : وقيل إنه الأكثر تبتدى قبل اللام بهمزة الوصل التي كانت موجودة فيه قبل التخفيف فيه فتقول : الصَّغْرُ الْإِسْلَامُ الْأُخْتُ وَمَا شَبِهَ ذَلِكَ ، كذلك وعلى تقدير زيادة همزة الوصل فتقول : مِنَ الْحَمْرِ بَفَتْحِ النُّونِ ، وَفَلَحْمَرٍ بِإِسْقَاطِ بَاءِ فِي ، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي تَقُولُ مِنَ الْحَمْرِ بِسُكُونِ النُّونِ وَفِي الْحَمْرِ بِإِبْقَاءِ الْيَاءِ .

وَرُبَّمَا جَاءَ كَعَادَ الْأُولَى
وَعَبَّرُ هَذَا كَالشُّذُوزِ قَوْلًا

وأما ما قرئ به في سورة النجم وعاد الأولى فوجهه أن كلمة الأولى لما خففت بنقل حركة همزتها إلى لام تعريفها مع حذف الهمزة منها قيل : لولى .

ولما كان التنوين قبل هذه اللام أدغم للتنوين في اللام على قول ولا يعتقد
بهمزة الوصل في المنقول فكان ذلك (عاداً للولي) بحذف التنوين ، وتشديد اللام
كما لفظ به في البيت ، وربما جاء غير ذلك منقولا عن العرب كما روى الكسائي
والقراء : أن من العرب من يقاب الهمزة لآماً بعد لام التعريف فيقول
في الأحمر والأرض الأحمر واللرض ، ولا تنقل الحركة محافظة على سكون لام
التعريف ، وهذا كالشاذ من الأصول وإن لم يمتنع القياس عليه مع ضمه على
ظاهر قولهم .

باب الإبدال
وحروفه أربعة عشر يجمعها : أنصت يوم حد طاه زل ، على ترتيب أسياتي
إن شاء الله .
وعدها صاحب شمس العلوم اثني عشر حرفاً يجمعها قوله : مجد طويلاتها .
وقال آخر : دمجها لتخطوي ، وفي هذين نقص لترك الصاد والزاي وثبوتها
في صراط وزقر .

وعدها ابن مالك في الألفية تسعة أحرف يجمعها قوله : هدأت موطياً .
وفي هذا نقص الصاد والزاء والجيم والنون واللام وسياتي ذكرها
إن شاء الله .
وأخذ بعضهم الأحرف الاثني عشر وزاد عليها السين فقال : استنجده
يوم طال .

وفي زيادة السين المهمة خلاف ، ومن تمسك بها فلقولهم : زحل مشدوه
ومسدوه ، والشدة والسدة ، قال : والشين هي الأصل والأكثر . ورد ذلك
أكثر ، ولربما تذكر في آخر الكتاب إن فتح الله لنا ذلك شيئاً مما لم يحضر
في هذه المجموع كشكشة تميم وأخوانها .

وقد أدمجنا باب الإعلال في باب الإبدال طلباً للاختصار ، ولأن الإبدال يعم
الإعلال ، وبالقلب ونحوه ، وإن كان لا يعم الحذف ولربما استطرده الذكر إليه ،

وذكرنا بقية المحذوف للإعلال في باب الحذف ولتعلم أن كثيراً مما يطلق عليه
اسم الإبدال أو الإعلال قد مضى ذكره كما هو في النسب والتصنيف والوقف
وتخفيف الهمزة وغير ذلك مما لا حاجة إلى إعادته .
والمدغم قد يقلب أيضاً وأوردنا له باباً سنذكره فيه إن شاء الله .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
هذا كتاب في الإبدال والإعلال
والمدغم والوقف والتصنيف والنسب
والحذف والإعلال وغير ذلك مما لا
حاجة إلى إعادته .
والمدغم قد يقلب أيضاً وأوردنا له
باباً سنذكره فيه إن شاء الله .
والحمد لله رب العالمين

ذَكَرَ مَا يَبْدَلُ بِالْهَمْزِ

هَمْزًا أُصِرَ مَعْلٌ عَيْنِ فَاعِلٍ

أَوْ طَرَفًا أَعْلٍ ذَا الْهَوَى بِي

إذا بنى الفاعل من فعل أهل عينه ، فإن عين الفاعل تقلب همزة نحو : سار وقال وباع وخاف ، فهو سائر وقائل وبائع وخائف .

فإن كان عين الفعل حرف علة كعمور ، ولـسكن لم يعل بالقلب كباع ، فإنه يبقى على حاله ، فالفاعل منه عاوز ، فهذا فرق بين المعتل والمعل ، فافهم ذلك ، وقد ذكرنا نحو ذلك من قبل في باب فعل ما لم ينسب فاعله .

وأما إن كان حرف العلة متطرفاً فإنما أن يكون قبله ألف أولاً ، فإن كان لا فسيماذ إن شاء الله ، وإن كان قبله ألف فهو يبدل همزة بشرط هذا هو :

إِنْ زَيْدٌ ذَا الْهَوَى وَمَزِيدٌ مَدٌّ

مُتَلِّثٌ فِي جَمْعِهِ الْأَقْصَى اتَّحَدَ

الاعتلال إذا كان طرفاً فإنه يقلب همزة بشرط أن يكون الألف التي قبله زائداً نحو : كساء وحياء ورداء واصطفاء وارتضاء واستدعاء إلى غير ذلك من الأمثال .

فإن كان الألف غير مزيد فإن الأخير يبقى على حاله نحو : أَيْ وَرَأَى وَأَمَّا الهمز في أحد عشر حرفاً فمضاد ، ولها باء وتاء وثاء .

وأما الواو فهو على للقياس والزاي بالياء كذلك ، وبالهمز شاذ أيضاً ، ولذلك قيل في كسبَطْرٍ مِنَ الْهَمْزَةِ : قرأى مع تخفيف الساكنة بالألف ولم يقل أحد إنه يجوز فيه قراءة ككساء .

وأما اشتراط المقلوب أن يكون طرفاً فلا لأن المتوسط لا يقرب همزة ، ويحكم بتوسطه مع تاء التانيث الداخلة عليه قبل القلب ، ولذلك لم يقرب نحو : دراية وهداية و﴿سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾ وشتاوة وسماورة بخلاف نحو : اصطفاهُ وارتضاهُ فإن اللقاء فيها للهمزة وهي عارضة في المصدر بمد أن حكم له بما يستوجه من قلب أو غيره .

وبخلاف نحو : عباءة وعِظامة ، فإن التاء قد زيدت بعد عباء وعِظاء ، ثم إن الاسم الذي ثابته مدة زائدة إذا جمع بالجمع الأنصبي ، وهو أن يجمع على فعال ، فإن تلك المدة تقرب في الجمع مدة مثل : سحائب ورسائل وتنائف وصحائف في جمع سحابة ورسالة وتفوفة وصحيفة وقد مضى في باب الجمع ذكر المطرد من ذلك أو صحح المنقول وبه كفاية إن شاء الله .

فأما ما لم يكن مدة زائدة فلا يقرب نحو : جدول وجداول وعِثِير وعثاير ، ولا يقرب المد الأصلي كقائمة ومعيشة ومقاوم ومعايش وما شابههما .

وَذُوْ أَعْتَالَ الْعَيْنِ مِنْ فَعَالٍ
رَابِعُهُ الْمُعْتَلُ كُنْ مُبَادِلًا

قد مضى أن اللام الأولى من فاعل إذا كانت مدة زائدة ، فإن لم تكن كذلك فلا ، ونحن إذا كانت العين من فاعل معتلة فإن الحرف الرابع من فاعل وهو اللام الأولى تقرب همزة نحو : أول وأوائل وقوائل وبيائة وبيوانع وعاورة وعوائير وفي جمع كُسُكْرٍ من باع بيائع مثيل : أَيْمٌ وَأَلَامٌ وَأَيْلٌ وَأَيَائِلٌ ، وفي أكثر هذه الأمثال الماضية خلاف بين سيبويه والأخفش ، فالقلب هو مذهب سيبويه وفرق الأخفش فقال :

وَالْخَافُ إِنْ لَمْ يَقَمَا وَآوَيْنِ
وَأَمْتَعِ لِمَدَّةٍ فَرَقَ اللَّامَيْنِ

اعلم أن معتل العين واللام الأولى من فعائل إما أن يقما وآوين كأول وأوائل
فهذا يقلب الرابع منه همزة مع الكل

وإما أن يكونا ياءين مثل أياثم أو واوياً مثل : عيائل جمع عييل : كسيد
أصله عيول فما شابه هذين يقول الأخفش فيه : إنه لا يقلب همزة بخلاف بوائع
وقوائل ، فإنهما جمع بائعة وقائلة المهموزين في المفرد ، فذلك الهمزة في الجمع هي التي
في المفرد .

ثم إن كان بين اللامين من فعائل مدة ، فإن قلب اللام ممنوع مثل : طاووس
وطواويس ، وكذلك لو جمع نحو : بياع كشداد وتوراب وكضيراب من قام
فيقال : بيابيع ووابيع وقياويم ونحو ذلك .

وأما قوله شمرا :

* وكحل الميتين بالعواور *

فأصله العواوير جمع عوار كشداد وهو التذاد .

وأما قوله :

* عيائل أسود ونمر *

فقال : عيائل بالهمز أصله عيائل جمع عييل كجيد ، فأشبهت بكسرة لام الجمع

مع بقاء الهمزة على أصلها .

وَشَدُّ غَيْرِ مَا مَضَى وَالْهَمْزُ فِي
مَصَائِبَ شَاعَ وَبِالْفَتْحِ اِكْتَفَى

شذو غير ما مضى نحو : ضيئون وضياون قياسية ضيأين بالهمز ، ولكن
قياس الواو من ضيئون إدغامها ياء ، فلما كانت الواو في المفرد شاذة احتمل
شذوذها في الجمع والضيئون : السفور المذكور .

وشذ الهمز في مصيبة ومصائب بدلا من المدة الأصلية ، وهو كثير في هذه
الكلمة ، وحكم بعضهم بلزومه فيها وما وجد من نحو ذلك فهو شاذ مثل : معيشة
ومعاش ، ومنارة ومناير تشبيهاً للأصلي بالزائد ، وليس ذلك فهما لازماً وهو
الأكثر تركه ، والله أعلم .

وَأَوَّلَ الْوَاوَيْنِ صَدْرًا أَبَدِلَا

بِالْهَمْزِ إِلَّا مَا كُورَى انْجَلَى

إذا اجتمع واوان في صدر الكلمة أى في أولها فإن الواو الأولى منهما تقاب
همزة نحو : أوأصل جمع أصله وواصل لأنه فواعل ، والفاء واو ، فلما قلبت همزة
قيل أوأصل ، وكذلك في تصغير واصله تقول أوبصلة لأن أصله فوبصلة فاجتمع
الواوان .

وسواء كان الثانى من الواوين متحركاً كما مضت الأمثال أو ساكناً ،
ولذلك قيل فى مثل : جوهر إذا صيغ من وأد تقول : أوأد وجمعها أوأد ،
فقلبوا الواو الأولى همزة .

ويستثنى من ذلك نوع واحد وهو أت يكون مبنياً لما لم يسم فاعله من
فعل واوى الفاء بوزن فاعل ، فإليك لا تقلب : بل تقول ويعدو وفى رولى
وما شابه ذلك .

وَمُطْلَقًا جَوِّزٌ بِوَاوٍ أَشْكَلًا
لَا يَجُوزُ فِيهَا لُحْدٌ وَلَا يَتَقَدَّرُ
لَا يَجُوزُ فِيهَا لُحْدٌ وَلَا يَتَقَدَّرُ
لَا يَجُوزُ فِيهَا لُحْدٌ وَلَا يَتَقَدَّرُ

يجوز أيضاً قلب الواو مطلقاً إذا اجتمع فيها ثلاثة شروط :

الأول : أن تضم .

الثاني : أن تكون للضمة أصلية .

الثالث : أن لا يكون مشدداً .

فالجائز فيه سواء كان في أول الكلمة مثل أجوه وأغد ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ
أَقْبَتْ ﴾ ويوم ألدت أصلها : وجوه ووعد ووقعت وولدت ، أو كان الواو حشواً
فكذلك نحو كاد وأثوب ونور : كعبور ﴿ وَيَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً
فِيهَا وَمَا شَاءَ ذَلِكَ .

فإن لم تضم كمور وأسود لم تقلب ، وكذلك إن كانت الضمة غير أصلية
نحو : هذه دلوك ، واخشوا القوم ، وكذلك إن كانت مشددة كتنقول تنوؤ لا .

وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ ذَا إِنْ صَدَرَا

فِي كَلِمَةٍ مَعَ كَوْنِهِ مُنْكَمِرًا

بعض النحاة وهو المازني روى عنه إجازة قلب الواو المكسورة همزة إذا
كانت في صدر الكلمة ، أي أولها نحو : أشاح وأعاه وإفاداة في وشاح ووعاء
ووفادة فإن لم يكن مقصدراً لم يقاب نحو : طويل وقوي .

وحكى القراء في رجل مول أي كثير المال مثل بالهمز فهو شاذ ، وإن كان

غير مكسور لم يقلب مثل وعد ووجه ووجه وزله .

وأما نحو : أسماء فأصلها وسما فأبدات همزة على غير قياس مع الجميع فهو

شاذ نادراً .

وَفِي الضَّالِّينَ وَمَا ضَامَهُمْ شِدَّةٌ
وَمِثْلُ عَالِمٍ وَمُوقَدٍ أَشَدُّ

قد شد قلب الألف همزة مفتوحة ، إذا كان ما بعدها حرف مدغم مثل :
الضالين ودابة وشابة ، هرباً من التقاء الساكنين ، ولا يسقيم البيت مع كلمة
للضالين إلا بهذا للقلب ، لأن أوزان الشعر لا يجتمع فيها ساكنان أبداً ، اللهم
إلا أن يكون في القافية نحو قوله :

• مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومَ الْقَامِ •

ولذلك كتب تختص به فلنرجع إلى الفرض المقصود إن شاء الله .
وأما قلب ألف نحو : عالم وخاتم همزة فهو أشد من الأول ، وأنشدوا للمعراج
في هز العالم قوله :

فَا دَارَ سَلَى يَا سَلَى نَمَّ اسَلَى فَخَفَدَ هَامَةَ هَذَا الْعَالَمِ
وَذَلِكَ لِأَنَّ أَلْفَ الْعَالِمِ أَلْفَ تَأْسِيسٍ لَا يَجُوزُ مَعَهَا نَحْوُ : اسَلَى فَا بَدَلَهَا هَمْزَةٌ
لِقَرَابٍ مَخْرَجِيهَا كَذَا أَنْشَدَ بَيْتَهُ عُلَمَاءُ النُّحُوِّ وَعُلَمَاءُ الْعَرُوضِ عَلَى مَا وَجَدْنَا
عِنْدَهُمْ

وكذلك قيل في البارز بالهمز وأصله الألف لقولهم أبوازه ، وقد تبدل
أيضاً من الواو نحو : موقد رموسى وأنشد أبو علي قتها :

• أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُوسَى •
وَالْهَمْزُ مِنْ يَاءٍ شَدَّ وَذَا يُبَدَلُ

وَالْهَمْزُ فِي مَاءٍ مِنْ يَاءٍ يُبَدَلُ
وقد شد قلب الياء همزة نحو : شئمة ، وقطع الله أديه ، وفي أسنانه أَلَل .

أصله شيمة ويديه ويلل مع بعضهم، وإلا فظاهر القاموس أصالة همزة ألَّت أسفانه
كفرح ، أي فسدت .

وقد تبدل الهمزة من اللهاة أيضاً في الماء أصله ماء بدليل قولهم : مويه ،
وفي جملة أمواه وقد يقال : ماء بالهاء قايلاً حكاه القاموس .

وقال بعضهم : إن أصل أل أهل قلبت الهاء همزة ثم ألفا لأن الهاء لا تقلب
ألفاً وتقلب الهمزة كذلك .

وقال بعضهم : أصل ألا في التحضيض هلا ، وليس كذلك ظاهر القاموس
في آل وألا والله أعلم .

فإن قيل : ألا في التحضيض هلا ، وليس كذلك ظاهر القاموس في آل وألا والله أعلم .

فإن قيل : ألا في التحضيض هلا ، وليس كذلك ظاهر القاموس في آل وألا والله أعلم .

فإن قيل : ألا في التحضيض هلا ، وليس كذلك ظاهر القاموس في آل وألا والله أعلم .

فإن قيل : ألا في التحضيض هلا ، وليس كذلك ظاهر القاموس في آل وألا والله أعلم .

فإن قيل : ألا في التحضيض هلا ، وليس كذلك ظاهر القاموس في آل وألا والله أعلم .

فإن قيل : ألا في التحضيض هلا ، وليس كذلك ظاهر القاموس في آل وألا والله أعلم .

ذكر ما يبدل بالألف

أَلِفًا أَقْلِبُ وَأَوًّا وَيَاءً نَقْلًا
فَتَحًّا إِذَا نَحَرِيكُهُ تَأْصِلًا

إذا وجد واوا أو ياء متحركاً حركة أصلية وقبله مفتوح ، فإن الياء والواو يقلبان ألفاً نحو : قال وباع وخاف وهاب وطال ، أصله قول وبيع بكسر الواو والياء ، وخوف وهيب بكسرهما وطول ككرم ، ونحو : باب وناب في الأسماء أصلهما بوب ونيب بالتحريك ، وكبش ضاف ورجل نال ، أصلهما مع بعضهم ضيوف ونول كفرح ونحو : ناقة وزنها فعلة كشجرة .

فِي طَرْفٍ أَوْ قُرْبٍ وَلْتَفَقَلْ

كَفَوْدٍ وَحَيْدَى وَحَوِيلٍ

ويشترط في هذا المقلوب أن يكون طرفاً أو في قرب الطرف ، فأما في اللطرف فهو مثل : رمى ودعى وسمى ونهى وما شابهها ، وفي الأسماء مثل : عصى وفقى وأخواتهما .

وأما قرب الطرف فهو كما مضى من الأمثال السابقة في البيت الأول ، نعم فلو كان ما قبل الواو والياء غير فصح لم يقلب كذلك نحو : فمحدوة وبلنسية ، وكذلك إن كانت الحركة غير أصلية ، أعني حركة الياء والواو نحو : بيضات وجوزات في لغة تميم .

ويمكن أن يقال فيها تلروجهما عن حكم الطرف ، فلو صيغ مثل ملكوت من عزّ أودى لقليل عزّ ووت ورميوت ، وقد سمع ترك الإعلال شاذاً فيما يسهّر جبه

كقولهم : الروح والعبث والقود والحول بالتحريك في الشكل ، وكذلك قيل
حار حَيْدَى كجزى أى يحيد عن ظله لنشاطه .

وقيل : رجل حول كفرح كثير الخيلة ، ومثله : دوع أى خائف ، ولم يحى
مثل : عضد ولو صيغ عليه من باع ل قيل رجل باع ، كما قيل طال في الفعل ، وأصله
طول ككرم وسند كرك فيما بعد إن شاء الله باباً يتميز به أصل الفعل أنه من
قيل أم فعل ، ولعدم التصرف صح نحو : بيان ، وطريل وعيور .

وكذلك في نحو : رميا ودعوى ويرميان ويدعوان وعصيان وفتيان .
وكذلك يمتنع قلبه إذا تلته يا . النسب فيقال : عصوى وفتوى كما مضى
في بابه ، أو لعروض الحركات في نحو ذلك .

وكذلك نحو : اسعين يا زيد واسمين يا هند واسعون يا قوم كما مضى
ذكره في بابه .

وَأَوْ عَيْنِ افْتَعَلَ الذَّجَلِي
تَفَاعُلًا صَحَّحَ وَعَيْنِ افْتَعَلَ

افتعل إذا كان بمعنى تفاعل وعينه واو فإنه لا يقلب نقول : اعتوروا
واجتوروا بمعنى تعاوروا وتجاوروا ، فإن كان افتعل لغير ذلك المعنى قلبت ألفه
نحو : اعتاد واختار .

وكذلك إن كانت عينه ياء نحو : ابتاعوا واستأفوا ، أى تضاربوا
بالسيوف ، وكذلك باب أفل بتشديد اللام يمتنع إعلاله فيقال نيا يكون من
بابه فعل بكسر اللين صحيحه نحو : سود وهيف وعور وحول ، وفي المصدر فعل

بالتحريك ، وكذلك نحو : هيف وعور وحول وأما نحو قوله :
• أعارت عينه أم لم تعار •

فهو شاذ ومعناه عورت .

وَعَيْنَ مَا لَامًا أَعْلَمَ امْتَنَعَ وَمَا

كَجَوْلَانٍ مَعَ جُلِّ الْعُلَمَاءِ

إذا أعل اللام من فعل معتل عينه فلا تمل العين منه أيضاً نحو: هوى وغوى وطوى وثوى وحي وعي ، وكذلك في المصدر نحو: الهوى والحميا .
وأما عين فعلان بالتحريك فهي تصحح أيضاً لبعدها عن الطرف نحو: جولان ودوران وسيلان وهيمان وأخواتها ، وبعض العرب يملها فيقول : داران وهامان ودالان وجالان من دار يدور ، وهام يهيم ، ودال يدول ، وحال يحول وهذا قليل ، وأجاز المبرد القياس عليه .

وَالْوَاوُ قَدْ يُبَدَلُ فِي كَيَّوَجَلٍ

وَفِي كَأَوْلَادٍ ضَعِيفًا يُبَدَلُ

وقد يبدل الواو مثل : يوجل ألفا فيقال : ياجل وناجل وتاجل ، واختلف

في ذلك على قولين :

أحدهما : أن ذلك عام في فعل كفرح الواوي ألفا فيجوز على قياسه وله ياله بمعنى يوله .

وقال آخرون : إن ذلك في مضارع يوجل لا غير ، ويضعف بدل الواو ألفا في أفعال جمعاً مثل : أولاد فقد روى فيه الأد ، وعليه فنقول في أوراق : أراق وهذا ضعيف .

وَطَبِيٌّ تَقْلِبُ يَاءُ طَرَفًا

يُبْنَى عَلَى الْفَتْحَةِ مَكْسُورًا قَفَا

تقلب الياء ألفا في لغة طبيء إذا اجتمع فيها أربعة شروط :

الأول : أن يكون طرفاً فلا يدخل في ذلك نحو : وحيدى .
والثانى : أن تكون مفتوحة فلا يدخل في ذلك نحو : الوالى والقاضى .
والثالث : أن تكون مبنية فلا يدخل في ذلك نحو : رأيت القاضى ، وأما
باء نحو : عميدى فلا كلام فيها لأنها اسم برأسها .
والرابع : أن تكون بمد مكسور فلا يدخل في ذلك نحو ظبية ورقية .
ومثال الجائز فيه القلب نحو : رضى وهوى وما شابه ذلك ، فكل ذلك نقلبه
ألفاً ولا لبس في أن ما نهل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ، وقام التانيث لا تخرجه
عن حكم الطرف فتقول في الناصية : ناصاة ، هكذا روى عن طي في لفهم ،
والله أعلم .

ومن فعَالٍ الأخيرُ ينقلبُ
حَتْمًا إِذَا اعْتَلَّ وَمَعْتَلًا صَحَبَ

يقلب لام فعَالٍ أَلِفًا إِذَا كَانَ مَعْتَلًا ، وقبله حرف اعتلال مثل : عطية
وقضية وسجية ، وعطايا وقضايا وسجايا ، وأما نحو : خطايا جمع خطيئة فإنه
كذلك ، لأن الهمزة تدغم في الياء فتصير خطية كعطية ، فتجتمع جمعها ، وقد
مضى ذكره .

وكذلك في نحو : هراوى جمع هراوة كرسالة وهى العصا ، وسند كرحم الواو
والياء من نحو : عطايا وهراوى في موضعهما إن شاء الله .

ذَكَرْنَا مَا يَبْدَأُ بِالْيَاءِ فِي الْقُرْآنِ
وَبَعْدَهُ كَثِيرٌ يَأْتِي بِأَقْلِبِ الْأَلْفِ
وَهَكَذَا إِنْ يَأْتِي تَصْفِيرِ رَدِفِ

يقلب الألف ياء إذا انكسر ما قبله نحو: مصابيح وقرطاس في جمع مصباح وقرطاس، ونحو: مصبيح وقرطيس في مصفرهما، ونحو: قيعال في قاتل، وكذلك إن كانت قبله ياء التصغير فتقول في نحو: غلام وكتاب وسحاب وغزال غليم وكتيب وسحيب وغزبل، وعلى ذلك فقس .

كذلك واو تأتي وَأُوَانِي وأما الهمز المقطرف فإنه يقلب ياء إذا كان قبله همز ساكن، سواء كان المقطرف منصوباً أو مرفوعاً أو مخفوضاً فمثل: سِبَطْرُ في الصوغ من قرأت قرأى .

وأما إن كان الهمز مفتوحاً فمختلف في أنه يقلب واواً أو ياءً إذا سبق هذا الهمز الساكن فتقول في مثل: سَفْرَجَلٌ من قرأت قرأياً، أو قرأراء فهما قولان .

وَمَا يَبْدَأُ بِالْيَاءِ فِي الْقُرْآنِ
وَبَعْدَهُ كَثِيرٌ يَأْتِي بِأَقْلِبِ الْأَلْفِ
وَهَكَذَا إِنْ يَأْتِي تَصْفِيرِ رَدِفِ

ذكر المحركتين

وَإِثْرَ تَحْرِيكِ مَحْرُوكًا أَصِرَ

لَا طَرَفًا أَوْ إِثْرَ كَسْرٍ أَوْ كَسِيرٍ

إذا كان الهمز متحركاً أو قبله في الكلمة همزة مقعرة ؛ فالأولى مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، والثانية كذلك ، فهي في الضرب تسعة أوجه ، وعلى كل حال فإنها إذا كانت متطرفة قلب ياء ، فإنك إذا صفت من قرأ مثل : وزن بُرْتَنُ تقول قُرْءٌ مثل : وزن معيط أصله قُرْأَى بضم الهمزة والقاف ، ثم كسرت للهمزة لمناسبة الياء ، فقيل : قرئى ثم حذفت الياء مثل ياء قاضٍ ونونٍ مثل جعفر وكسبى أصله فرأى ، فلما تحركت الياء وقبلها فتح أبدلت ألفاً كما سيأتي في باب الإبدال إن شاء الله .

وكذلك إن كانت الهمزة الأولى مكسورة ، فإن الثانية قلب ياء ، كما إذا صفت من الهمزة مثل سبَطِرٌ وفِلَزٌ بكسر الفاء واللام وتشديد الزاء تقول : إِيأَى في الأول وإِي في الثاني .

وإن كانت الهمزة الثانية مكسورة فهي تخفف بالياء مثل : أَيْنٌ في مضارع أن ونحو : ﴿ أَئِنَّا مِثْنَا وَكَفَّ تَرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ .

وَالكَسْرُ إِثْرَ الضَّمِّ وَالعَكْسُ الزَّمَا

خَلْفًا وَوَاوُ... الفَتْحَتَيْنِ يُعْتَمَى

هذا تخصيص لما سبق ، فقد ذكرنا من قبل أن المكسورة قلب ياء ، وهذا استثنائها نوعاً واحداً ، وهو أن لا يكون إثر ضمة ، فإن كانت كذلك ففيها

من الاختلاف كما مضى في باب سئل من أنها قلب ياء على قول سيبويه، وواو
في قول الأخفش، فلو بنى من أن كحن مثل : وزن أمد بضم الهمزة وكسر الميم
وتشديد الدال لنيل : أين على القول الأول وأون على القول الثاني .

وأما للعكس وهو أن تكون الثانية مضمومة ، والأولى مكسورة ، وكذلك
فيها من الاختلاف على نحو ما مضى في مستهزون ، من أن مذهب سيبويه قلبها
واو ، والأخفش قلبها ياء فهي بعكس سئل ومثاله : أنك إذا بنيت من أم
مثل : اصبح بكسر الهمزة وضم الباء تقول : إأمم ، ثم تدغم الميم الأولى في الثانية ،
وتنقل حركة الميم إلى الهمزة الساكنة ، فيبقى إأمم بوزن قول بكسر نضم فشدد ،
وعلى رأى الأخفش فهو إأمم بالياء لا بالواو .

وإن كانت الهمزتان مفقوحتين قلب الثانية واو أو هو المختار .

كَذَلِكَ وَאוُّ سَا كُنْ كَمَرًا تَلَا

وبعد يا التصغير مطلقاً حلاً

الواو إن كانت ساكنة بعد الكسر فهي في القلب مثل الألف قلب ياء
مطلقاً بغير شرط نحو : عَصِيفِرٌ وَمَنْيَصِيرٌ ، في مصفر عَصْفُورٌ وَمَنْصُورٌ ، ونحو :
عَصَائِرٌ فِي الْجَمْعِ ، ونحو : حَوْقُلٌ حَيْقَالًا وَاسْتَوْقَدَ النَّارَ اسْتَيْقَادًا ، ونحو : عَيْدَانٌ
وَحَيْتَانٌ فِي جَمْعِ عَوْدٍ وَحَوْتٌ ، وَتَيْجَانٌ فِي جَمْعِ تَاجٍ ، وَثَيْرَانٌ جَمْعُ ثَوْرٍ ، وَفِي الْمَفْرَدِ
نحو : دَيْمَةٌ وَرِيحٌ وَمِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ .

وتقلب الواو ياء بعد ياء التصغير مطلقاً ، أى سواء كانت متحركة أو

ساكنة ، فالسناكنة مثل : عَمُودٌ وَقَعُودٌ وَعَمِيدٌ وَقَعِيدٌ ، والمحركة مثل :

جَمُورٌ وَجَمُورَاتٌ وَجَمُورِيٌّ وَجَمُورِيَّةٌ .

كذا يَكْسَرُ مَصْدَرُ الْفِعْلِ الْمَعْلِيِّ
عَيْنًا يُعَلُّ وَالْخِلَافُ فِي فَعَلٍ

هذا في حكم الواو غير الساكن ، فإنه إذا وقع بعد مكسور وهو مصدر
فعل مع العين ، فإنه يقلب يا ، كقيام قياماً ، وصام صياماً ، واعتاده اعتياداً ،
وانقاده انقياداً .

واختلفوا في مصدر الفعل العين إذا كان بوزن فَعَلٍ كعَنَبَ فقال قوم :
بالإعلال فيه تبعاً لفعله مثل : قِيمَ وَجِوَالَ شَاذٌ .

وقال آخرون : إن تزك الإعلال فيما شابه ذلك هو الأصل وللغالب ، فنحو
حول قياس وما خالفه شاذ وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية .

هذا في مصدر الفعل المعلى العين ، فإن كان العين حرف إعلال لكنه غير
معلى فلا يقلب واوه في المصدر نحو : لاوذه وقاومه وناومه نَوَامًا وَقَوَامًا
﴿ وَيَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لَوَادًا ﴾ .

وَجَمَعَ مَا يَسْكُنُ عَيْنًا أَوْ أُعِلُّ
أَبْدَلٌ وَفِي فَعَلٍ الْقَلْبُ انْتَحَلٌ

وكذلك تبدل الواو التي قبلها كسرة ياء في الجمع ، بشرط أن يسكن عين
المجموع نحر : ثوب وخوص ، وثياب وخيماص ، أو نقل العين من المجموع
كدار وديار ، وناقة ونياق ، فإن كان الجمع وزنه فعل كعَبَّ ففيه وجهان للتصحيح
والإعلال ، وإعلاله أكثر مثل : ديمة رديم ، وقامة وقيم ، والتصحيح قليل مثل :
حاجة وجوج .

فإن كان عين المجموع غير مملّ ولا مشبه به أى ساكن ، فالتصحيح واجب
مثل : طويل وطوال ، وقويمة وقوام ، وشذ طيال في جمع طويل .
وأما الفرق بين الإعلال والاعتلال ، فالاعتلال حرف العلة والإعلال قلبها
كباب وموسر وأخواتهما ، وقد تكرر ذكر هذا الدفع الالتباس فكن عازراً
ولا بأس .

وَكَالرَّوَاءِ تَمْنَعُ وَيَعْنِي فِعْلَهُ
صَحَّحَ وَالْأَمْ إِثْرَ كَسْرٍ مُبْدَلَةٍ

يمنع إعلال اللين من فعال جماً بكسر الفاء ، إذا اجتمع إعلالان في اللين واللام
مثل : رواء ككساء جمع ريان كشبعان وشباع ونواء ككتاب أيضاً جمع ناو ،
وهي الذاقة السميكة ، وهكذا إذا كان وزن الجمع كقردة ، فإن اللين يجب تصحيحها
مثل : كوزة وثورة وعردة بفتح العين في الأمثلة . والعوّد المسن من الإبل والشاء
وعيدة وثيرة بالقلب في جمعهما شراذم .

وإن كان الواو لهما وقبله مكسور فإنه يقلب ياء كرضى وكفرح ودعى
بضم الدال ، أسلمهما الواو لأنهما من الرضوان ومن دعوت ، ونحو : معطيه
ومستعيه ، وبطيان ويستدعيان ، وداعية وداعيات إلى غير ذلك من الأمثال .

والتزَمُوا الْقَلْبَ إِذَا فَتَحًا تَلَا

فِي طَرَفِ عَلَى ثَلَاثَةٍ عَلَا

يجب قلب الواو ياء إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، وكانت هي في الطرف وقبلها
ثلاثة أحرف فصاعداً فتلك ثلاثة شروط ، نهى في الفعل مثل : أعطيت واصطفيت
واستدعيت ، أصلها أعطوت لأنها من عطا يعطو ، واصطفرت لأنها من الصفرة
واستدعوت لأنها من الدعوة فأبدلت الواو في جميعها ياء .

ويعتمد في حساب الأحرف قبلها بالزوائد كما مضى كذلك نحو : ارضيا
ويرضيان اعتداداً بهمزة الوصل وبحروف المضارعة ، وفي الأسماء كذلك نحو :
ملهيان ومطيان ، ومصطفيان ومستدعيان ، بفتح قبل الياء في الكل ، وقس
على ذلك ما شابهه ، فإن كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف بقيت هلى أصلها
كدموت ، وإن كان قبلها غير المتح فإن كان كسراً فقد مضى ، وإن كان
ضمّاً فسيأتي إن شاء الله :

وَطَرَفًا بَعْدَ انْضِمَامِ أَصْلًا

في مَتَمَكِّنٍ وَجُوبًا أُبْدِلَا

يقاب الواو يا ، في غير ما مضى إذا كان قد تم فيه أربعة شروط :

الأول : أن يكون طرفاً .

الثاني : أن يكون بعد ضمة .

الثالث : أن تكون الضمة أصلية .

والرابع : أن يكون في اسم متمكن ، ومثال ذلك نحو : تداعوا قداعياً ، وتغازوا
تغازياً ، ونحو : أدل جمع دلو أصله أدلوك كأمس فكسرت الضمة ، وأصل القداعى
تداعو كمتضارب ، فأبدلت الواو ياء وكسرت الضمة لمناسبة للياء ، وكذلك
نحو : ترامى ترامياً ، وقد ذكرناه سابقاً في باب المصادر ، وإن كان قبل غير
ضمة فقد ذكرنا غالبه ، وإن كانت الضمة غير أصلية لم يقاب نحو : أخوك
وأبوك وأخواتها ، وخطوات الشيطان .

ويمكن في شبه خطرات أن يكون لخروجه عن الطرف كمنفوان ،

وأفحوان ، وأفحوان ، ومثل : قَمَحْدُورَةٌ وَقَلْنَسُورَةٌ وَهَرَبُورَةٌ وَقُرْنُورَةٌ .

قال في القاموس : ولا نظير الأخيرين سوى عرقوة وعنقوة وترقوة وتندوة
وزن الست كلها فَعْلُوَةٌ بضم الفاء واللام .

وكذلك إن ما كان الاسم غير متمكن مثل ذو الطائفة وإن كان فعلا
فسيعاد إن شاء الله .

وَيَاءٌ أَقْلِبِينَ وَأَوَّاءٌ أَقْوَتَرِينَ

بِالْيَاءِ إِذَا السَّابِقُ مِنْهُمَا سَكَنَ

إذا اجتمع واو وياء ، وكان السابق منهما ساكنا ، فإن الواو ينقلب لاء
وتدغم الياء في الياء كما سذكرة إن شاء الله في هذا البيت .

وَكَانَ لَازِمًا وَذَا الْوَاوُ ادْغِمُ

فِي الْيَاءِ وَغَيْرُ مَا مَضَى نَزْرًا وَسِيمُ

ويشترط أن يكون السابق منهما لازما أى غير عارض ، بخلاف نحو : بويح

وقوول ، لأهما في محل بائع وقاويل ، أو للالتباس بفعل مشدد العين ، وبخلاف

نحو : رثيا ونزوى مع تخفيف همزها فهما كقوول وبويح ، وقد تدغم نحو : رثيا

ونزوى قليل كما سيعاد إن شاء الله في باب الإدغام . ومثال ما يجب فيه قلب الواو

والإدغام كطوى ولوى : طيأ وليأ ، أصلهما طرى ولوى ، ونحو : مرمى ومهدى

اسمى مفعول من رمى وهدى ، أصلهما مرمى ومهدى كضروب ومقتول ، ونحو :

مسلمى رفعا وأصله مسلموى ، ونحو : ريان أصله رويان .

ومثل جوهر من البيع تقول : بيع أصله بويح ، نادغم هذا من أمثال : إذا

تقدمت الواو على الياء ، فإذا تقدمت الياء على الواو ، فهو كذلك لا فرق بينهما

فنحو : سيد وجيد وميت وزنه فميدل بكسر العين ، وأصل عينه واو فهو

في الأصل سيود وجيود وميوت ، لأنها من ساد يسود ، وجاد يجود ، ومات يموت ، ونحو : أيام أصله أيوام لأنه جمع يوم ، ونحو : قيوم أصله قييوم لأنه من قام يقوم .

وإذا صغرت مثل : دلو وجرو قلت : دأية وجري أصلهما دايوة وجريوة ، وإذا صغرت مثل : أحول قلت : أهيل وفيه خلاف مضي في باب التصغير فتأمله من هنالك ، تجد منه ، ومما شابهه ما فيه كفاية لمن من الله عليه بالهداية ، إنه كرم .

وأما ما خالف ما قد مضى من الأصول فهو محفوظ بالنقد لا يقاس عليه كقولهم : أمور بالمعروف ونهوا عن المنكر ، فإن وزن نهوا فعول بفتح الفاء ، ونهوا من النهى فاللام منه ياء فهو نهوى في الأصل ، فقلبت الياء واوا ، وكذا قيل : عوى الكلب عوة كقوة ، واللام منه ياء وكذلك الإدغام خارج عن القياس في باب أسيرود كما مضى .

وأما نحو : ديوان فلم يدغم ، لأن الياء فيه عارضة بالتاب على غير قياس كما هي في نحو : قيراط كما سيأتي إن شاء الله ، ولذلك قيل في الجمع دواوين ، وفي التصغير قيل دويوين برد الياء إلى أصلها وهو الواو .

وأما فك الواو الثانية من دويوين فهو على قياس أسيرود كما مضى في باب التصغير ، وقد شد أيضاً مثل ضيون وحيوة .

وياء أجمل لام فعلي أعمل
وشد قصوى لأمه لم يبدل

إذا كان واو لام فعلي بضم الراء ، التي هي أنشأ فعل التفضيلية وجب قلبها ياء

مثل: الدنيا والعليا والفرزا ، في مؤنث الأذني والأعلى والأغزي ، رشد من ذلك
القصوى بالواو في مؤنث الأقصى ، وفيها التصميماً بالياء على القياس أيضاً .

واختلف النحاة في فعلى هذه على قولين : فمنهم من ألقمها بالصفات وهو
ظاهر ابن مالك في الألفية ، والثاني وهو المروى عن سيبويه أن حكها حكم
الأسماء .

وَجَزَوِيَّ بِجَاءِ مَهْمَلَةٍ وَزَايَ مَعْجَمَةِ اسْمٍ لِمَوْضِعٍ شَاذٍ عَلَى قَوْلِ سَيْبَوِيهِ مِثْلُ :
قَصْوَى وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فَهُوَ عَلَى الْقِيَاسِ .

وَجَاءَ كَأَجْلِيوَاذٍ أَيْضًا وَاشْتَهَرَ
فِي مِثْلِ صَيْمٍ وَنَيْيَامٍ فَدَزَّ

قد يبدل الواو الساكنة من المدغم ياء في مصدر أفعول كاعلوط الأكثر
اعلوطاً واجلوذاً واخروطاً لأن اعليوطلاً واجلوذاً واخروطاً واخروطاً واخروطاً
والأصل وهو الواو المشددة يصير لها بالتشديد قوة مثل للصحيح .

وقد جاء قلب الواو المشددة ياءً إذا كانت في عين فعل بتشديد العين ، مثل :
صَيْمٍ وَقَيْمٍ وَنَيْمٍ وَهَيْمٍ فِي صَوْتٍ وَقَوْتٍ وَنَوْتٍ وَهَوْتٍ وَأَشْبَاهِهَا ، وَشَذَّ فِي عَيْنِ
الْفِعَالِ كَقَوْلِهِ :

* فَمَا أَرْتَقِ الْفَيْيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا *

وَأَلْزِمَ كَدَيْنَارٍ وَمَنْ جِيَمٍ وَفِي
مُشَبِّهِ سَادِي وَالضَّفَادِي ضَعْفٍ

والياء يبدل لازماً في المدغم إثر الكسرة مما كان يبرزن فعَالٍ فِي اسْمِ مَوْضِعٍ
مثل : دینار وقرباط وديوان ، أصلها دنار وقرباط وديوان بتشديد الراء والراء
والواو ، وبدلالة دنانير وقراريط ودوارين

وأما ديامس ودلمبيج في دياس وديباج فقد قيل عليهما إنهما لم يردا في الجمع إلى أصلهما ، وأقول : إن للظاهر من ذلك على أن وزنهما فيعال ، وأما شواريز في جمع شيراز فهو يدل على أن ياءه في الأصل مقلوبة عن واو :

نعم وإن كان هذا الوزن مصدراً فإنه لا يبدل بل يبقى على حاله مثل : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ ولا تبدل إذا كان آخر الاسم تاء التانيث لأنه من اللبس مثل الصفاة بنون ومهملات ، أي السبي الخلق ، وقد تبدل الياء ضعيفة من الجيم مثل : شيرة وشييرة في شجرة وشجيرة ، كما أبدلت الجيم من الياء في مواضع ستأتي إن شاء الله .

وقد تبدل أيضاً ضعيفة من لام فاعل العدد نحو : ثلث ورابي وخامس وسادس ، من ثالث ورابع وخامس وسادس ، وهكذا إلى العاشر .

وقد تبدل الياء أيضاً ضعيفة من اللام الأخيرة من فعائل نحو : الثعالي والضفادى والأراني في الثعالب والضفادع والأرانب .

وجاز بعد الفتح في كَيِّنَجَلُ

ونحو قَضَيْتِ كثيراً يبدلُ

قد اجتمع في مضارع وجل الواوى من باب فعل كفتح أربع لغات : يوجَل كيفرح وهو الأكثر ، ويينَجَل بكسر حرف المضارعة ؛ قلب الواو ياء كما سبق أن الواو للساكن يقلب بعد الكسرة ياء ، فالوجه الأول على الأصل ، والثاني داخل في القياس المذكور .

مع أننا قد ذكرنا في باب حكم حروف المضارعة جواز كسرها في هذا الوجه . وأما الوجه الثالث فهو قلب الواو ألفاً مع فتح حروف المضارعة ، وقد نبهنا عليه في موضعه .

والرابع : قلب الواو ياء بعد حرف المضارعة المفتوح فتقول : يبجل في بوجل ،
وقد ذكرناه هنا والخلف في اطراد كما ذكرناه في ماجل .

وأما نحو أمليت فالمراد به ما اجتمع فيه مثلان ، ولم يمكرو فيه الإدغام
لسكون اللثاني منهما ، وهو في فعل عادى الثلاثي نحو : أمليت فيما اجتمع فيه مثلان
أصله أملت ، ونحو : قضيت فيما اجتمع فيه ثلاثة أمثال ، وهو في هذا الأخير أكثر
فتقول في علته ومددته : علته ومددته ، ولربما جاء غير ذلك شاذاً ، كما حكى بعضهم
لا وربيك أي لا وربك فهو نادر ضعيف .

وأما نحو : مطايا وعطايا وخطايا ، فالياء فيها بدلاً من الهمزة التي في مثل
رسائل ، وقد ذكرناها في باب الهمزة .

وأما الألف الأخيرة من نحو : سجايا وعطايا ، فقد ذكرناها في باب ما يقرب
ألفاً ، وكذلك باب خطايا قد ذكر وأما نحو : قيل وبيع فقد مضى بابه .

وَضَمُّ فَعِيلٍ كَبَيْضٍ يَنْكَسِرُ

كذاك في شبه الترامي قد ذكر

اعلم أن الضمة قد تكسر لمناسبة الياء ، وقد سبق أن أدعل وفعلاء كأحور
وحراء جمعها فعُمل بالضم كحُمُرٍ وسود فإن كانت العين منهما ياء فإن الضمة
من وزن جمعها تقلب كسرة لمناسبة الياء فيقال : بيض وهيف وهيم ، في جمع أبيض
وبيضاء ، وأهيف وهيفاء ، وأهيم وهيماء وأخواتها .

وتقلب الضمة كسرة قبل الياء المتطرفة في الأسماء مثل : الترامي والتداعي ،

وزنهما في الأصل تفاعل بضم العين ، ومثل : أدل جمع دلو في الأصل كأفلس وفلس
والذلك قيل في مثل : بُرْثُنٍ من قرأ قرء كوزن معط أصله قرئ ، فقلبت الضمة
كسرة ثم عوضت الياء بالتدوين لأنه صار كالأسماء المنقوصة وعلي ذلك فليعس .

وَنَحْوُ بِيضَانٍ كَبِيضٍ يُكْسَرُ

وذلك في مُشْبِهٍ قِيلَ أَكْثَرُ

بِيضَانٍ أَصْلُهُ فَعْلَانٌ بِضَمِّ الْفَاءِ مِثْلُ: سُودَانَ وَغُرَّانَ وَشَهْلَانَ ، وَلَمَّا كَانَتِ الْعَيْنُ مِنْهُ يَاءً كَسَرَتِ الْفَاءَ لِمُنَاسِبَتِهَا كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: بِيضٌ كَمَا مَضَى .

وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ فِي نَحْوِ حَيْمَانَ وَتَيْجَانَ وَقَيْعَانَ أَنْ يَكُونَ وَزَنْهَا فَعْلَانٌ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرُهَا هُوَ الظَّاهِرُ ، إِذْ لَا مَوْجِبَ لِذَلِكَ يَرُدُّهُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ: بِيضٌ وَبِيضَانٌ فَإِنَّ فُعْلَانًا بِالضَّمِّ هُوَ التَّقْيِيسُ فِي أَمْثَالِهَا نَحْوِ: سُودٌ وَحَمْرٌ وَهَمِيٌّ وَعُورٌ ، وَفَعْلَانٌ بِالضَّمِّ مِثْلُ: سُودَانَ ، وَكَالتَرَايِ وَالتَّفَازِي لِمُنَاسِبَةِ نَحْوِ: الْبِضَارِبِ وَالتَّفَاتِلِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ مَا لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى كَلَامٍ .

وَبِخِلَافِ نَحْوِ: قَيْلٌ وَبَيْعٌ فَعَلَيْنِ تَبْنِيَيْنِ ، - مَنْ قَالَ وَبَاعَ لَمَّا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ ، فَأَصْلُهُمَا ضَمٌّ فَأَتِيَهُمَا مَطْرَدًا فِي كُلِّ فَضْلٍ بِمَعْنَاهُمَا كَضْرِبٌ وَأَكْرَمٌ ، وَلَمَّا قَلِبَتِ الْوَاوُ فِي نَحْوِ: قَيْلٍ لِمُنَاسِبَةِ الْيَاءِ كَسَرَتِ الْفَاءَ لِاسْتِثْقَالِ التَّضْمِيرِ قَبْلَ يَاءِ مَكْسُورَةٍ ، ثُمَّ خَفَفَتِ الْيَاءُ بِالسُّكُونِ .

وَكَذَلِكَ نَحْوُ: اخْتِيزَ وَانْقَيْدَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا خُكْمَ ذَلِكَ فِي بَابِ مَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ فَتَدْبِرُهُ مِنْ هُنَاكَ تَجِدُ مَا يَفْنِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

ذكر ما يبدل باو او

الواو من ها ومزيد إثر ضم
أو بعد فتح كالموالي ملنزم

الألف المزيد يبدل بعد الضمة واواً كما إذا ثبت فعل ما لم يسم فاعله من نحو:
بايع وقاول وقاتل ، وتبايعوا وتقاولوا وتقاتلوا ، فإنك تقول بوي وقرول وقوتل ،
وتبويع وتقرول وتقوتل .

وإذا صغرت نحو : ضارب قلبت ضويرب ، ويبدل بعد الفتحه أيضاً من ألف
فاعلة في جمعها الأقصى فتقول : فواعل كقواتل وضوارب ، ورماح عوالي ونحو :
قواصع ونوافق وعوانق في جمع قاصماء ونافقاء وعانقاء ، وكلها من أبحار
اليربوع وكذلك في جمع فاعل بفتح العين : كموالم وخوامم ودوانق ، وقد مضى
ذكر ذلك ونحوه في باب الجموع ما لا يحتاج معه إلى إعادة ، واشترط أن لا يكون
الألف زائداً لثلاث يدخل في ذلك نحو : نيب على الأشهر في تصغير باب ،
وأما نحو : بويب في تصغير باب فقد ذكرنا قلبه في التصغير فاكتمى به عن
الإعادة .

وَالْيَاءُ فَاءٌ سَاكِناً ضَمّاً تَلَا

أَوْ لَامَ فِعْلٍ وَاسْمٍ فَعَلَى أَيْدِيهَا

كذلك الياء تقلب واواً إذا كانت ساكنة ، وهي فاء السكامة ، وقبلها
مضموم فهي ثلاثة شروط ، وأمثلة نحو : موقن وهو قظ ونوسر ، ونحو : بوتن
وتوقظ ونوسر ، فالواو في كلهما مبدلة من الياء ، لأنها من اليقين واليقظة

محرّكة ، واليسر بالضم ، فإن كانت الياء متحرّكة لم تقلب نحو : كلُّ مُبَسَّرٍ
لِما خُلِقَ له

وكذلك الياء تقلب واواً إذا كانت في موضع اللام من فعلٍ بوزن فَعَلٍ
بضم العين ككِرْمٍ ، فإنك إذا صفت من الرمي ككِرْمٍ تقول : رمّوا ، ولم يجر
شيء من الأفعال مضمومة العين يائية اللام غير : نهو الرجل بالفن إذا صار
ذا نُهيّ أي عتل .

وقال بعضهم : نهو ينهؤ بمعنى نهى ينهى إذا صار نهياً ، وظاهر القاموس
أن نهو واوياً ، ويحتمل أنه تصحيف ، وكذلك الياء تقلب واواً إذا كانت لام
فعلٍ بالفتح اسماً مثل التقوى والبغوى اسمين من اتقاء . ومن بقى ، وأصل التقى
من التوقى وهو يأنى اللام ، واوى اتقا . كوعاه يعيه ، فأبدلت اللام واواً فرقا
بين الاسم والصفة مثل : صديا وأخواتها ، وجاء في البغوى بالياء الموحدة بقياً على
الأصل فهو شاذ .

وَاللَّامَ أَبْدِلْ إِنْ تَصَغَّ كَفَعْلَةٍ

وَفِي مُضَاهِي مُنْجِلَانِ مُبْدَأَةٍ

إذا صيغ مثل مفعلة بضم العين ككِرْمِهِ مما لامه ياء كالرمي ، فإن الياء
تقلب واواً فتقول مَرْمُوءَةٌ أصله مَرْمُوءَةٌ فقلبت الياء واواً مجانسةً للضمة ، وكذلك
إذا صيغ منه بوزن فَعْلَانِ بضم العين كسبعان فإنه يقال فيه رمّوان والأصل
رميان فقلبت الياء واواً وعلمها يقاس .

ذكر الوجهين

مِنْ عَيْنٍ فَعَلَى أَفْعَلَ الْيَاءُ انْقَلَبَ

وَإِوَاءُ أَوْ الضَّمُّ انْكِسَارُهُ وَجَبَ

اعلم أن العلماء قد اختلفوا في فعلى بالضم على وجوه وأقوال ، فمنهم من ذهب إلى أنها إذا كانت اسماً وعينها ياء فالياء تقاب وإدراً لازماً لها بنحو : طوبى ، وذهب هؤلاء إلى أنه إذا كانت فعلى صفة فإن الياء باقية على حالها ، وضمة الفاء يجب كسرهما لمناسبة الياء ، ومثلوا لذلك بنحو : ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ ومشية حيكى ، ومع ذلك فقد اختلفوا في فعلى بالضم التي هي أنثى أفعل التفضيلية هل هي من الأسماء أو من الصفات ، فلهم في ذلك قولان كما مضى ذكره في باب دنيا وعليها ، ومن القائلين باسميتها من سبق تمثيله في فعلى اسماً بنحو : طوبى ومن القائلين بوصفيتها شيخنا ابن مالك ومع ذلك فقد أجاز فيها الوجهين قلب الياء وإوآً لمناسبة ضمة الفاء ، وقلب ضمة الفاء كسرة لمناسبة الياء ، وظاهر قوله في هذا مبطل لتفرقة بين الاسمية والوصفية هنا .

وأقول : إن المجموع من اللغة يؤيد ما قاله ابن مالك من إجازة للوجهين هنا فقد قيل : طوبى وطيبى ، وكوسى ، وكيسى ، وضوقى وضبقى ، في مؤنث الأطيع والأكيس والأضيق .

وأما تمثيل الوصفية مع التفرقة بنحو : ضيزى وحيكى ، فهي دعوى لا دليل عليها فيما يتجه لى من ذلك ، لأنى لا أرى هناك موجباً لكون أصلهما بوزن فعلى بالضم ، وليس هما من مؤنثات أفعل التفضيلية .

واعتمد بعضهم أن فعلى بالكسبر لا تكون وصفاً لازماً ، وأما عزهاة
فهو بالقاء ، وقيل رجل كتمنى لمن يأكل وحده وأما شرح اختلافهم في إلحاقهم
إياها بالأسماء أو بالصفات ، فهو يطول ، وعدلت إلى التعبير عنها بفعلى أفضل ،
ولم أقل فعلى الوصفية أو الاسمية فهو طلب للسلامة من شبهة الاختلاف ،
والله الهادي .

وَالْمَعِينُ مِنْ مَفْعَلَةٍ وَمَفْعُلٍ

بَابُ النَّزَاجِ فِيهِ كَمَا يُقَالُ

واختلفوا في الصوغ على وزن مفعلة أو مفعّل بضم عيئهما ، فإنك إذا صفت
ككريمة من البيع تقول : مَبِيْعَةٌ عند سيديويه ، وما جاء من نحو : مَضْرُوفَةٌ فهو
شاذ عنده ، وعلى قياس قوله قيل إن نحو : مَعِيْشَةٌ يجوز أن يكون عنده مَفْعَلَةٌ
أو مَفْعَلَةٌ بالكسر والضم .

وقال الأخفش : إن نحو : مَضْرُوفَةٌ هو للقياس في مفعلة بالضم ، ونحو : مَعِيْشَةٌ
مفعلة بالكسر ، وإلا لوجب أن يقال معوشة ، وعليهما فلو صيغ من باع ككريم
وترتب لتعيل مبيع وتبيع على لأول ، ومبوع وتبوع على الثاني ، والله أعلم .

ذكر قلب مشترك

مَحْرَبٌ لَيْنٌ عَيْنٌ فَعِلٌ انْقَلَبَ
إِسَّاكِنٌ صَحِيحٌ بِدَا اللِّينِ تَلِي

تفسير عبارة البيت أنه إذا كانت عين الفعل حرف علة متحركًا ، وقبله ساكن صحيح فإن حركة عين الفعل تقلب إلى الساكن الذي قبلها ، وهذا تتميم حكمها .

وَمَدًّا اِقْلَبَ لِيْنَهُ وَامْنَعُ لَدَى

تَعَجَّبَ وَنَحْوَ يَهْوَى الْأَسْوَدَا

إذا نقلت حركة الحرف المتقلب إلى الساكن قبله وجب الإعلال فنقلت العين مدة من جنس تلك الحركة المنقولة إلى الساكن قبلها ، فنحو : أقام واستقام ، ويقال بضم حرف المضارعة أصله الواو ، ومتحركًا بالفتح ، لأن أصله أقوم كأكرم واستقوم كاستخرج ، ويُقول القول : كيضرب زيد ، ونحو : يقيم أصله كيكرم ، ونحو : يستقيم أصله يستقوم كيستخرج ، ونحو : يقول أصله يقول بضم العين كيضُر .

وكذلك في التائيمات مثل أباع واستباع ، والغلام يباع وأنا أبيع ، وأستبيع وقيل في الساكن : إنه صحيح لثلاث يشتمل نحو : قاول وباع ، وتناول وتقول ، وقد يمنع من هذا الإعلال في مواضع معدودة ، وهذا في أفعال التمتع نحو : ما أبين الشيء وما أقومه وأبين به كأكرم به ، وكذلك إذا كان اللام مُملاً نحو : أهوى ويهوى ، ويروى ويستحي .

وكذلك في الصفات وما حمل عليها إذا كانت من باب أفعال فعلاء نحو : أحور وأعور وأهيف وأسرد الشيء ، وأبيض ، ويسود ويبيض وما شابه ذلك .

وَمُشَبِّهُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ مُجِلاً
وَاجْعَلْ كَمِثَالِ صَحِيحًا مِثْلًا

ما كان من الأسماء مشابهاً لأوزان الفعل فهو محمول على الفعل في النقل والإعلال وذلك نحو : مُقَامٌ وَمَقَامٌ ، وَمُسْتَقَامٌ وَنَحْوُ : مُسْتَقِيمٌ وَمُبِيعٌ وَمَصْدَرٌ مِمَّنِيٌّ مِنْ بَاعَ فِهَذَا يَشَابَهُ الْأَفْعَالَ فِي وَزْنِهَا لِأَنَّهُ فِي الْمَبْدَلِ بِالْأَلْفِ مِثْلُ : يُضْرَبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَتَفْرَحُ وَيُسْتَخْرَجُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ .

وفي الثاني مثل : يُبَكِّرُ وَيُبَيِّعُ ، وفي نحو : يَزِيدُ أَظْهَرَ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْفِعْلِ ، وفي نحو : مُسْتَقِيمٌ حَمَلًا عَلَى يَسْتَقِيمُ لِاسْتِقْنَاهُ مِنْ فَعَلَ مَعْلٌ كَمَا حُكِمَ فِي نَحْوِ : الْإِقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ وَإِنْ لَمْ يَشَابِهَا الْفِعْلُ بِالْوِزَانِ فِيهَا مُلْحَقَانِ بِهِ ، أَوْ هُوَ مُلْحَقٌ بِهَا عَلَى حَسَبِ الْاِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ هُوَ أَصْلُ الْفِعْلِ .
وعلى القول الثاني فهو بالعكس ، وسيعاد حكمهما إن شاء الله ، وواجب تصحيح وزن مفعول بكسر الفاء حملاً على مفعول لما قيل إن هذا هو الأصل ولاشترأكهما كقول أو مقول ، ونحيط ونحيط وأخواتهما

وَالْخُلْفُ فِي أَفْعَلٍ وَاسْتَفْعَلٍ مَا
مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ زَائِدٍ قَدْ أُعِدِمَا

اختلف في وزنين وهما : أَفْعَلٌ وَاسْتَفْعَلٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا نَعْلٌ ثَلَاثِيٌّ يَحْمَلَانِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : يَجُوزُ تَصْحِيحُهُمَا مُطْلَقًا قِيَاسًا كَمَا سَمِعَ مِنْ نَحْوِ : أَعْوَالٌ وَأَعْيَلَتِ الْمَرْأَةُ ، وَأَخِيلَتِ السَّمَاءُ ، وَأَجْبُودٌ ، وَأَطُولُ وَاسْتَبْرُوحُ أَيُّ شِمِّ الرِّيحِ ، وَاسْتَحْوَذَ وَأَخْوَاتُهَا .

وقال سيبويه : إن إعلالها هو القياس وما خالف ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه ، ومع ذلك فقد أجاز الإعلال قياساً نياً سمع من ذلك تصحيحه ، والله أعلم .

وَمِنْ مَعْلٍ عَيْنٍ ذَيْنِ يُخْلِفُ فِي الْمَصْدَرِ الْعَا وَيَنْتَقِلُ يَحذف

ذَيْنِ إشارة إلى أفعل واستفعل ، فإن غنيتها إذا كانت فعلة كإقام واستقام ، وأجاب واستجاب ، وأعان واستعان فإن العين في المصدر تنحذف .

ويزاد في الطرف تاء عوضاً من المحذوف فيقال : إقامة واستقامة ، وإجابة واستجابة ، وإعانة واستعانة والأصل فيها إقوامة واستقوامة وكذلك الأخوات واستكانة من هذا الباب على الأصح لثلاث يلزم زيادة وزن غريب فيه ، ويجوز حذف تاء عوض قليلاً بالفتل كإقاماً وأجاب إجاباً .

وجوزَ الفراءَ أطرادَ ذا لَدَى

إضافة وقيل جوزَ أبداً

روى عن الفراء أنه كان يحيز حذف تاء عوض مطرداً مع الإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ وإقام الصلاة ﴾ أصله وإقامة الصلاة ، وفيه وجه ثالث وهو أن بعضهم يحيز أطرادها مطلقاً ، لا يشترط الإضافة ولا غيرها .

وقد مضى من أمثالها شيء . والأصح من المذاهب الثلاثة الأول وهو الأحسن ثم الثاني ثم الثالث على الترتيب .

وَاحذفَ مِنَ الْمَفْعُولِ عَيْنًا إِنْ أَعْلَى

وَالْبَاءُ لَهُ يُنْقَلُ جَنَسَ مَا اخْتَزَلَ

إذا كان اسم المفعول مبنياً من فعل مبدل العين ، فإن عين المفعول

محدوفة ، ويقتل جنسها إلى الساكن قبلها ، وهو للفناء وذلك أنها إن كانت تاء فجنسها الكسرة ، وإن كانت واواً فجنسها الضمة ، فتقول في المفعول من باع : مبيع ، ومن قال : مقول أصلها مبيع ومقول ، ففعل بهما ما ذكرنا .

واختلف سيبويه والأخفش في المحذوف من نحو : مبيع ومقول فقال الأخفش : العين هي المحذوفة ، لأن الواو دالة على معنى فهي أولى بالبقاء .

وقال سيبويه : الواو هو المحذوف وذكر الراوون عنها أنهما قد خالفاً أصليهما في ذلك وياه مبيع عنده بدل من الواو فقد كانا في غير هذا الباب بالمكس والمكس مَقُولٌ وذو الياء يَكْتُرُ

تصحيحه في الواو هَذَا يَنْدُرُ

المراد بالمكس وهو أن يقول للفناء ضمة إن كانت المحذوفة تاء كما قيل : مهوب في مهيب ، لأنه من الهيبة ، وثقل للكسرة للفاء إذا كانت المحذوفة واواً مثل مشيب في : مشوب من شاب يشرب ، ومنيل في منول من ناله ينوله أي أعطاه ومليم في ملوم من لامة يلومه .

وهذا كله مفعول لا يقاس عليه ، وقد ورد تصحيح الياء كثيراً مع نميم نحو : مبيع ونحيط وأنشدوا :

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا

وَإِخَالِ أَفْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ

وقد ورد تصحيح الواو قليلاً لرفع الكسائي في قولهم : خاتم مصووغ ، وأنكر ذلك سيبويه وأجاز الكسائي مع قلته انقياس عليه .

وَصَحَّ وَأَوْ لَامٍ مَفْعُولٍ قَوْلٌ
وَفِعْلٍ لِعِكْسِهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَوْلٌ

إذا صيغ المفعول من فعل المفتوح العين ، الواو اللام ، وجب التصحيح
مثل : دعاه وغزاه وعلاه ، فهو مدعوه ومغزوه ومعلوه ، وإن كان المفعول مضموعاً
من فعل المكسور العين الواو الفاء ، وجب عكس ذلك أي الإعلال نحو :
رضى فهو مرضى وغير ذلك قليل ، فقد قيل : مغزى ومدعى بالإعلال .

وقال بعضهم : إن ذلك فيه كثير ، وقيل مرضوه بالتصحيح شاداً قليلاً .
وأما فعل بضم العين فإنه لا يبنى منه للمفعول لوجوب لزومه ، وأما باب مرمى
فقد مضى ذكره في باب ما يقلب بإياء للإدغام وكفى بذلك .

وَقَلْبُ جَمْعٍ وَاعِكْسِ الْمَصْدَرُ فِي
وَأَوْ فِعْلٍ طَرَفًا قَدْ اصْطَفَى

فَعُولٌ إِذَا كَانَ جَمْعًا ، وَكَانَ اللَّامُ مِنْهُ وَأَوْ فَإِنْ قَلْبُ لَامِهِ بَاءٌ هُوَ الْمُخْتَارُ ،
مِثْلُ : جَاثٍ وَجُنَى ، وَعَصَاً وَعِصَى ، وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا فَإِنْ تَصَحَّحَتْ هُوَ الْمُخْتَارُ
مِثْلُ : عَلَاغُلًا ، وَغَدَاغِدًا ، وَسَمًا سَمَوًا ، وَدَنَا دَنَوًا وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهَا .

وقد جاء التصحيح في الجمع مثل : نحو جمع نحو ، وأبو وأخو في جمع أب
وأخ ، وأجاز الفراء أن تقاس عليه .

وقد ورد الإعلال في المصدر مثل : عَقَا عَقِيًّا وَعَقِيًّا : استكبر ، وجاوز الحد ،
وظاهر ابن مالك في الألفية جواز الوجهين فهما ، أي في الجمع المفرد قياساً إذا
كان الواو لامية

واشترطنا أن يكون طرفا لئلا يشتمل ذلك نحو: المروة والفتوة والأخوة
والأبوة مما اختتم بالقاء خلافاً لبعضهم ، فقد أجاز في الآية بمعنى القسم
أن تكون فعيلة أو فعولة كالألوة ، والله أعلم .

وَالْيَاءُ أَصْلُ وَائِ نَحْوَانِ
وَفِي أَطْرَادٍ مِثْلِهِ قَوْلَانِ

إذا اجتمع ياءان فإما أن تسكن الأولى أو الثانية ، أو يتحركان ، فإن أسكنت الأولى فسندكر حكمها إن شاء الله في باب الإدغام .

وكذلك إذا سكنت الثانية منهما : كبيت في تصغير بيت ، ونحو : ﴿ أُنْعَمِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ وأما المتحركتان فإما أن يجوز مع ذلك القلب أو الإدغام مثل : استحيى وحى وإما أن لا يجوز مثل : حيوان أصله حَيَّان ، وإنما لم يجوز الإدغام فيه خوفاً من الالتباس بوزن آخر وهو فعلان الساكن العين ، وليس هنا موضع قلب لعدم مشابهة الفعل فيه ، ولسلامة العين في نحو : جولان وسيلان ، وتصحيح الياء الثانية لمجوزتها الألف أيضاً ، ولكن لمجرد : ثقل اجتماعهما قلبت الثانية واوا .

واختلف في ذلك على قولين : فقال سيبويه : القياس للتصحيح ، فقلب الواو شاذ في حيوان ، وأجاز غيره أن يقاس عليه ، وعلى قياسه فلو صيغ من حى مثل : وزن جَزَى لقيلاً حَيَّياً على الأول ، وحَيَّوا على الثانى .

وفي نحو : حَيَّيَانِ كَقَطْرَانِ بهت على حاله ، وقيل : يدغم وفي فعلان كَبُعَانِ يلزم الواو فتقول حيوان كما قلت : رموان .

فِيَا عَدَا ائِنِنِ لَدَى كَسْرٍ وَضَمٍّ
لَا أَوَّلَ الْيَاءَاتِ حَذْنُهَا عَمٍّ

إذا اجتمع من الياءات ما هو فوق اثنتين ، فإن للياء إذا كانت وسطاً مكسورة

أو مضمومة فالياء حذفها أم أي أكثر من بقائها ، فإن كانت أول الياءات لم تحذف ، كما أنك إذا بنيت من الياء وحدها بوزن قوذة وشهداء قلت بياة ويوباء ، وقد مضى من أمثال المحذوفة في باب التصغير ما فيه كفاية وهذه زيادة من أمثاله .

وقلبها بَزْرًا فَمَثَلُ جَعْمَرِشٍ

جَيْلٍ وَحَيَوٍ أَيْ كَعْمَرِشٍ

قلبها أي قلب هذه الياء المكسورة أو المضمومة قليل ، والأكثر حذفها كما مضى في باب التصغير أنه يقال في تصغير معاوية مَعْيِيَّة ، والأصل مَعْيِيَّة وأصلها معيوية ، فقلبت الواو للإدغام ، ثم أسقطت الياء كما مضى .
وعلى قياس ذلك فلو صيغ على وزن جعمرش من رمى لتيل رَمِيًّا كَسَمِيَّ
أصله رَمِيِّيٌّ ، فلما سقطت للياء الوسطى بقيت المتطرفة إثر مفتوح فقلبت ألفاً :
وعلى وزنها من حَيٍّ تقول حَيًّا ومن الياء وحدها تقول بَيًّا ، وعليه فإذا صيغ من حَيٍّ كَعْمَلِيَّ بِضَمِّ الْعَيْنِ وكسر الباء بعد مفتوح تقول حَيًّا كَهْدَى وكجندل بكسر الدال بعد فتحتين تقول حَيًّا كَثْرَى .

ومثل : كَسَمِيَّ بفتحتين والباء الموحدة مضمومة بعد ساكن ، والدوز زائدة تقول حَيٌّ أصله حَيِّيٌّ فحذفت المضمومة ، وكَعْمَرِشٍ مِنْهُ حَيٌّ .
وقد يجوز قلب للياء في هذه الأمثال وأولاً لأنها في هذا الموضع أثقل من نحو : حَيَوَانٌ ، لكن قلبها قليل فتقول في مثل : كَعْمَرِشٍ مِنْ حَيٍّ حَيَوٍ وَمِنْ رَمَى رَمِيَوٍ والأخيرة من الياءات متصورة كياء قاض ومهرش كجعمرش وزناً ومعنى ، وكجندل وَعَلِيَّ بِيَّ حَيَوٍ وَحَيَوٍ ، وَكَسَمِيَّ بِيَّ حَيٍّ مَنْقُوعاً كقاضٍ مَكْسُوراً ضَمًّا لِأَنَّهُ فِي طَرَفِ الْأَمِيمِ كَالرَّامِي أَوْ حَيَوٍ بِالْغَلْبِ .

كما جاز ذلك في نحو : جديول وكبُرش حَيّ مفقوصاً لا سبيل إلى غيره على هذا القياس ، فإن كانت الياء غير مضمومة ولا مكسورة ، لم تحذف كسفرجل من حَيّ حَيّياً .

وَصَحَّحُوا الْمُشَدَّدِينَ مَعَ مَا
قَبْلَ شَدِيدِ إِثْرٍ سَاكِنٍ نَبَأَ

إذا اجتمع ياءان مشددتان وجب تصحيحهما ، فإنك تقول في الصوغ من حَيّ على وزن برطيل حَيّياً ، ومن رمى كخز عجيل بضم وفتح وسكون رَمِيَّة ، وكصفور من حَيّ حَيّياً وتكسر الضمة التي على الياء .

وإن كانت ياء قبلها ساكنة وبعدها ياء مشددة فكذلك مثل : إنجيل من حَيّ إحيي ، كما قيل ظبيّ ، ومثل : عصفور من رمى رمي ، وتكسر الياء الأولى كضمة مُسَلَى .

وَإِنْ تَلَا نَحْرَكَ فَيُبَدَلُ

إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَانِي الْكَلَامِ يُجْعَلُ

وإذا كانت الياء التي قبل الياء المشددة قبلها حرف متحرك ، فهي إما أن تكون في الكلام ثانية أو غير ذلك ، فإن كانت ثانية فإنها تبقى على حالها من دون تغيير فتقول في مثل خدب بكسر الخاء وفتح الدال وتشديد الباء : من حَيّ حَيّ وكفيلز بكسر تين فشد حَيّ ، وكفد بكسر تين فشد حَيّ ، وكشرف حَيّ .

وأما إن كانت الياء الأولى في غير ثاني الكلمة وقبلها متحرك فإنها تقلب واواً ، وسواء كان قبله غير الياء كخيتمور من رمى رَمِيَّوِي بكسر الواو ، وكا

مضى في غيره أو قبله الياء مثل : علطيين من رمى فتقول : رميوى ، وسراء
كانت الياء التي قبله بحركة حقيقة . كهذه ، أو مشددة كملطيين من حى حيوى
وقس على ذلك .

وَصَحَّحَ التَّشْدِيدَ وَارْعَ التَّالِيَ فِي

فِعْلٍ وَشِبْهِهِ كَحَيَّيْتُ الصَّنِي

أما الياء المشددة إذا لم يكن معها شدد آخر فقد مضى ذكرها ، فإنها إذا
كانت مكسورة أو مضمومة في مثل زبرج وبرثن من حى فهى محذوفة فيبقى
حى أو حى بإدغام الساكنة في الأخيرة بعد حذف الوسطى ، وقد مضى من
ذكر ذلك .

ثم إن الياء الشديدة إذا كانت في الفعل فإنها يلزم تصحيحها ، وقلب الياء
التي بعدها على حسب ما يستوجبه الإعلال في ذلك فتقول : حياء يحيميه
وهم يحيونه

ولا تحذف الياء المكسورة ولا المضمومة في نحو ذلك ، وكذلك في المحمول
على الأفعال مثل : حيمياً ومحى اسمى مفعول وفاسل من حيا وعلى ذلك فقس .

وَالْمَازِيَّ لِلْقَضَايَةِ أَرْتَضَى

كَالْقَضَايَةِ صِيغَ مِنْ قَضَى

ذكر عن المازنى أنه يجوز اجتماع الياءين المشدتين في مثل هذه الأمثال ،
بل يجب عنده قلب الأولى واواً ، كما لم يحز إلا قلب الياء في مثل النسب إلى حى
فقيل حيرى بالقلب كما مضى ، ولم يقل حى ، فإنك إذا صفت من قضى بوزن

الْبَدْعِيَّةُ تقول : قُضِيَتْ ، ومن حَيَّ حَيَّوِيَّةً ، كما قيل في النسب إلى الحَيِّ حَيَّوِيَّةً ،
والأَكْثَرُونَ يقولون : قُضِيَتْ بِمَشْدَدَتَيْنِ ، وَحَيَّوِيَّةً كما قيل في النسب إلى الحَيِّ
عَظِيَّةً بِمَشْدَدَتَيْنِ وهو الأشهر والأكثر ، لأن الياء قد صارت لقوة التشديد فيها
كالخرف الصحيح .

ذكر الواوات المجتمعة

كحيوان جىء بقويان وقويان مثل سبعان

إذا اجتمع الواوان ، فإن كانا في صدر للكلمة فقد مضى ذكرهما ، وإن كانتا وسطاً وإحداهما ساكنة كقوول أو نحوه فسيأتى في الإدغام إن شاء الله .
وأخيرة نحو : لم يلووا ولم يرووا ، وإذا تحركتيا في نحو : فتلان من القوة كدوران ففيه وجهان : قلب الواو الأخيرة باء عكس حيوان ، أو إبقاءه على أصله فذلك قووان وكقطيران قويان ، وكسبعان قووان بالإدغام عند المبرد وقويان بكسر الواو وإبدال اللام عند الجرمي ، لأن الإعلال قبل الإدغام .

والواو صحح وسطاً واقوولا

قد جوز الأخص فيه اقويلا

الواو المتوسطة في الاجتماع تبقى على حالها مثل إذا بنى من القول كتنور ، فإنك تقول : قوول ، وكسنور قوول . وكاغدون اقوول ، وقد أجاز الأخص قلب الثانية في باب اقوول بـاء فيقول : اقوييل .

وعلاوا مُشَدِّداً أخيراً

يسبق واوا ضم أو مكسوراً

إذا اجتمع ثلاث واوات والأخيرتان حرف مشدد قبله واو مضمومة أو مكسورة ، فإن الأخيرة تقاب بـاء ، كما إذا بنى وزن مفعول من القوة فقوول : مقوى كرمي ، وكصنور من دعا دعوى بكسر الواو منها ، وأصلها الضم ، ومثل :

فَلَزَّ مِنَ الذُّوَّةِ قَوِيٌّ ، ومثل : قَمَدٌ قَوِيٌّ بكسر الواو أيضاً كما مضى في نحو : حَبِيَّةٌ كَتَمَدٌ وَعَلَى هَذَا فَيَحْتَمَلُ فِي نَحْوِ : الْقَوِيٌّ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ فَعِيلاً كَشَرِبَفٍ ، أَوْ فَعُولاً كَصَبُورٍ .

وَإِذَا جَازَ الْقَلْبُ فِي فِعُولٍ فِي نَحْوِ : جَبَّتِي وَعَيْتِي فَهُوَ بَابُ فَعُولٍ أَوْ مَفْعُولٍ مِنَ الْقُوَّةِ أُولَى ، لِأَنَّ اجْتِمَاعَ اللَّفْظِ فِيهِ أَكْثَرُ ، وَعَلَيْهِ فَنَحْوُ مُشْتَمِلٌ مِنَ الدَّعْوَةِ مَدْعُورٍ ، وَمِنَ الْقُوَّةِ مَقْوُورٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ مِثْلِ : اشْتَمَلٌ زَيْدٌ مَصْوُغاً مِنْهَا فَهُوَ ادْعُورٌ وَأَقْوُورٌ ، وَلَا تَبْدِيلَ لَهَا ، لِأَنَّهَا بَعْدَ مَفْعُوحٍ وَهَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ .

وَمَا تَلَا تَالِي سَاكِنٍ فُتِحَ

صَحَّحَ فَعَزَّوَوْا كَقَرَّ طَعَبٌ يَصِحُّ

إِذَا كَانَ الْوَاوُ الَّذِي قَبْلَ الْمَشْدَدِ الْأَخِيرِ مَفْتُوحاً أَوْ قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ ، فَإِنْ الْأَخِيرُ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ بِقَلْبٍ ، فَمِثْلُ قَرَّ طَعَبٌ بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي وَالرَّابِعِ ، وَفَتْحِ الثَّلَاثِ ، إِذَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ تَقُولُ : غَزَّوَوْا ، كَمُحْمَرِّ تَقُولُ مِنَ الْقُوَّةِ مَنْوُورٌ ، وَمِثْلُ أَحْمَرَ أَقْوُورٌ ، وَكَمُحْمَرِّ يَقْوُورٌ ، وَكَدَشَعْرِ مِنَ الْفِعْلِ غَزَّوَوْا .

بِخِلَافِ مَا إِذَا انْكَسَرَ الْوَاوُ وَانْضَمَّ فَمِثْلُ : مَقْشَعْرٌ وَمَفَزَّوُورٌ ، وَقَدْ مَضَى بَابُهُ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ .

وَبِخِلَافِ مَا إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ الْأَدْوَلِيِّ فَمِثْلُ قَمَطَّرٍ بِكَسْرِ ثُمَّ فَتْحِ ثُمَّ سَاكِنٍ مِنَ الْقُوَّةِ قَوِيٌّ ، وَبِخِلَافِ مَا إِذَا اجْتَمَعَ أَرْبَعُ وَاوَاتٍ فِي هَذَا مَوْضِعٍ ذِكْرِهِ .

١. وإتّ بُني من قُوَّةٍ مَهْوٍ مَعْلٌ
لِيَكُونَهُ أَرْبَعٌ وَأَوَاتٍ تَحْتَمَلُ قُوَّةً

إذا صيغ من القوة على وزن قرشب كقرطب ، فإن الواو المشددة الأخيرة يجب قلبها لثقل اجتماع الياءات الأربع فتقول : قَوِيٌّ لما في ذلك من الثقل الزائد على ما في نحو : دِعْوٌ وَكَقِرْشَبٌ ، وقد يحتمل اجتماع مثل ذلك في الياءات ، فلو صيغ كقرشب من رمى أو من حى لتعيل رِمَيْتِ أو حَيْتِ كما مضى في بابها .

وَتَأْتِي الْأَوَاتِ إِتٌّ لَمْ يُدْغَمِ

فِي رَابِعٍ مَهْوٍ إِلَى خُلْفِ نُونِ

إذا اجتمع أربع واوات ، فإما أن تكون الثالثة مدغمة في الرابعة كمُصْفُورٍ وَصَعْفُوقٍ بِالْفَقْحِ ، ومثل إرْدَبٍ كقرشب ، ومثل مقشعر وأخواتها إذا بنيت من القوة ، وَكِحَضَمٍ وَفِلْزٌ وَقُمُدٌ إذا بنى من الواو وحدها وما شابه ذلك من الأمثال فإن الأخيرة المشددة في نحو هذه الأمثلة تقلب ياء كما ذكرناه في البيت السابق ، وإن لم تكن كذلك فهذا موضع الكلام عليها .

فَإِنْ تَصَنَّعٌ مُوَازِنًا جَحْمَرِشًا

فَقَوِيٌّ نَزْرٌ وَقَوُوٌّ فِشَا

إذا كان الواو الثالث ليس مدغماً في الرابع ، فإنه يختلف فيه فبعضهم يلقبه ياء قياساً على قول الأَخْفَشِ في نحو : اقْوِيلٌ وَالْأَكْثَرُونَ يَصْحَحُونَهُ لَتَوْسَطِهِ فَإِذَا صِيغَ مِثْلُ : جَحْمَرِشٍ مِنَ الْقُوَّةِ قِيلَ قَوُوٌّ بِالتَّصْحِيحِ أَوْ قَوِيٌّ بِالْإِعْلَالِ مَنْقُوصِينَ لِتَطْرَفِ الْيَاءِ الْآخِرَةِ بَعْدَ الْكَمَرَةِ . وسواء كانت الواو التي قبل الأخير مخففة

كقوى كجهرش أو مشددة كقوى منقوصاً كقَدْجِل معلاً على نحو قول
الأخفش ، وعلى التصحيح فهو قَوَوٍ مَقْوُوصٍ أيضاً ، وكسفر جِل قَوَوًا بالتصحيح
أو قَوَوِيًّا بالإعلان ، وكاعذوب اقَوَوًا .
وعلى القول الثاني فهو أقويًا ، ولا تحذف الواوات مثل حذف اللامات كما
سبق أن مثل قَدْجِل من حَيَّ حِيَّ كغليس ، واقلب في التصحيح .

ذكر الإبدال بحروف غير الماضية

وَأَزْدُ عَلَى الْأَنْصَحِ لَيْنًا فَا فَعْتَلْ

تَاءٌ وَمَنْ هَمَزَ هُنَاكَ التَّاءُ قَلْبًا

إذا بنى وزن افتعل من فعل فاؤه وار أو ياء فإن الفاء تقلب تاء فتقول من الوعد واليسر : أَيْعَدُ وَأَيْسُرُ ، يَتَمَدُّ وَيَتَسَرُّ ، فَمَنْ مَتَمَدَّ وَمَتَسَرَّ هَذَا عَلَى الْأَنْصَحِ وَإِلَّا فَقَدْ جَاءَ ضَعِيفًا كَأَوْتَعَدُ يَوْتَعِدُ ، فَهِيَ مُوْتَعِدٌ .

وإذا كسرت همزة الوصل فتقول أَيْتَعَدُ ، وجاء في المضارع ياتعد بقلب للفاء ألقاً كما في ياجل ، وإن كانت فاء افتعل همزة فإنها تبقى على حالها فتقول : أَيْتَزِرُ وَيَتَكَلُّ ، وجاء قليلاً أَيْتَزِرُ وَيَتَكَلُّ بقلب همزة تاء ، وقد جاء أَيْتَخَذُ فِي الْأَكْثَرِ وَيَتَخَذُ فِي الْأَقَلِّ .

وَالتَّاءُ طَاءٌ إِتْرَ مُطْبَقٍ وَمَعَ

دَالٍ وَزَا وَذَالٍ الدَّالُّ يَقَعُ

تاء افتعل بقلب طاء لازماً إذا كان قبله حرف من حروف الإطباق وهي أربعة : الصاد كاصطبر ، والضماد كاضطرب ، والطاء كاطأرح والظاء كاظظن افتعل من الظن .

وتقلب تاء افتعل دالاً لزوماً أيضاً إذا كان قبلها أحد ثلاثة أحرف : دال كادرع ، أو ذال كاذكر ، أو ضله اذ ذكر لأنه من الذكر بالذال المعجمة ، وفك الإدغام فيه لغة أو قبله الزاي نحو : ازدهى وازدوع .

والتاء من تَوَاوَرَ فَشَاءَ نَقْلًا وَمِنْ تَوَاوَرَ

سَيْنٍ وَمِنْ صَادٍ وَطَائِرِي زَكَنٍ

قد كثر بالنقل قلب الواو تاء في غير باب اتعذ ، فإن ذلك مقبس وقد مضى
فلا كلام فيه ، وذلك نحو : بهمة كهرة ونخمة وتكلان وتقوى وتقى وتقرى ،
يقبلى من الموانرة أصلها وترى .

وفي نحو : أخت و بنت وأسفقتوا : أسابهم السنة ونحو ذلك ، فهو محفوظ
بالنقل ، وقد جاء قليلاً مسموعاً بدلاً من السين في طمت أقولهم : طيس في
تصغيره ، وفي جمعه طسوس ، والغات لغة قذيلة في الناس قال :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي الْعَمَلَاتِ

عمر بن يربوع شرار الذات

وقد جاء بدلاً من الصاد في لص ولصت بتثليث لامها ، وفي الجمع لصوص
ولصوت ، وقد تبدل أيضاً من الطاء كما قيل في فسطاط بالفاء فسطاق ونسقات
ذكرها التاموس ، وفيه فسطات أيضاً ذكرها غيره واستاع يستمع لغة في
استاع يستمع .

وَالطَّاءُ مِنَ تَاءِ مُضْمَرٍ طَيْفًا وَلِي

مُضَمِّفٌ وَالْهَاءُ مِنَ الْهَمْزِ أَفْقَلِ

تبدل تاء الضمير طاء إذا كان قبلها شيء من حروف الإطباق وهي لغة
تيمية ضيقة ، لأن التاء الضمير كلمة برأسها ، ومثالة فيها نحو : فحفظت برجلي
وأحفظت البحر ، وأحفظت بما لم تحط به ، وحفظت العلم في قولهم : فحفظت وحفظت
وأحفظت وحفظت .

وقد تبدل القاء من الهمزة في هراق الماء يهراقه بفتح الماء وأهراقه يهرقه ،
وهياك نعبد أي إياك ، وقد تبدل من همزة الاستفهام قليلاً كقوله :

وَأَنَّى صَوَّاحِبُهَا قَتْلُنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

وَلَا مَ أَل مَعَ طَبِيٍّ قَدْ اشْتَهَرَ

مِيًّا وَفِي الْبَنَامِ مِنْ نُونٍ نَدَرًا

تبدل لام آل التعريفية ميا مع طبي فقول في الرجل : امرجل ، وقيل : أمن
امبراً امصيام في امسفر : أي من البر للصيام في السفر .

وبعضهم يروى هذه اللفظة عن حمير ، وقد شذ قلب النون مياً أيضاً بالنقل
كما قيل البنام لغة ضميصة في البنان ، وطامه الله على الخبير في طانه عليه
أي جبله .

وَسَكَنُ نُونٍ قَبْلَ بَا مِيًّا قَلْبٌ

حَتْمًا وَفِي فَمٍ مِنَ الْوَاوِ يَجِبُ

النون الساكنة لازماً قلب مياً إذا كان بعدها باء موحدة ، سواء كان
في كلمة واحدة نحو : ﴿ مَا نَبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ ﴾
أو في كلمتين نحو : ﴿ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ ﴿ اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ ﴾ .

وقد جاء بالنقل ما رأيناه من كتم أي كشب معناه قرب ، وقد تبدل الميم
في فم وحده لازماً أصله فوه لقولهم : أفواه ، فلما حذفت الهاء بقي فو ، ثم قلبت
للواو ميا .

وقال الأخفش : أصله فوه ثم قلب فم فم فم ، ثم حذفت الواو وقلبت
الماء ميا .

وَاللَّامُ مِنْ نُونٍ أَصِيلٍ أْتَى

وَالْعَكْسُ فِي لَمَنٍ مُشْتَبَهًا

وقد تبدل اللام من النون منقولة مثل : أَصِيلَانِ لغة في أَصِيلَانِ ، وكان أَصِيلَانًا هنا تصغير أَصِيلَانِ جمع أَصِيلٍ : كقَضِيبٍ وقَضِيَانٍ ، فهو شاذ من وجهين :

أحدهما : أن جمع الكثرة لا يصغر على لفظه كما مر .

والثاني : قلب النون لاماً وإن كان أَصِيلَانِ مفرداً كعثمان فهو شاذ من جهة القلب فقط ، ولم يسمع فيه مفرد كذلك ، وقد جاء العكس ، أي قلب اللام نوناً في لَمَنٍ لغة في لَمَلٍ ، وعن لغة في عَلٍ .

وَاللَّامُ مِنْ ضَادٍ رَدِيٍّ فِي الطَّجَعِ

وَنُونٌ صَنَعَانِيٌّ جَيِّدًا وَقَعٌ

قد سمع في اضطجع الطجع ضعيفاً في قوله :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعُ

وقد تبدل نون من الواو المبدلة من همزة مد التانيث المنسوب إليه مثل صدعاء وبهراء قيل فيهما صنعاني وبهراوى ، وهذا منقول لا يجوز القياس عليه ، فلا تقول في نحو : حراء وخضراء وصحراء ، حراوى وخضراوى وصحراوى كما تقول في حراوى وخضراوى وصحراوى .

وَالسَّيْنُ قَبْلَ بَعْضِ خُطِّ غِقِّ جُمَلٍ

صَادًا إِذَا بَارَبَعَ لَمْ يَنْفَصِلْ

قد يقاب السين صاداً جوازاً إن كان سابقاً لأحد أربعة أحرف : هو الخاء

منجمة ، والطاء مهملة ، والفاء معجمة ، والتأنيف المجموعة في كلمتين وهما : خطّ غق
سواء كان السين قبلها متصلاً بها مثل : صقر وسقر ، وسطاً ووسطاً ، أو مفصلاً
بحرف مثل : سلخ وصلخ ، وصلقوكم في ﴿ سَلَقُواكُمْ بِالسِّنَةِ حَدَادٍ ﴾ ومثل :
صاغ له الماء أى صاغ ، فهو صائغ كذلك .
أو بحرفين مثل : سراط وصراط ، وبثلاثة حروف مثل : مسلاخ ومصلاخ ،
ومسلاق ومصلاق ومعالينخ ومصاليق في مسالينخ ومصاليق .

وَجَاءَ فِي كَسْرَ الزَّايِ وَيُشَمُّ

صَادًا تَلَاهُ الدَّالُ زَايًا كَصَدَمٍ

ثم إن اللعين إذا كان بعدها قاف فإنها قلب زايًا في لفة كلب فيقولون :
مس زقر ، وقد نشم الصاد المتحركة شيئًا من صوت الزاي إذا كان بعدها
للصاد دال في نحو : صدم وصدق وأخوانها وهذا الإشمام كثير في اللفة .

وَإِنْ يَمَّا دُونَ ثَلَاثٍ فَضْلًا

مَا نَزَلَ فِي مِثْلِ صِرَاطٍ نُقِلًا

إذا كان الصاد مفصلاً عن الدال بحرف أو بحرفين فإنه يقتصر فيه على
إشمام المنقول منه ، كما سمع ذلك في لفظة الصاد والمصادر وقد جاء الإشمام في الصراط
منقولاً فلا يقاس عليه ولكن يحفظ .

وَالجِيمُ وَالسَّيْنُ الْمَسْكُونِ

أَشْمَهُمَا بِالذَّالِ مَتَلَوْنِ

الجيم والسين المنجمة إذا كانا ساكنين ، ويصدرهما دال فإنهما قد يشتربان

شيئا قليلا من صوت الزاي ، وذلك مثل : نجد ورشد وأجد وأشدق وأخوانها ،
وهذا الإشمام قليل خلافاً لسيدويه ، فالمروي أنه يقول : إن البنيان أكثر وأعرف
وهذا عربي كثير .
وَالزَّايُ مِنْ صَادٍ وَسَيْنٍ أَبَدِلَا .
إِنْ سَكَنَا وَالذَّالُ بِمُؤَصَّلَا .

الصاد والسين إذا كانا سينا كخين وبعدهما دال متصل بهما ، فإيهما يقلبان
زايًا كما قيل في أسد بن العوث ، وهو أبو حنيفة ، قال : أزد شذوة
وعمان ، وقالوا في المثل : لم يحرم من فزده أصله من فصد له بضم الفاء وكسر
الصاد ، ثم خفت الصاد بالسكون ، ثم أبدلت الصاد زايًا ، والمعنى أنه لم يحرم
للأرسي من فصد له الراحة فحظى بدمها .
وقيل : بات جلان عند أعرابي فالتقيا صباحًا ، فسال أحدهما صاحبه عن
القرى فقال : ما قرئت ولكن فصد لي ، فقال : لم يحرم من فصد له ، ويروى
فزد له بالزاي ، ويروى فزده بالفاء معناه أعطى فصدًا أي قليلا ، والمثل يضرب
فيمن نال بعض التصد .

وبعضهم يروى عن حاتم أنه وقع مع قوم فبقي مع نسوة ، فأمرن بالتصد فنجر
وقال هذا فزدى أنه أي قصدي .

وَالجِيمُ مِنْ يَاءٍ شذوذُهُ جَيْلِيٌّ .
وَالرَّاءُ مِنْ لَامٍ تُدَوَّرًا أَقِيلٌ .

الجيم قد يبدل من اليا ، قليلا شاذًا كما قيل : في فقيمي فقيميح ، جعل الجيم
بدلا من ياء النسب ، وقيل في علي وعشي عالج وعشج كما قال :

تخالي عؤيف وأبو عالج المطمان اللحم بالمشج
وبالغداة كقل البرنج

وكذلك قول آخر :

يارب إن كنت قبيلت حججيج فما زال شاحج يأتيك معج
يريد حجتي ويأتيك بي : وقد تبدل في وسط الكلمة أيضاً كقوله :

كأن في أذناهن الشول من عبس الصيف قرون الأجل
العبس محركة ما تعلق بأذنا الإبل من أبو الهاء وأبعاها بحف عليها ،
والأجل أصل جيمه الياء ، فهو أيّل كقنب وخلب وسيد ، وهو الوعل .

وهذا القلب أشد في المتوسطة المنقطة مثل قوله :

* حتى إذا ما أمسجت وأمسجا *

والمراد أمست وأمسي ، وأصل أمست أمسيت وأمسي أمسى بياء مقفوحة
كأكرمت وأكرم ، قلب لاؤها جيا فهل حذف الأولى ، وقبل قلب الثانية ألفا .
وأما الراء من اللام فهي أول ، ويحفظ ندرها بالسمع كما حكى : رعل لفة
في لعل ، ونثر الدرغ كمثلها وفي هذه خلاف .

والشين من كاف ضمين الآتي
مضعف مع ما حل يشيعني

قد وقعت الشين بـ لا من كاف خطاب المؤنث عند بني سعد أو زبيمة ،
مثل : عيش بعني عليك ، وسمع من أعرابية نادت جارية فقالت لها : تعالى إلى
مولاش بناديش ، وهذه تسمى شين الكشكشة ، وهي غير للشين المزينة بعد

كاف خطاب المؤنثة أيضاً مثل نعليكش نكشكش يا هند، بمعنى عليك نفسك
فهذه تسمى سين الكشكشة أيضاً .

وقد تكون هذه الزيدة سينا مهملة فتسمى سين الكشكشة بسينين مهملتين
فتقول : سلت عليكس ومررت بكس يا هند .

وقد تكون الثين أيضاً بدلا من السين التي بمعنى سوف فتقول في سافل
وسنفل وسنفل سافل شيفل شتفل شتفل .

وَاللَّعْلُ فِي خَيْرِ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا

لَمْ يَنْعَدِمَ لَكِنْ عَلَيْهِ اِقْتَصِرَا

قد أطلنا القول في باب الإبدال على ذكر المقيس منه والمقول وبقيت منه
بقية مقتصر فيها على السماع ، فأردنا اختصار ذكرها بالإشارة إليها اكتفاء
بذلك عن التصريح باستحضار جميع موادها ، فمن ذلك أن العين تبدل من الهمز
قليلا كما هي في عننة نيم ، وذلك أنهم يقلبون همزة أن المفتوحة الخفيفة عينا
في نحو : أعجبنى عن تفعل بمعنى أن تفعل ، وقد قلب العين همزة كما قيل : باب
بحر بمعنى حيايه ، وتأوله ابن جنى ، وقيل : لأن لفية بمعنى لعن لغة في لعن .

وقيل في العربون : أربون ، وقد جاء الحاء المهملة بدلا من الحاء المعجمة
في الشعر كقوله :

بِنْفَخْنُ مَسَّهُ لَهَا مَفْرُوحًا لَمَعًا يَرَى لَا ذَا كِيًا مَقْدُوحًا

بَابُ الحذف

وهو قسمان : حذف للإعلال ، وحذف للتخفيف ، ولتقديم الإعلاليّ لمجاوزة ما قبله من الإعلال .

ذكر حذف الفاء ونحوها

فا يفعلُ الواويّ فا حذِفَ

مُضَارِعًا أو أمرًا ونحو صفة

اعلم أن الحذف الإعلاليّ قد تقدم شيء من ذكره في موادّ الأبواب السابقة كالتصغير والإبدال ، فلا حاجة إلى إعادة التقديم ، وإنما نذكر هنا ما لم نعرض لذكره هنالك فإن الفاء من فعل كضرب إذا كانت واوًا فإنها تحذف قياسًا مطردًا في ثلاثة أحوال :

الأول : مضارع مثل يعد ويصف أصلهما يوعد ويوصف كيضرب فاستنقأت الوار بين ياء وكسرة مع ضمها بالتسكون ، فحذفت .

الثاني : في الأمر مثل عد ووصف أمران من يعد ويصف .

والثالث المصدر الملحق بالتاء مثل عدة وصفة بخلاف ما لم يلحق بها كالوعد والوصف ، وبخلاف ما أن لو كانت التاء عارضة لمرة كوعدة ، وعدة ، ووصفته صفة .

وإنما قلنا في النظم : فا يفعل كيضرب ولم نقل فا فعل بالفتح يشمل نحو : يرث ويبله ، ويلى مضارع ورث ووله وولى كفرح فيما شد من مضارعه بالكسر ، بخلاف نحو : وجل يوجل فإنه من باب يفرح ، وبخلاف نحو : يوعد بضم الياء وفتح العين .

وأما نحو : وقع يقع ووضع وضع فإن الكسر فيه مقدر كما مضى ، وأما
دسع ووطى كفتح فيهما ويَسَع ويَطأ كيمض في مضارعهما فهما شاذان ، فلا اعتبار
بهما ولا ثالث لهما جزم بذلك بعض العلماء ، والله أعلم .

وَالْعَيْنُ فِي جَزْمٍ وَشِبْهِهِ إِذَا
لَمْ يَنْتَقِضْ وَهُوَ مَعْلٌ نَبِذًا

تُحذف العين من الفعل إذا اجتمع ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون معة فلا تُحذف الممتلة نحو : لم يعوز ولم يبيض ويسود .

والثاني : أن يكون الفعل مجزوماً أو شبه الجزم ، وهو السكون في الأمر

نحو : قم ولم يقم ، واختر ولم يختر ، وخف ولم يخف ، بخلاف سكون الوقف

نحو : زيد يقوم ويسير .

والثالث : أن لا يفتقض الجزم أو شبهه ، وذلك بأن يتحرك لام الفعل لعارض ،

أما ضمير مثل : يا هند خافى الله ، والزيدان لم يقرأ غير الحق ، والزيدون لم يضربوا

عمرأ فسيماذ ذكر هذا إن شاء الله .

وكذلك إذا انتقض بحركة عارضة لغزير توكيد نحو قوله :

وقميرٌ بدأ بحمسٍ وعشرين له قالت أفتأتان قومًا

أى قم ، وقد ذكرنا من قبل ، وكفى إن شاء الله .

وَعَيْنٌ فَيَعْلَمُولَةٌ مِنَ الْمُعْتَلِّ لَا

يَنْبُتُ لَكِنْ فِي اضْطِرَارٍ نَقْلًا

ذكر النحاة أن نحو : صيرورة وكينونة وقيلولة في مصادر : صار يصير ،

وكان يكون ، وقال يقول ، أصله صيرورة وكينونة وقيلولة ، يوزن فيملاولة بفتح العين عند سيبويه ، على وزن عيضمزر ، ثم حذفت العين فبتى على ما هو عليه في لفظه الآن ، ويؤيد ذلك ما سمع في ضرورة الشعر من رده إلى أصله كما هو في قوله :

بَالَيْتَ أَنَا ضَمًّا سَفِينَهُ حَتَّى يَمُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةَ
وَلَا يَحُوزُ هَذَا الرَّدَ إِلَّا فَمَا سَمِعَ مِنْهُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ
نَحْوَ : كَيْنُونَةَ وَسَيْرُورَةَ أَصْلُهُ كَوْنُونَةٌ وَسُورُورَةٌ عَلَى وَزْنِ عَصْفُورَةٍ ، لَكِنْ لَمَّا
أَنَّ كَانَ ذَوَاتِ الْبَاءِ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ أَكْثَرَ كَانَ الْإِعْتِنَاءُ بِهَا أَمَّ ، فَفَتَحُوا الْفَاءَ
لِتَسْمُ الْبَاءُ وَنَحْوُ : كَيْنُونَةَ مَحْمُولٌ عَلَيْهَا وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ .

وَعَيْنُ وَصَلٍ جَوَازًا يَنْحَدِفُ

وَاسْتَحْيَى عِنْدَ تَمِيمٍ قَدْ عُرِفَ

وزن مثل سييد وميت وهين ، ولين فيعل بكسر العين عند سيبويه وأكثر النحاة ، وهو الظاهر ، وحكى بعضهم أن أصله فيعل بفتح العين كصيرف ، فكسر على غير قياس كما في بصري بكسر الباء ، وقال الأكترون : إنه لو كان من فيعل بفتح العين لم يغير عن أصله ، ولجاز استعماله كذلك ، ولم يسمع شيء منه بالفتح ير عين ، فهو شاذ .

وحكى أن الفراء يقول في مثل : جيدة : إن أصله جويد كطويل ، فقلبت الواو إلى موضع اللياء ، فأدغمت ، وطويل شاذ عنده ، وزعم أن هذا الإعلال مقيس في الصفة المشبهة ، لأنها في احتمال الإعلال كالفعل ، بخلاف غيرها كالعويل وماشابهه والله الهادي إلى طريق الحق .

وأما استعجبى فإن بنى تميم يحذفون عينها فيقولون استعجى أنا ، وأنت
تستعجى ، وزيد مسعج ومسعجاً منه ، وهم يستعجون منك هكذا بالحذف فى جميع
تصرفها ، والله أعلم .

أما استعجبى فإن بنى تميم يحذفون عينها فيقولون استعجى أنا ، وأنت تستعجى ، وزيد مسعج ومسعجاً منه ، وهم يستعجون منك هكذا بالحذف فى جميع تصرفها ، والله أعلم .

وَمَعَ جَزْمٍ أَوْ مَضَاهِدٍ أَحَدِفِ
لَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكْ فَاقِصْ فِي

إن كان لام الفعل حرف اعتلال فهو محذوف بشروط :

أحدها : أن يكون مجزوماً نحو : لم يدع ولم يرم ولم يرض ، أصليا يدعو ويرمى ويرضى ، فحذف اللام للجزم .

الثاني : أن يكون ساكناً سكوناً مشابهاً للجزم نحو : ﴿ ادعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ ﴿ فَاثْقِنَا بِمَا تَعِدُنَا ﴾ وكتقولهم في الأمر من يرضى : ارض .

لثالث : أن يكون هذا الجزم غير منتقض ، ومعنى انتقاضه هو أن يحرك الحرف المجزوم لعروض غرض داخل عليه نحو : الزيدان لم يدعوا ولم يرضيا ولم يرميا ، ونحو : ارمين لا زيد واسعين وادعون مع نون التأكيد ، وقد مضى من ذكر هذا في باب نون للتوكيد ما فيه كفاية إن يسره الله لهداية .

وكذلك إذا انتقض الجزم بغير التحريك ، بل بلزوم الإثبات فقط نحو : المندات لمن يدعون ولم يرمين ولم يرضين .

مَعَ خَلْوِ الْجَزْمِ أَوْ كَالْجَزْمِ قَلْبًا

ذا الحذف والإثبات إذن يُوجَدُ أَقْلًا

قد يحذف لام الفعل مع غير الجزم أو شبهه قليلاً كالتأذ كقولهم : لا أدر ، وكتقوله جل وعز وتعالى : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَاذْنُبْ عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ ، ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُنَّ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ ، حذفها لأجل القواصل أكثر وأقرب نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ • هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حَجْرِ ﴾ .

وأما إثبات حرف الإعلال مع وجود الجزم فهو قليل أيضاً ومثاله في الياء قوله :

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنمِي *
وفي الواو قوله :

* مِنْ هَجْوِ رَبَانٍ لَمْ يَهْجَوْا وَلَمْ تَدْعِ *
وفي الألف كقوله :

* وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ *
وَاللَّامُ مَنقُوصٌ مُعْرَفٌ لَدَى

غَيْرِ انْتِصَابِهِ قَلِيلاً قَدْأ

ويقال أيضاً حذف لام اسم منقوص معرف غير منصوب كقوله تعالى
الله وحده : ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾ ﴿ يَوْمَ نُمُ يَارْزُونَ ﴾ وكذلك قوله : ﴿ وَجِفَانِ
كَالْجُؤَابِ ﴾ ﴿ وَقُدُورِ رَاسِيَاتٍ ﴾ ونحو : ﴿ الْكِبَرُ الْمُتَعَالِ ﴾ ﴿ سِوَاكَ مِنْكُمْ ﴾ .
وعذا وإن كان قليلاً فهو فصيح يجوز للقياس عليه وهو أكثر من حذف

الأفعال
وأما إن كان المنقوص غير المعرف فقد مضى ذكره مع المتصور فلا حاجة

إلى إعادتهما
إلى إعادة

إلى إعادة
إلى إعادة

ذكر الحذف للتخفيف المنقول

وَالْحَذْفُ لِلتَّخْفِيفِ بِالنِّقْلِ جَوْرٍ
كَأَلْيَاءِ وَالْحَا مِنْ يَدٍ وَمِنْ حِرِّ

قد تحذف بعض الحروف طلباً لتخفيف الكلمة . ومن المنقول ذلك فيه اليا ،
في مثل يد أصلها يدى لقولهم في التصغير : يدية ، ولقولهم : يديت إليه معروفاً
ونحو ذلك ، وفي دم لقولهم : دميان في التثنية ، ودمى وأدمية ، وقد قيل دمان
ودموان وهما قليلان .

وقد تحذف الياء المهملة في الحز أصله حرح لقولهم في جمع : أحراح ، وفي
تصغيره حريج .

وكذلك تحذف الواو من أب وأخ وحم وهن لقولهم : أبوان وأخوان
وحوان وهنوان ، ومن نحو : سنة لقولهم سنوات ، وفي نحو : الثَّجَّة بضم المثناة
أى الجماعة لقولهم ثَبُوتٌ ، أى جمعت وقال الله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا
جَمِيعًا ﴾ وفي نحو : عضة كعدة لقولهم : عضوات وعضات .

وتحذف الياء من سنة وعضة على اشتقاق آخر فهما لقولهم سانهت وسنهات
وشنَّبة ، وقد منع بعضهم سنهات ، ولا مانع فقد نقله القاموس ، وعلى تقدير الياء
فيها فهى أصلية من لم ﴿ يَنْسَنَهُ ﴾ وقيل في جمع المضة : عضاة ونحو ذلك ، والمضة
ضبطها في القاموس كَمَنْب ، وهى أعظم الشجر أو الخبط أو كل ذات شوك أو
ما عظم منها وطال .

وتحذف الهمزة من خذ وكل ومر ، وقد مضى ذلك ، وحذفت همزة ناس
أصله أناس على قول سيديريه ، ويحيى بن زياد الفراء ، وظاهر القاموس ، وذهب

القاموس إلى عدم الحذف فيه وقال : هما أصلان وعلى قوله فإذا صغر ناس قيل :
نويس ، وعلى قولهم فيقال أنيس جزم بذلك شمس للملوم ، وتحذف أيضا نادرا
ضعيفا في يا با فلان أي يا أبا فلان كقولهم :

يا با حَسِينِ وَالْأُمُورِ إِلَى مَدَى
أولاد زوة أَسْمُوكَ وَطَارِزُوا

وإلى الواو والهاء والهمزة المدكورات هذا أشار بقوله :

وَالْوَاوُ وَالْهَاءُ مِنَ أَبٍ وَمِنْ شَفَاةٍ وَالْهَمْزُ مِنْ يَا يَا فُلَانٍ مُضَعَّفَةٌ

قد مضى تفسير البيت كله ، وشفة أصلها شفة لقولهم في أجمع شفاه وفي

التصغير شفية وشفاهته مشافهة ونحو ذلك .

وَالذُّونُ مِنْ يَكُنْ لَدَى جِزْمٍ حَذْفٍ

إِلَّا إِذَا الْمُضْمَرُّ نُونُهُ زَوْفِيٌّ

وشد حذف اللنون فصيحاً من مضارع كان المجزوم ، والقياس توفير نونه إذا

قيل لم يكن لأنه قد صار مثل : لم يقل . ومثال حذفها قول الله ربنا له الحمد :

﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ .

واختلف في جواز هذا الحذف إذا كان بعدها حرف ساكن فمنع ذلك

سيبويه ، وأجازته يونس ، وروى عن ابن مالك إجازته أيضا ، وقد قرئ في

الشواذ : ﴿ لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وسمع ذلك في أشعر العرب كقولهم :

فإن لم تكن البراءة أبدت وساعة
ويمتنع حذف النون إذا كان بعده ضمير متصل كقوله :
* فإن لم يكنها أو تكلمه فإنه *

ونحو : لم يكونا ولم تكوني ولم يكونوا لانقراض الجزم أى بتحريك النون
التي كان محلها الجزم في المفرد .

وَتَاءٌ يَتَّقِي مُزَالَ وَالْأَلِفِ
إِنْ كَانَ مَجْزُومًا يُبَالِي يَنْحَدِفُ

وقد تحذف التاء أيضا نحو : تقي يتقى ، كرمي يرمى لغة في اتقى يتقى ،
وكذلك قيل : يتسع كضرب لغة في يتسع ، وأما تخذ يتخذ فمختلف في حذف
فائه ، وبالحدف يقول المبرد ، والأصح أنه لا حذف . لأنه لو كان محذوفاً لبقى
تخذ يتخذ كضرب يضرب ، وليس وزنه الآن كذلك ، فإنه كفرح يفرح .
فهذه ثلاث كلمات وليس في التمام ومن منهن غير أولاهن ، وأما الثانية وللثالثة
فلا وجود لهما في النسخة الآيلة إلى ، والله أعلم .

وتحذف الألف الزائدة في فاعل في مضارع كلمة واحدة وهي : يبالي وذلك إذا
كان مجزوماً فتقول : لم يُبَيِّنْ ، ولم يُبَيَّلْ ولا تُبَيَّلْ أصلها لم تبالي مثل لم تقابل ، ثم
حذفت اللام للجزم ، فبقى لم تبالي ، ثم حذفت الألف تخفيفاً ، وسكن اللام على
غير قياس هذا وليس للتخفيف فيها لازماً .

شأنه ودون بكن على منقولة منقصرأ
فليس فيما قلته منقصرأ
اعلم أنه قد ذكر بعضاً من المحذوفات وأبصر عن أجرى طلباً للاختصار ،

واختصاره في ذلك على قسمين : فبما ذكر الحذف في شيء من مواد الحرف ، فإن كُتفي بذلك إشارة إلى أن ذلك الحرف مما وقع فيه الحذف ، كما هو غير خاف عليك مع ذكر الهمزة والواو والياء ، وكما أنه قد ذكر حذف النون في نحو : لم يك زيد قائماً ، وقد تحذف النون في غيره كما في قول أبي الطيب :

نحن قوم ملجنّ في زى ناس فوق طير لما شخوص الجمال
أراد من الجن حذف نون من فقال : ملجنّ ، وأكثرم يرون جواز هذا اضطراباً ، وقد ذكره بعضهم ، وظاهره إطلاق جوازه ، وكقوله جلّ وعزّ : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَوِّفِيهِمْ ﴾ بتخفيف إن لغة في المشددة ، ولذلك نصب كل ، وقيل : بالعنبر في بني العنبر ، وهذا أشدّ ، وقد ذكر حذف الألف في نحو لم يُبيل ، وقد حذفها لبيد في قوله :

* رهط بن مرحوم ورهط بن المعلّ *

أراد بذلك المعلّ حذف الألف . نعم ، منه ما لم يُذكر فيه من محذوفاته شيء ، وإنما أكتفي مع ذلك بالاعتماد على المنقول ، لأنه محفوظ بالسمع ، فقد تحذف الفاء في قولهم : أف بتخفيف الفاء لغة في مشدّتها ، والباء الموحدة في قولهم ربّ بتخفيف الباء لغة في ربّ بتشديدها ، والحاء المعجمة في بحج بتسكين الخاءين لغة في تشديدها .

فهذه الأحرف المنقول حذفها للتخفيف عشرة ، جمعها صاحب شمس العلوم في شطر بيت وهو قوله :

• أبيعَ خَوْفٌ هنا •

وكله بشطر مجتلب وهو قوله :

• قد أمهر الأعينا •

تأخر ولزجما وورد الحذف في غير هذه الأحرف فقد حذف اللام في لغة بعضهم
 ضعيفة في نحو قولهم : علماء أى على الماء ، فحذف اللام وقد قول في اللامية
 اللام بحذف ذاله ذكره القاموس في تال ثم يمتد إلى ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...

ذكر حذف مقيس

وَالهَمْزُ مِنْ أَفْعَلِ الْإِنْحِدَافِ لَهُ

لَدَى مُضَارِعٍ وَمَا قَدْ شَاكَلَهُ

تحذف الهمزة قياساً مطرداً لازماً ، وذلك في مضارع أفعل كأكرم وأحسن فإنهم قالوا فيه : يفعل بضم حرف المضارعة كَيْكُرِمُ وَيُحْسِنُ ، وقياسه في الأصل يؤفعل ، لأن وزن أفعل مثل دحرج ، فيذنبى أن يكون مضارعه كذلك ، لكنه لما استثقل الهمزتان في نحو : أأكرم أسقطت الثانية منهما تخفيفاً لكثرة ذلك في لسانهم ، وكان القياس قلب الثانية واواً كما مضى في باب تخفيف الهمزة ، ثم حمل على أكرم نحو : يكرم وتكرم ونكرم وما شابهه ، أى شابه هذا المضارع في وزنه نحو : مكرم بكسر الزاء ، لأنه مثل يكرم ومكرم بفتح الراء ، لأنه مثل يكرم مبنياً لما لم ينسب فاعله ، وقد شد من ذلك قولهم : فإنه أهل لأن يؤكرما . وهذا نادر .

وإن بتاءين نحرًا كما افتتح

مضارعٌ فحذفُ تا منه استتبع

إذا كان الفعل المضارع منفتحاً بتائين أى أوله تاءان ، فإن كان التاءان

متحركين فيجوز لك حذف واحدة منهما تخفيفاً ، وهذا شائع فصيح ، وفي كتاب

الله جل وعز كثير ، كما قال سبحانه : ﴿ تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ﴾ أى

تنزل ﴿ وَبِوَيْهٍ يُنَادِيهِمْ لِيَتَّقُوا اللَّهَ يَوْمَ يَكْفُلُ الْأَنفُسَ بِلَا يَأْذَنُ ﴾ أى لا تصكلم .

وإذا اجتمعت ثلاث ناءات فالحذف أولى بأحسن نحو: تتعاركون ، ولا
لبس . وإنما اشترط أن يكون ذلك في المضارع لئلا يدخل الاسم نحو: تتركحس
اسم لسلام ، أو الفعل الماضي مثل : تعاركوأ ، ويشترط أن يكونا متعزكين لئلا
يشمل نحو : تترك وتترى وتتبع .

وَحَذْفُ أَوَّلِ مِنَ الْمُثَلِّينِ فِي

نَحْوِ أَحْسَنْتُ وَبِحَسِّ ضَعْفٍ

يحذف أول المثلين من المدغم الذي تلحق به ناء التضمير أو نونه ، فيجيب على
الأصح فك إدغامه كما سيأتي إن شاء الله .

ويجوز لك حذف أول المثلين ، ونقل حركته إلى الساكن قبله ، وهذا مع
ضعفه يجوز للقياس عليه ، وهو في الماضي أكثر ، نحو: أَحْسَنْتُ وَأَحْسَمًا وَأَحْسَنُ
في قولهم أَحْسَمْتُ وَأَحْسَمْنَا وَأَحْسَمُوا .

سِوَى أَنْ الصِّنَاقَ مِنَ المَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَمِنْ إِلَيْهِ سُوسُ

وفي المضارع أقل نحو : يحسن أي يحسن ، ويكفن الدموع أي يكفنها ،
وهو في الأمر أقل منهما نحو : أمدت الخيل أي أمدته .

وَجَيْدًا ظَلَمْتُ وَقَرْنًا اسْتَعْمَلَا

وَالظَّاءُ وَالنَّافُ بِوَجْهَيْنِ أَجْمَلًا

هذا الحذف جيد في فعلين من باب فرح وهما ظل وقرن ، يظن ويقرن إذا
ولهما الضميران المذكوران اللذان هما الناء والنون ، يقال : ظلمت وظلمت بوجهين
أي بفتح الظاء وكسرها ، وكذلك ظلمنا وظلمنا وظلمنا ، وكذلك
الوجهان في يقرن ويقرى بهما في ﴿ وَقَرْنًا فِي بُيُوتِكُمْ ﴾ أصله اقورن .

وَنُونٌ تَفْعِلَانِ غَنِيْرَ الْمُرْتَفِعِ بِسَبَبِ الْتَفْعِيلِ بِسَبَبِ
أَسْقَطُ وَهَكَذَا لِثَلَاثَةٍ وَضِعَ

نون الإعراب الملحقة بالفعل بعد ألف ثنوية ، أو واو جمع ، أو واو مؤنث ،
فالفعل الملحقة به إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً ، فإن كان مرفوعاً
فالنون تبقى على حالها فتقول : الزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، وأنت
يا هند تضربين .

وإن كان مجزوماً أو منصوباً حُذِفَ النون نحو : إنما لم تضربا ، وهما لم
يضربا ، وعلمت أنفسكم لتضربوا زيدا ، وبأبي الله أن تضربوه ، ومالك يا هند
لم ترحى ، وتعملون وتعملين هما المراد بمثلَي تفعلان

وَنُونٌ جَمْعِ سَالِمٍ أَوْ ثَنْنِيَّةٍ
لَدَى الْإِضَافَةِ التَّزَمَ أَنْ تُنَلِّقِيَهُ
ونون الثنوية ونون الجمع السالم قد يحذفان أيضاً لازماً لدى الإضافة نحو :
ها مكرما عمرو ، ومررت بأخوى بكر ، وهؤلاء ساكنو القرية (والمقيمي
الصلاة) فإن لم يكن إضافة لم تحذف النون كما مضى في باهما .

وَمُطْلَقًا يَجُوزُ حَذْفُ الْأَوَّلِ
إِنْ كَانَ هَذَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ وَوَلِي
يجوز حذف الأول أى حذف نون الجمع السالم إذا كان بعده لام التعريف ،
فإنه يجوز مطلقاً أى سواء فى الإضافة وغيرها ، وأمثال حذفه فى الإضافة
قد مضى .

وأما في غير الإضافة فمن أعظم الشواهد قوله تعالى : ﴿ وَالْمُتَمِيمِ الصَّلَاةِ ﴾
بنصب الصلاة باسم الفاعل .

تنبيه :

ما أتى مخالفاً لما ذكرناه ، فإنه محفوظ بالنقل شاذاً أو لا اضطرار كقوله :

وَلَقَدْ وَدَّعْتُ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ لِلسَّيِّدِ

أراد بنى صدق وقد سمع في الشعر حذف نون نحو : يفعلان رفاً ، وإثباتها

في غيره نادراً أشد .

فصل في الحذف للترخيم

يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى لِلْعَلْمِ
بِحَذْفِ آخِرِهِ كَيْمِ - خَنْعَمِ -

الترخيم في الأصل : ترفيق الصوت وتحسينه ، ومنه : مَنْطِقٌ رَخِيمٌ ، وهو في الاصطلاح : حذف الحرف الأخير من الاسم العلم المنادى مثل : خنعم تقول فيه ياخنعم ، وهو خنعم بن أنمار وأبو قبيلة من معد .

إِنْ عِلْمٌ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
وَمَا مُؤَنَّثٌ بِهَا احْدَفَ مُطْلَقًا

هذا شرط في العلم ، وهو أن تكون حروفه أكثر من ثلاثة ، فإن الثلاثي مثل زيد وعمرو لا يرخم ، ولا يرخم غير العلم ، وإن كان رباعياً فما عداه مثل : قائم ومستخرج ، وقد مضى شيء من أمثال ما يجوز ترخيمه مثل : خنعم وجعفر وزينب ، وسبعاد شيء من ذكر نحو : منصور وعثمان .

هذا وقد يجوز أيضاً ترخيم كل ما آخره هاء التانيث ، سواء كان علماً كطلحة أو غير علم : كعِيسَلَة ، وحروفه أكثر من ثلاثة : كفاطمة ومؤمنة ، أو ثلاثة مثل عدة وهبة ، فكل هذا يجوز ترخيمه بحذف الهاء منه وحدها ، سواء كان ثلاثياً أو أكثر فتقول : يَاهِبَ وَيَاعِدَ وَيَاطْلِحَ وَيَامْسِلِمَ وَيَامُؤْمِنَ . وقال :

* أفاطمَ مهلاً بعد هذا التمدل *

تأنيبه :

قال : هاء التانيث ولم يقل تاء التانيث لثلاثي نحو : أنت و بنت .

وَالْعَجْزُ مِنْ مُرَكَّبٍ مَزْجًا خُزِلَ فِي عِلْمِيَّةٍ وَمُسْنَدًا نُقِلَ

قد سبق أن المركب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : تركيب مزج أو إسناد أو إضافة ، وهو هنا إن كان علماً وتركيبه مزجاً فترخيمه جائز ، وصفة ترخيمه حذف عجزه فتقول في بعلبك ، ومعدي كرب : يا بعل وبامعدي .

وإن كان تركيبه تركيب إسناد فترخيمه منقول قليل ، نقل ذلك سيئويه فيقال في تأبط شراً : يا تأبط .

وأما إن كان تركيبه إضافة فلا يجوز ترخيمه أصلاً لما في غالبه من الالتباس مثل : عبد الله وعبد اللات ، وعبد المزي وعبد الرحمن وعبد الملك ، وغيرهم كثير ، فلا حاجة إلى الإطالة بهم ولا بأمثالهم ، فإنهم ممنوعون من الترخيم ، وفي التصريح بالوجهين الأولين والسكوت عن هذا إشارة إلى منعه فتدبره .

وَاحْدَفِ مَعَ الْأَخِيرِ لَيْفًا زَائِدًا

مُسْكِنًا فِي رَابِعٍ أَوْ مَا عَدَا

ثم إن بعض الأسماء قد ترخم بحذف حرفين :

الأول : إذا كان قبل الحرف الأخير حرف من حروف اللين وهي : الواو

والياء

والالف

الثاني : أن يكون حرف اللين زائداً .

الثالث : أن يكون مسكناً .

الرابع : أن يكون قبله ثلاثة أحرف أو أكثر .

مثل ذلك في مثل : عثمان وعفان وعمران ودينار علم لرجل ، ونحو : منصور

وعصفور ، ونحو : مسكين وبلقيس وسلسبيل تقول : يا عم ويا عمر ويا دين ، وكذلك يا منص ويا عصف ، ومثلها : يا منك ويا بلقي ويا سلسب .

فإن كانت حروف اللين غير زائدة لم تحذف نحو : يا نعتا ويا مستقى ومختار ومستقيم عليين .

وإن كان اللين غير ساكن لم يحذف ، فإذا رخم نحو : كنهوز كسفرجل ومغبر بتشديد الياء قيل يا كنهوز ويا مغبر .

وإن كانت الحروف اللينة دون الرابع لم تحذف أيضا فيقال في نحو : سجاح ورقاش : يا سجا ، ويا رقا ، وفي نحو : سعيد وحبيب ياسعي ويا حبي ، وفي نحو : ثمود ياثمو ، ومن يعرب المرخم إعراب الصحيح قال : ياثمي بالياء وكسر الميم ، لأن الواو لا يكون في آخر الاسم أبدا كما مضى في الإبدال .

إِنْ كَانَ قَبْلَ آخِرِ مُنْهَالًا

وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَا فَتَحًا تَلَا

الشرط الأول قد مضى شرحه في البيت السابق ، وأما الشرط الثاني فهو أن الواو والياء المذكورين أنهما يحذفان ، يستثنى منهما وجه واحد ، وهو إن كانا بعد فتحة ففي حذفهما خلاف بين العلماء ، وحذفهما هو المروي عن الفراء والجرمي ، بخلاف غيرهم من الفتحة وأمثاله نحو : فرعون وفردوس ، ونحو : زميل كقبب بضم بضم اللين وفتح الياء المشددة إن كانا عليين فيقال : يافرعو ويافردو ويازمي ويا قبي .

وعلى رأى الحاذقين يافرع ويا فرد ويازم وياقت

وَشَدُّ صَاحٍ وَاضْطِرَارًا رَخِيمٌ
لَا لِلنَّاسِ قَابِلَةٌ كَتِيمٌ

شد الترخيم في قولهم : باصاح بمعنى صاحب ، وهذا الترخيم في هذه الكلمة شائع كثير شاذ نادر ، فلا يقال في : راكب وقاعد وجالس بلقاع ولبارك وماجال .
وشد أيضاً في الاضطرار ترخيم غير المنادى إذا كان قابلاً للتخيم أن لو كان منادى كقوله :

لَنِعْمُ اللَّيْلَى تَعْمُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بَنِي مَالٍ سَاعَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

ويروى ليلة الجوع ، وأراد طريف بن مالك فرخم للضرورة فقال :

ابن مال .

باب الإدغام

ذكر ساكن المثلين قبل متحرك

وَإِنْ يُسَكَّنْ أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ مَعَ

تَحْرِيكِ ثَانٍ وَصِلَ الْإِدْغَامُ ضَعُفٌ

إذا اجتمع في الكلام مثلان أى حرفان متكرران من حرف واحد ، فإن كان أول المثلين ساكنا والثاني متحركا ، وهما متصلان ، فإدغام الأول في الثاني واجب ، سواء كان في كلمة مثل : قطع وعلم ، ومثل : سكر وخدب ، وأشباهاها أو في كلمتين مثل : لم يعم محمد ، ولم يصنع عمرو ، وقد يمتنع الإدغام في بعض المواطن أشار إليها بقوله :

لَا فِي كَفِيٍّ يُسْرٍ وَلَا كَقَوْ وَلَا

وَلَا لِهَمْزٍ لَمْ يَكُنْ كَسَالًا

إذا كان الحرف الأول مدة وهما في كلمتين ، فهالك يمتنع الإدغام نحو : في يسر وأبو ورش وقالوا : ﴿وَمِنْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ بخلاف ما إذا كان ساكنا ولم يكن مدة نحو : أتوا وهم حامدون ، وبخلاف ما إذا كان في كلمة نحو : مقرو .

ويمتنع أيضا في نحو : قوول لأن الأول عارض بالقلب عن الألف الذي كان في قاول ، بخلاف نحو : مقرو ، فإن واوه غير عارضة ، ولأن باب قوول وزنه فوعل ، فلو أدغم لالتبس بفعل المضاعف العين .

والثالث: أن الهمزتين إذا وقعتا في كلمة، فإن الأولى منهما لا تدغم في الثانية، إلا إذا كانت عين فعل المضاعف اليمين كيف تعرف مثال: سَأَلْتُ يُسْمَلُ وَيَسْأَلُ وَسْئَلٌ فهو مسْئَلٌ ومسْأَلٌ وَيَسْأَلُ، وإن كانت الهمزتان في غير هذا الموضع فقد ذكرناهما في باب تخفيف الهمز.

وَفِي كَتْمُوْبِهِ وَرَبِيَا وَقَلَلَا
وَفَكَ نَهْمَزِي كَلِمَتَيْنِ فُضَّلَا

إذا خفت الهمزة بقلها واوا أو ياء، فإدغام الواو في الواو والياء في الياء قليل، كما قرئ في: ﴿تُوْوِيْ اِيْنِكَ مَن تَشَاءُ مِنْهُمْ﴾ توى إليك بواو مشددة، وفي ﴿مُمُّ اَحْسَنُ اَثَانًا وَرَثِيًا﴾ قرئ ورثيا بياء مشددة، والإظهار في مثل ذلك أحسن وأكثر، وإن كان الهمزتان للساكنة أولاهما في كلمتين فالإدغام قليل أيضا نحو: قرا آية ولا تقرا إنك واقرا أوتيك ونحو ذلك، وقد مضى ذكر هذا أيضا في باب تخفيف الهمزة.

ذكر شكوز الثاني

وَجِهَانٍ فِيمَا الثَّانِي مِنْهُ أَنْجَزَمَا
أَوْ شَكْلُهُ الْأَمْثَلُ أَشْبَهُ بِهِمَا

إذا كان ثاني المثليين مجزوماً أو مشبهاً للجزم ، أى ساكناً سكوناً يشبه الجزم ، فلك فى ذلك وجهان : الفك والإدغام ، وكلاهما نصيحان شامان نحو : لم يردد ولم يرد ، ولم يمدد ولم يمد ولم يشاق الرسول ، وفى آية ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﴾ ﴿ وَلَا تَضَارَّ وَالِدَةَ ﴾ بولدها وفى مشبه الجزم وهو للسكون فى الأمر نحو : اردد وامدد ﴿ وَأَعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ ورُدُّ ومُدُّ ، وغَضُّ الطرف ، وقد مضى ذكر حكم رد ولم يرد فى باب التقاء الساكنين .

وقال فى النظم مجزوماً أو شبه المجزوم ، ولم يقل مجزوماً أو ساكناً لأن الساكن قد يجوز إدغامه ، وقد لا يجوز كما فى تتبع وترك ، واستتبع ونحوه . ويلتزم للفك أيضاً فى موضع واحد وهو فى أفعل به فى التمتع منه نحو : زيد أحبب به ، وعمرو أشدد بقوته ، فهذا لا يجوز إدغامه .

وَقَبِيلَ نُونٍ مُضْمَرٍ أَوْ تَاءَ لَا
إِنْ سَكَنْتَ فَغَيْرُ فَكٍّ أَحْمَلًا

إذا اتصل بالمدغم نون الضمير ، أو تؤه ، وجب فكها فتقول : رددت وأمددت ، ورددنا وأمددنا ، وهن يرددن ويمددن ، ورددن وأمددن على الصحيح .

وأما نحو : امددنا فى الأمر من أمد فالفك فيه قبل دخول الضمير عليه ،

فلذلك جاز فيه نحو: ارددم وامددم وامدوني، وكذلك جاز نحو: ارددي وامددي
ما هند، لأن الثاني في حكم الساكن المشبه الجزم.

وفي كل هذا يجوز الوجهان كما مضى فقول: أمدنا وردنا، وردم وردني
وردى ونحو ذلك، ولربما جاء فيما اتصل به نون الضمير أو تاؤه غير الفك، لكنه
ضعيف خامل، وذلك نحو: أحسّت ويحس بحذف أول السينين كما مضى
في باب الحذف.

وجاء في لغة بني بكر بن وائل وغيرهم ردن ويردن ونحوه بالإدغام والفتح،
وقد زاد بعضهم بعد الإدغام ألفاً مقال: رداً وردانا ونحو ذلك قياساً، لكنه
ضعيف كما مضى.

فإن كانت تاء الضمير ساكنة لم يجب الفك بل الإدغام واجب نحو: هند
مدت وردت ونحو ذلك.

ذكر المتحركين

وَادْغِمْ أَنْ فِي كَلِمَةٍ تَحْرَجُ كَمَا

أَصْلًا وَلِلإِتِّحَاقِ وَلِلْبَسِ افْكِكَا

يجب إدغام الثقلين المتحركين إذا اجتمع فيهما أربعة شروط :

الأول : أن يكون في كلمة .

الثاني : أن يكون تحريكهما أصلياً .

الثالث : أن لا يكون التضعيف للإتحاق .

الرابع : أن لا يجتلب مع الإدغام لبس بوزن آخر . بقي شرط خامس

سند كره إن شاء الله في البيت الذي بعد هذا .

ومثال ما يلتزم الإدغام فيه مثل : رد يرد ، وحن يحن ، فأصل رد ردد يردد

كقتل . وأصل حن حن يحن كضرب يضرب ، لأنه لا شيء من الأفعال

يكون ما كن العين إلا مخففاً بإدغام أو إعلال أو نحوه .

وكذلك ما تصرف من نحو ذلك فتقول : هو راد أصله رادد كفاعل ،

واسترد وارتد في استفعال وافتعل ، وكذلك في اسم فاعلها ومفعولها . والظروف

والميمية وغيرها مما تصرف من نحو ذلك ، ولم يكن مانع يوجب فك الإدغام

كالفاصل في نحو : مردود .

فإن كان التحريك غير أصلي وجب فك الإدغام مثل : أزدَدَ أحمد بفعل

حركة همزة أحمد إلى الدال الأخيرة من اردد ، ونحو : أخصَّصَ الصديق بالكرم

وما أشبه ذلك ، وإن كانا في غير كلمة ، نسيأتى ذكرها .

وإن كان التضعيف للإحق بالإزني وجب ترك الإدغام أيضاً نحو : هيمال إذا
قال : لا إله إلا الله ، ونحو : جليبه فتجلبب ، فهذا لا يدغم لأنه ملحق بفعل
وتفعل ، فلو أدغم لتغير الإحق فانقض العرض .

وإن خشى الابس من الإدغام وجب الفك أيضاً كقوله تعالى ﴿ فاستسئلي ﴾
سُبُلَ رَبِّكِ ذُلَالًا ﴿ بتضمين في جمع ذلول ، فلو أدغم لابس بذل و ﴿ تَزِيحِي ﴾
بِشَرِّ رِي ﴿ محرّكة لثلاث بلبس بفعل بالفتح ، ومثل : حُلْمٌ كعرف لثلاث بلبس بفعل
بالضم ، ومثل : كِلَالٌ كقرب اثلاث بلبس بفعل بالكسر .

فأما الأفعال مثل : شَتَّ يده فهو مدغم مع أنه من باب فرح فلا نه لا اابس
لدلالة المضارع عليه ، فقيل تشل بالفتح وقيل في المصدر شتلا كالفرح .

وَإِن كُنَّ إِذَا الْأَوَّلُ مُدْغَمًا تَلَا

وَأَنْ يَكُونَا وَاقِعَيْنِ أَوْ لَا

هذا هو الشرط الخامس الموعود بذكره ، وهو إن كان أول المثليين المتحركين
قبل حرف مدغم فيه ، أي مدغم في أول المتحركين فهذا يجب فك المتحركين
مثل : فعل المشدد العين في مثل : خصصه ، وجرر أذباله ، ﴿ وعززناها بثالث ﴾
في قراءة بعضهم .

والسادس : أنه إذا كان المثليان المتحركان أول الكلمة ، فإنه يجب فكهما
ووجود ذلك في الأسماء قليل مثل : دون وبير وفي ذلك إجازات هذا تفصيلها .

وَمَنْعُ الْإِدْغَامِ مُرَجَّحٌ لَدَى

الْمُتَكَلِّمِ إِذَا تَمَّ نَحْوُ تَبْرَجْنَ بِحَيْثُ يُبْتَدَى

المصارع الذي اجتمع في أوله تامان يجوز إدغام تائه الأولى في الثانية على
شروط وهي أن لا يكون مبتدأ به في الكلام ، لأنه إن كان مدغماً في الإقداء

وجب أن يحتلب له في اللفظ همزة الوصل فتقول: اتكلم هند بالحق، واتبرجن
تبرج ابتجاهلية الأولى، فهذا ليس هو بالجيد، وإن كان جائزاً فإن كان على إثر
كلام قبله فهذا حكمه.

كَذَلِكَ إِنْ كَانَ بِتَسْكِينٍ وَوَصِلَ
وَإِنْ يَكُنْ ذَا التَّسْكِينِ مَدًّا فَاحْتَمِلْ

إن كان متصلاً بكلام قبله، فإما أن يكون الحرف الذي قبله ساكناً أو
مفتوحاً. فإن كان متحركاً فلا لبس في جواز الإدغام فيه نحو: أنت تكلم بالحق،
وإن كان ساكناً فالساكن إما أن يكون مدة أو غيرها، فإن كان غيرها فالإدغام
وكسر اللساكن لالتقاء الساكنين قليل نحو: ﴿هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا﴾ أجاز ذلك
الجعبري ومن وافقه.

وإن كان الساكن مدة فالوجهان جيدان نحو: ﴿وَلَا تَبْرَجُنَّ تَبْرَجَ
الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ و: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾.

وَإِنْ بَقَاءُ بَيْنِ ابْتَدَى ماضٍ فَلَا
مَنْعَ وَمَكَ نَحْوِ حَى اشْجَلَا

إذا كان الماضي أوله تاء، فإدغامه جائز، سواء كان مبتدأ به في الكلام
نحو: تتابع وتمازكوا، تقول فيه: اتابع وatarك بالإدغام إن شئت ويحتلب في
أوله همزة الوصل.

وأما نحو: حى فهو ما كان من فعل كفروح، وهو طأى العين واللام،
فيجوز لك فيه للعك وإدغامه هو الأصل نحو: حى الرجل، وعى، وحى وعى
ونحو ذلك.

وَجَوَزُوا الْإِدْغَامَ فِي بَابِ انْتِجَحَ
وَلَمْ تَسْكُنْ مَاؤُهُ عَلَى الْأَصْحَحِ

إذا كانت عين الفعل تاءً فيجوز لك أن تدغم التاء في التاء ، وترك الإدغام هو الأكثر والأشهر ، ومثال ذلك نحو : انتجح واختلاف في الفعل المدغم . فقال قوم : تبتقى على سكونها فتقول استتر بسكون السين وتشد يد التاء ، وهذا رأى ضعيف لنقل الساكنين فيه فالنطق به متعسر أو معذّر على قول آخر كما صرحنا به في باب التقاء الساكنين ، وعلى الأصح فالقاء من الفعل متحركة كالسين من استتر المدغم .

وفي تحريكه وجهان :

الوجه الأول : فتح السين في الماضي والمضارع ونحوهما فتقول : سَتَرَ يَسْتَرُ ، وكان هذا الوجه إنما نقل فيه حركة المدغم إلى ما قبله ، فتأمل ذلك وقس عليه . والوجه الثاني : تقول فيه : سِترَ وَيَسْتَرُ بكسر بينهما وكأنهما إنما كسر لالتقاء الساكنين ، فهذا الكسر عام في جميع تصرفات الفعل المدغم ، بخلاف الفتح كما ضبطته لك .

وَمَا فِي يَمْضِرٍ قَدْ مَاتَلَهُ
أَوْ نَحْوَهُ فَالْفَتْحُ وَالْإِدْغَامُ لَهُ

إذا التقى مثلان في كلمة والثاني منهما ضمير أو نحوه فالفتحة هو الأصل ، لأنه يشبه الكلمتين ، والإدغام جائز نحو : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مِنْكُمْ ﴾ ، و ﴿ مَا سَلَّمَ فِي سَقَرٍ ﴾ بالإدغام في قراءة أبي عمرو ، وكذلك قرأ بعضهم : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ و ﴿ تَكُونِي بِهَا جِبَاهُهُمْ ﴾ بالإدغام في الكل ، والمراد بنحو المضمرة

ما أشبهه كفرون الوقاية ، كقراءة : ﴿ مَا مَكَتْنِي فِيهِ رَبِّي ﴾ فكل ذلك أصله نحو : مفاسككم ، وسلككم ، وأعيننا ، وجباهم ، ومكنتي ، ولا يخفى ذلك إن شاء الله .

وَفَكَّ نَقْلًا مَا ادَّغَامُهُ لِاضْطِرَارٍ
وَاسْتَفْبَحُوا مَا لِاضْطِرَارٍ اِزْتِكَابِ

قد ورد فك الواجب إدغامه من المثليين المتحركين مثلاً نحو : أَلِ السقاء ، كفروح إذا تغيرت رائحته ، ونخنت عينه إذا كثرت دمعها ، وليس في القاموس في لخت عينه غير الإدغام ، وقد ورد فك الإدغام في الاضطراب وهو قبيح كقوله :

مَهَلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرِبْتَ مِنْ خَلْقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَنْوَامٍ وَإِنْ ضَنَنْوَا

وَمَعَ كِلْمَتَيْنِ ذَا أَجْزٍ إِذَا
تَحْرَكَ وَالْإِنْفِصَالُ نَبِيذًا
ذا إشارة إلى الإدغام . فإنه جائز في المثلثين المجتمعين في كلمتين إذا اجتمع
فيهما أربعة شروط :

الأول : أن يكونا متحركين .

الثاني : أن لا يكون بينهما فاصل .

وذكر الثالث والرابع في قوله :

وَأَمْتَع إِذَا شُدَّ أَوَّلُ وَفِي

تَابِعِ سَكَنٍ لَيْسَ مَدًّا إِذَا أَصْبَحِي

الثالث : أن لا يكون الأول مشدداً ، فإن كان كذلك فهو ممنوع .

الرابع : أن لا يكون ما قبل الأول منهما ساكناً ، فإن كان كذلك فترك

الإدغام مصطفي أي مختار إلا إذا كان الساكن مدة فالإدغام جائز . ومثال

الجائز إدغامه مثل : ﴿ طَبِيعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ﴾ و ﴿ إِلَّا

آلَ لُوطٍ ﴾ و ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . مَلِكٌ ﴾ .

فإن كان المثلثان غير متحركين ، فإما أن يسكن أولهما وقد مضى ذكر

لزوم إدغامه ، وإما أن يسكن الثاني نحو ضرب ابنك ، فهذا لا يجوز إدغامه ،

فإهمال ذكره دلالة على عدم جوازه ، وأن لا يكونا ساكنين لأنه إذا اجتمع

الساكنان فلا بد من تحريك أحدهما إن كانا صحيحين ، أو حذف أحدهما إن كان

مدة . وقد مضى من ذكر هذا في بابيه ما فيه كفاية .

واشترط في الثاني : أن لا يكون بينهما فاصل لأنه إن كان بينهما فاصل
كالعنوانين في نحو : عمدٌ دعماً هجرأ فالإدغام ممتنع .

وفي الثالث : أن لا يكون الأول مشدداً فإن كان كذلك امتنع الإدغام
و : ﴿ قِيمٌ مِيمَاتٌ رَبُّهُ ﴾

وفي الرابع : أن لا يكون ما قبل الأول ساكناً غير المدّ نحو : ثوب بكر
و ﴿ خذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾ فهذا يختلف فيه كما مضى ذكره

وَنَزَكَ الإِدْغَامَ مَعَ الهمزة اتبِعْ
بَابُهُ عَلَى الفَصِيحِ مُتَمَنِّعٌ

إذا كان اللذان في كلمتين هما همزتين متحركتين فالإدغام في ذلك قليل ،
والفصيح ترك الإدغام نحو : قرأ أحمد ، وقرأ إبراهيم ، ونحو ذلك وإن شئت
بتخفيف الهمزة في ذلك فقد مضى في بابه مستوفى .

فصل في إدغام المتقاربين

وَجَوِّزُوا الإِدْغَامَ إِنْ تَقَارَبَا
مَخْرَجًا أَوْ وَصْفًا يَكُونُ نَائِبًا

الإدغام في الحرفين المتقاربين جائز أى غير لازم غالباً ، وإلا فقد يلزم فى بعض المواطن كما سننبه عليه فى موضعه إن شاء الله

ومعنى تقفى تقارب الحرفين فى المخرج ، أن كل صوت ماقوظ به لا بد له من موضع يخرج به منفرداً به عن غيره ، ولو لم تكن كذلك لما تميزت الحروف بعضها من بعض ، ولما علم الفرق بين الحروف المتولف الكلام منها ، وبين غيرها من الأصوات المهملة : كالأصغير والنحنحة وغيرها .

وإذا صح أنه لا بد لكل حرف من مخرج فلا لبس فى أنه إذا تعددت المخارج يجب أن يكون بعض مخارجها أقرب إلى بعض من بعض .
وكذلك قد يكون يقارب الحروف بالصفات فقط ، فيكون ذلك مثل تقارب المخرج وقد أفردنا للمخارج والصفات باباً نذكره إن شاء الله مسة كلاماً بعد هذا الباب .

وَمَا لَدَى الْمُثَلِّينِ الإِدْغَامُ انْعَدَمَ

لِأَجْلِهَا فَالْمَنْعُ هَا هُنَا أَيْ

لا لبس فى أن إدغام المثلين أو كد من إدغام المتقاربين ، وعليه فإن الإدغام إذا كان ممتنعاً فى المتماثلين فهنا أوجب أن يكون ممنوعاً ، وقد مضى ذكر موانع إدغام المتماثلين ، ولتعلم أن الإدغام إما أن يكون ممنوعاً هنالك مع الكل فهو هنالك كذلك ، وإما أن يكون هنالك ممنوعاً مع بعضهم فهو ممنوع هنا على رأى من رأى المنع هنالك ، وجائز مع من أجاز ذلك .

ومثال ما يجب المنع فيه فهو إذا كان بينهما فاصل فإن الدال تدغم في التاء مثلاً نحو : أحمد تبرا من الكافرين ، ولا يجوز الإدغام في نحو : زيد تعلم العلم لوجود الفاصل :

أو يكون الأول مدغماً نحو : فلان رد شهادة فلان ، بخلاف : ﴿ وشهد شاهد من أهلها ﴾ فإنه مدغم لوجود المانع .

أو كان ممنوعاً مع بعضهم كما إذا كان قبل المدغم ساكن صحيح نحو : ﴿ عند ذى العرش سبيلاً ﴾ فهو ممنوع مع من منع إدغام نحو : ﴿ خذ العفو وأمر ﴾ وذلك لأنه إذا ادغم التقى في الكلمة ساكنان : أولهما صحيح ، وروى عن الفراه إجازة الإدغام في نحو ذلك ، وحمل قوله على الإخفاء .

وامتنع هنا في كلمة إن حذراً

إخفاء أصل الحرف كينلاً بفكره

قد سبق أن إدغام المثنيين في كلمة يمدح إذا كان ثم أبس بالوزن ، وإدغام المتقاربين يمتنع أيضاً حتماً إذا خشي على المدغم أن لا يبقى عليه دليل لئلا يخفى أصله ، فإزالة أصالة الحروف مع اللبس أولى ، ومثال ذلك نحو : صِفْوَانٌ وقِفْوَانٌ ، فلو أدغمت النون في الواو لما بقي عليها دليل في اللفظ ، وكذلك في نحو : بِنِيَانٌ . وكذلك لو أدغمت النون في الراء من نحو : زَنَرَةٌ كقصره . أى لبسه الزنار لما جاز ، ولو بقي من زنر مثل : قرطاس وسرحان أقيم زنران وزران بترك الإدغام لوجود المانع ، بخلاف نحو : اضاربوا واظلم واذا كرر ﴿ ومحبون أن يظربوا ﴾ فإن إدغام ياء تقع وتفاعل في الفاء مقيس إذا كلن فاء الكلمة مما يجوز إدغام الياء فيه إذا لا بس في ذلك .

وكذلك جاء افتعل وقد مضى شيء من ذكره في الإبدال، وسيعاد شيء من ذكره أيضاً إن شاء الله .

وكذلك انقل نحو: اتحى أصله اتحمى، ثم لم أعلم أنه لا يفرق بين تفاعل وتفاعل، وبين ما في أوله التاء مما يشابههما من الأوزان، مثل: تفعال وتقول وأخواتهما فتقول: تدرج وأدرج .

وأما غير تفاعل والملحق به وانقل فلا يقاس إذغام المتقاربين فيه لشمول اللبس في الكلمة، وقد جاء ودّ في: ودّ مع تميم، وهالك تفصيلاً تفسر به هذه الأصول .

وَقَلَّ إِدْغَامُ ذَوَاتِ الْخَلْقِ لَا

فِي أُدْخِلِ فِي الْهَمْزِ وَالْهَائِ وَيَحْتَظَلَا

الحروف الخلقية ستة: الهمزة والهاء، والعين والحاء مهملة، والعين والحاء معجمتين، وسابمها الألف ومخرجه بعد الهاء أو قبلها على خلاف سياتي إن شاء الله .

واعلم أن أصل الإدغام في الحروف الخلقية قليل في التماثلين، فكيف بالتقاربين فلا شك أنه أقل، ومع وجوده في التقاربين فلا يدغم الحرف الأعلى في الحرف الذي أدخل منه في الخلق لثلاثي هرب من الثقل إلى ما هو أنزل منه، لأن الحرف كلما كان أكثر دخولاً وهدأ كان النطق به أصعب، ولذلك احتجج إلى تخفيف الهمزة، ولذلك كان تخفيف الهمزة بغير الإدغام أكثر في التماثلين .

ولا يدغم في الهمزة غيرها من حروف الخلق، لأنها أدخل وأثقل من الجميع، ولا تدغم هي في غيرها من الخلقية اكتفاءً بمقتضاها، مما قد مضى من الزجره،

وأما الألف فلا لبس في أنه لا يكون مدغماً في شيء أبداً ، لأنه لا يمكن أن يكون متحركاً قيدغم فيه ، ولا يمكن أن يكون هو مدغماً في شيء أبداً لأنه لا بد أن يقلب المدغم إلى جنس المدغم فيه .
وإذا قلب الألف فقد تحول عن كونه ألفاً إلى ما هو مقلوب إليه ، وذلك ظاهر وهذا تفصيل لهذا الإجمال :

فِي الْعَيْنِ وَالْحَاءِ وَالْهَاءِ وَحَا فِي الْعَيْنِ

وَالْعَيْنُ فِي الْحَاءِ مَعَ الْعَكْسَيْنِ

الهاء تدغم في حرفين : وهما العين والحاء مهملتين ، وذلك لتقارب مخرج الحرفين حتى وقع الاختلاف في أيهما أقرب مخرجاً إلى الهاء ، فقال قوم : العين إلى الهاء أقرب فقول : **نَبِيٌّ عَلَى كَكْرُمٍ نَبَاهَةٌ فَهُوَ نَبِيٌّ** .
وقال آخرون : الحاء هو الأقرب إليها ، فهي مدغمة فيه نحو : **وَجْهٌ حَاتِمٌ كَكْرُمٍ وَجَاهَةٌ** ، أي صار وجهياً ، وأما الحاء فهي قد تدغم في العين مهملتين فتقلب عيناً نحو : **(فَنَ زُحْرَحَ عَنِ النَّارِ)** في قراءة أبي عمرو .

وأما العين المعجمة فهي تدغم في الحاء المعجمة أيضاً نحو : **فَرِغَ خَيْرُهُ** ، وأما قوله : **مَعَ الْعَكْسَيْنِ** فالمراد بالعكس الأول إدغام الحاء في العين معجمةين نحو : **اسْلَخَ غَنَمَكَ** ، والعكس الثاني إدغام العين في الحاء مهملتين نحو : **دَعَا حَكَمَكَ** ، وإنما جاز ذلك لتقارب المخرج ، فقد قيل : الهاء ثم العين ثم الحاء مهملتين ثم العين ، ثم الحاء معجمةين ثم العين ، ثم الحاء معجمةين ، وقيل : الهاء ثم الحاء ثم العين مهملتين ثم الحاء ثم العين معجمةين ، وسيعاد شيء من ذلك إن شاء الله .

وَالْحَاءُ مِنْ عَيْنٍ وَهَاءٍ يَضُمُّ

مِنْ بَعْدِ حَاءٍ وَنَحْوِ نَحْمٍ أُضْمَفُ

إذا كان بعد الحاء المهملة عين مهملة أو هاء فإنهما يقلبان حاء مهملة ، وكان هذا إنما هو هرب عن إدغام الخلق في الأدخل منه مع احتياجهم إلى تخفيفه بالإدغام ، فلو أدغمت الحاء في الهاء لكان هرباً من ثقيل إلى أنقل منه ، ولا يخفى ما في هذا من الشذوذ ، لأن الإدغام يجب أن يقلب فيه الأول إلى الثاني وعكس هذا ظاهر ومثاله نحو قواهم في اذبح عتوداً : إذ بحتوداً وفي اذبح هذه إذ بحتأزه ، وكل هذا ضعيف ، والعتود كجعفر الجولي من أولاد المعز ، وأضف من هذا أيضاً قلب العين والهاء إذا اجتمعا حاءين إن كانت الأولى منهما عيناً محم ومحاء ولواء في معيم ومع هو لاء .

وَالكَّافُ فِي الْقَافِ وَعَكْسًا أُذْخِلَا

وَالجِيمُ فِي الشَّيْنِ وَفِي الْقَافِ قُلَادًا

الكاف يدغم في القاف وبالعكس ، أي القاف في الكاف ، وهذا يدغم كثيراً كما قرأ به أبو عمرو المازني في قوله تعالى : ﴿ يَرْزُقْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ﴿ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ ﴾ ونحوهما ، وضابط ذلك في قراءة أبي عمرو هو أن يكون بعد كاف الضمير ميم كما في الأمثال : أوفون نحو : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّتْ كُنَّ ﴾ في سورة القمر ، ولا يدغم عنه نحو : ميثاقكم مما قبل الحرف الأول ساكن ، ولا نحو : يرزقك لعدم ما بعد الكاف .

ومنه الشروط كلها في القراءة لأبي عمرو ، ولا تلزم في العربية . ومثاله في

الكلمتين نحو: ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ و: ﴿ يُخْرِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ و: ﴿ فِيهَا يُفَرِّقُ كُلَّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ .

ومثال إدغام الكاف في الناف: ﴿ وَيَجْمَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾ ﴿ مَلَنُوا لَيْتَنَكَ قَبْلَةَ تَرْضَاهَا ﴾ وقد مضى في التأسيس ذكر الاختلاف فيما قبله ما كن صحيح نحو: ﴿ يَمْجِبُكَ قَوْلُهُمْ ﴾ و: ﴿ هُدْنَا إِلَيْكَ ﴾ قال ونحو: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ وما أشبه ذلك ، وقد تدغم الجيم في الشين قليلا ، وليس في القرآن منه إلا موضع واحد وهو: ﴿ كَزَّزْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ وقد سمع إدغام الجيم في التاء شاذًا قليلا ، وقرئ به في القرآن في موضع واحد وهو: ﴿ مِنْ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ .

وَتَاءٌ وَثَا دَالٌ وَطَا أَوْ أُعْجَمًا

فَبَعْضُهَا فِي بَعْضِهَا قَدْ أُدْغِمَا

التاء المثناة الفوقية ، والتاء المثلمة ، والدال والطاء أهمل أو أعجم ، فهما ذال وطاء ، فعلاك سعة أحرف فمدغم بعضها في بعض ، فالتاء في مثل: ﴿ اتَّارَكَ ﴾ أى تدارك و: ﴿ اتَّقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ أى تشاقلتم و: ﴿ إِذَا رَأْتُمْ فِيهَا ﴾ أى تدارأتم و: ﴿ يَحْبُونَ أَنْ يَطْمَرُوا ﴾ أى يتطهروا و ﴿ وَإِذْ كَرَّ ﴾ أى تذكر ، واظلم أى تظلم وفي كلمتين نحو: ثبت دافع أو طاهر أو ذا كن ر ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ و ﴿ أَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ﴾ .

والتاء في خمها نحو: حدث تابع أو دافع أو طاهر أو ذا كن أو ظامر .

والدال في خمها أيضا نحو: بعد تابع أو ثابت وإلى آخرها .

والطاء في خمها أيضا نحو: غاطط تابع أو ثابت ، وإلى آخرها .

والذال المعجمة في الخمس أيضاً نحو : ﴿ إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾ إِذْ دَخَلُوا
﴿ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ ﴾ وإلى آخرها .

والظاء المعجمة في الخمس أيضاً نحو : غلظ تابع أو ثابت وإلى آخر الأمثال
فهي ظاهرة .

وَفِي صَفِيرٍ أَدْعَيْتِ وَقَدَّالٍ

فِي الضَّادِ وَالشَّيْنِ وَفِي الْجِيمِ انْقَلِ

تلك الأحرف الستة قد ضم أيضاً في ستة أخرى ، ثلاثة منها حروف الصفير
وهي : الزى والسين والصاد ، وفي الشين والضاد المعجمة ، وينقل ذلك في الجيم
شاذاً وأمثالها نحو : ﴿ يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ أى يتسمعون ، ﴿ وَيَا أَيُّهَا
الزُّمَرُ ﴾ أى التزمل ، ونحو : اصنّع واشرف واضجر أى تصنّع وتشرف وتضجر
وفي كلمتين نحو : ﴿ كَلِمَاتٍ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴾ ، ﴿ وَأَنْبَتَ سَبْعَ سَنَابِلٍ ﴾ ،
﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ، ﴿ لَهْدَمْتُ صَوَامِعَ ﴾ ، ﴿ فَضَجَّتْ جُلُودُهُمْ ﴾ ،
﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ ونحو : لا يثبت شر أو ضر إن شاء الله .

وفي النساء المتلثة نحو : ورث زيد أو سعد أو صالح أو شاكر أو ضارب ،
وفي الدار نحو : بعد زيد أو سعد إلى آخر الأمثال .

وفي الظاء مبهمة نحو : غلظ زيد أو سعد ، وإلى آخرها والذال معجمة نحو :
نبد زيد أو سعد ، وإلى آخرهم .

والظاء معجمة نحو : غلظ زيد أو سعد وإلى تمامها .

وَدُو الصِّفِيرِ فِي سِوَاهُ يُحْظَرُ
وَالسِّينُ فِي الشِّينِ وَعَكْسًا يَنْدُرُ

حروف الصفيير لا تدغم في سواها من الحروف لثلاث تذهب فضيلة الصفيير ،
ولكن تدغم في نفسها وهي ثلاثة كقوله جل من قائل : ﴿ إِذَا الْنُفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾
ونحو : قبس زاهر ، ونحو : تعزز سعد أو صالح ، ونحو : خصص زاهر أو سعد .
وقد جاء قليلاً إذا إدغام السين في الشين نحو : ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾
والعكس أي إدغام الشين في السين : ﴿ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ سِيمِيلاً ﴾ ولا ثاني
للثنين في القرآن .

وقد أبوا إدغامَ يَوْمَ شَفَّ ضَرَ

إِلَّا الَّذِي مِنْ قَبْلُ فِي الْإِبْدَالِ مَرَّةً

الياء مثناةً تحتية ، والواو والميم والشين معجمة ، والفاء والضاد المعجمة ،
والراء مهمله ، سبعة أحرف مجموعها يوم شف ضر ، فهذه السبعة الأحرف لا تدغم
فيها يتاربها لما فيها من الزيادة التي بها تفضل غيرها .

فضيلة الياء والواو واللين والميم الغنة ، والفاء التأنيف ، والضاد الاستطالة ،
والراء للتكرير ، فلا يدغم الواو في الميم ولا العكس مع تقاربهما في المخرج ،
ولا الياء في الجيم ولا الشين ، ولا الشين فيهما مع تقاربهما .

وقد أدغم الجيم في الشين قليلاً مرة ، وقد تدغم في الضاد ستة أحرف هي :
الفاء والdal وأخواتها نحو : ﴿ بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْتَهُ ﴾ وقد ذكرنا هذا ، والضاد
لا تدغم في هذه الأحرف أبداً ، والراء قد يدغم فيها الفون كما سيأتي إن شاء الله
وهي لا تدغم فيه .

نعم وقد استثنى الناظم من ذلك نوعاً واحداً وهو ما ذكر من إدغام الشيء من هذه الأحرف في باب الإبدال والمراد بذلك إدغام الواو في الياء إذا سكن السابق منهما، وكان لازماً، ولا يكون ذلك إلا في كلمة نحو سيّد وميت، أصله سيود وميوت، وذلك محتمل فيه لخبر التثنية، بخلاف نحو: صور وبوي وهويه يهواه.

وبخلاف ما في الكلمتين نحو: مررت بغلامي ورش وبدغم للياء والواو في مثل: اتعد واتمر أيضاً.

وَفِي الشُّذُوزِ الْفَتْحُ كَافٍ وَانْتَهَى

أَنْ لَا تُزِيلَ إِطْبَاقَ حَرْفٍ مُطَبَّقٍ

قد جاء إدغام بعض الحروف المذكورة شاذاً فهو محفوظ بالنقل كما جاء في قراءة بعضهم: ﴿ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ و ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ و ﴿ يَخْشِفُ بِهِمْ ﴾ ونحو ذلك.

وأما الحروف المطبقة فإنها إذا أدغمت وجب على الأنصح إبقاء الإطباق منها نحو: ﴿ لَيْنٌ بَسَطَتْ بِدَكَ إِلَيَّ ﴾ و ﴿ طَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ونحو: احفظ ذلك، واحفظ ثانياً، ونحو: اقتص زيداً، ونحو ذلك وترك الإطباق فيه قليل.

وَاللَّامُ إِنْ يَسْكُنُ أَجْزُ أَنْ يُدْعَمَا

فِي كُلِّ شَمْسِيٍّ وَفِي الرَّاءِ بُعْتَمَى

الحروف قيمان: قسم منها يسمى بالشمسية، وللقسم الآخر يسمونه في اصطلاحهم بالحروف القمرية، فالحروف للشمسية أربعة عشر حرفاً، والقمرية

كذلك . وضابط الحروف الشمسية أنها ما تدغم فيه لام التعريفية ، وقد جمعها بعضهم في أوائل الكلام من هذا البيت :

شغالى سفا تز هفت زرق ظلمة رمت طرفها نحوى فى ضم ذى تما
والحروف القمرية ما لا تدغم فيه أل التعريفية ، وقد جمعها بعضهم فى أوائل هذا البيت :

الإبل وهل سرورى خبير حديث من جل عن فوادى غمة قد كستها
وكان تسميتها بالشمس والقمر من تسمية الكل باسم الجزء ، وذلك لأن
لام الشمس مدغمة وضدها لام القمر ، وأمثال شرح هذا البيت سند كرها إن
شاء الله فى هذا البيت الذى سيأتى وهو :

وَضِدُّهُ النُّونُ وَكُلًّا مَعَ أَنْ

خَتَمَ وَبَاقِي اللَّيْمِ وَالْفَاءُ ادْخَلَ

اعلم أن لللام الساكنة هى التى قبل الحروف الشمسية إما أن تكون لام
أل التعريفية أو غيرها ، فإن كانت هى فالإدغام واجب حتماً نحو : الشكور
واللطيف ، والسريع والثابت ، والصادق والزكى ، والظاهر والراءف ونحو :
الظاهر النبى الداعى الضيفم الذى التائب .

فإن كانت غير لام التعريف فالإدغام جائز ، والإظهار أحسن إلا مع الراءف .
نحو : ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ فالإدغام أكثر وأحسن ، قيل ولم يسمع فى القرآن إلا كذلك
وفى البواقي إدغام بعضها أحسن من بعض ، فأقر بها إلى الحسن : الطاء والذال ،
والقاء والصاد ، والزاي والسين ، وبعدها البطاء والثاء والذال ، ومن بعدها الضاد
والشين . مجتمعين ، وذلك لأن هذه الحروف كلها تخرج من طرف اللسان
كاللام إلا الضاد . وأدغمت لأنها امتطالت لرخاوتها إلى مخرج اللام .

وكذلك الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء وفتتح ذلك في النون ، كما روى عن سيبويه يقول : إن النون تدغم في الياء والواو واللام والراء ، ولا يدغم شيء من هؤلاء في النون ، وينبغي أن يكون اللام كذلك ، والأمثال نحو : هل طلب زيد ، وهل تمر علينا وكذلك إلى آخرها فذلك ظاهر ، والباء الموحدة تدغم في الميم نحو : ضرب مالك ، وفي الفاء نحو : كتب فارس .

وَالْقَاءُ فِي مَا افْتَعَلَ ادْتَمُوا

إِنْ كَانَ مِمَّا الْقَاءُ فِيهِ يُدْغَمُ

إذا كان فاعل من الحروف التي تدغم فيها القاء ، فبجائز لك أن تدغم القاء في الفاء ، والأصل في الإدغام أن يدغم الأول في الثاني ، لكن لما امتنع نحو : اتعم واتلم واتجر في نحو : استمع واضطم واضطر قيل فيها : استمع واطلم واضطر واطلم ، وازهم واصنع ، واذكر ونحوها من الأمثال بحسب ما مضى ذكره من الأحرف التي تدغم في القاء إلا الجيم ، لأنه منقول لا يقاس عليه ، وبمعهم يستثنى هنا الشين أيضاً .

وَالْقَاءُ فِي الْعَيْنِ يَقِلُّ وَاطَّجَعَ

تَقَالاً وَفَكَ إِذْ ذَكَرُوا نَزْرًا وَقَعُ

إدغام ناء افتعل في العين قليل إذا كانت العين من الحروف التي تدغم فيها القاء نحو : ﴿ فَإِذَا هُمْ بِمِخْصَمُونَ ﴾ بفتح باء المضارعة ، أصله يختصمون وقرئ ﴿ أفن يهدي كمن لا يهدي ﴾ بكسر الهاء وتشديد الذال ، أصله يهتدى ، فلما أدغمت القاء التقى ساكنان ، فكسر أولها وهو الهاء وقد مضى نحو ذلك في إدغام المثمنين .

وقد ذكرنا فيه وجهين ، والوجهان أيضاً هنا حاصلان ، وبقية الأمثال نحوه :
ارتزق واقتسم ، واعتزوا واقتضب ، واعتذر واقتطف ، وما أشبه ذلك ،
وقد جاء إدغام الفاء شاذاً معقولاً في أطجـع يطجـع فهو معنـج ، وشذوذـه
من وجهين :

أحدهما : أن فاء ضاد معجمة لأن أصله اضطجع وقد سبق أن الضاد لا تدغم
في غيرها .

والثاني : أنه إذا أدغم فاء افتعل في فائه ، وقد ذكرنا أنه الأصل ، لكنه
مهمل محافظة على الحروف لثلاث بقع من ذلك لبس ، وهذا الإدغام هو الأنصح
في موضع ، وهو في افتعل من الذكر بذال معجمة نحو : ﴿ وَاذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾
أصله اذذكر فأدغم الدال في الذال كما مضى أن الدال تدغم في الحروف التي تدغم
فيها التاء ، وقد جاء اذذكر بالفك لكنه قليل .

وليس الإدغام كذلك في كل ما أوله ذا معجمة ، فلو صيغ افتعل من الدال
المعجمة لقليل إذ دل بالفك ، وكان الإدغام فيه لا يمتنع أيضاً .

وَالنُّونُ سَاكِنًا مَعَ اللَّغَوِيِّنَ فِي

وَيُوقَىٰ وَبَقَاءُ غُنَّةٍ قَدِ اصْطَفَىٰ

للنون الساكن والتقوين يدغمان في الواو والياء لزوماً ، وبقاء غنة النون
أصح ، وسيأتي تفسير الغنة إن شاء الله في باب مخارج الحروف ، وأمثالها نحو :
﴿ مَنْ يُوْمِنْ ﴾ ، ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا ﴾ ونحو : ﴿ وَبَرِّقَ يَجْمَلُونَ أَصَابِمَهُمْ ﴾
﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا ﴾ ونحو : ﴿ مِنْ رَاقٍ وَمِنْ وَاوٍ وَنَحْوِ : ﴾ غَشَاوَةٌ
﴿ وَلَهُمْ ﴾ ، ﴿ لَكِنُودٌ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَلِكَ لَشُهَيْدٌ . وَإِنَّهُ ﴾ وقرأ خلف بالإدغام في
الواو والياء من دون غنة توضيح .

وقد أجمعوا على ترك الإدغام في نحو : صفوان وقنوان وبنيان لثلا يقع من ذلك لبس بالمضائف وقد مضى ذكر هذا الاستثناء .

وَأَدْغَمَا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ فَاحْكُمَ
بِالْمَكْسِ وَالْفُتَّةِ فِي مَنْ أَلْزَمَ

للنون الساكنة أو القنوين يدغمان في اللام والراء لزوماً بغير غنة على الأصح نحو : ﴿ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ إِلَّا تَنْصُرُوهُ ﴾ ونحو : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ونحو : ﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ . ﴿ كَلَّا لَأَنَّهُمْ عَنِ رَبِّهِمْ ﴾ ونحو : ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ﴾ و ﴿ نَمْرَةً رَزَقْنَا ﴾ وقد قرئ في نحو هذا بغنة في القرآن بنظمه ، وهي لغة جائزة صرح بذلك صاحب نهج الدمامة في قراءات الثلاثة ، ويدغم القنوين وللنون الساكنة بغنة لازمة في الميم والثوب ، نحو : ﴿ مِمَّنْ مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ مَّذْجٍ ﴾ ونحو : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ ﴿ نَهُمْ عَلَى بَيْئَةٍ مِّنْهُ ﴾ ونحو : ﴿ فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ ﴾ ، ﴿ عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ ﴾ ونحو : ﴿ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ و ﴿ لَوْلَمْ تَسْسَهُ نَارٌ ، نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ .

توضيح :

وقد وقع إدغام النون في الميم بغير غنة في : ممّ وعمّ ونحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ ، ﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا ﴾ ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ ﴾ ولم أجد من صرح بجواز ترك الغنة في

غير ذلك .

وَمَعَ حُرُوفِ الْخَلْقِ كُلِّ يَظْهَرُ

وَمَعَ مُعْجَمِيهِ الْإِخْفَاءِ يَبْزُرُ

الذون الساكنة والتنوين يجب إظهارهما قبل الحروف الحلقيّة، أى لا يدغمان،
ولسكن لا يجب تبيينهما، فمثاله عند الهمزة: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ ﴿وَيَسْأَلُونَ عَنْهُ﴾،
﴿كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾ وعند الهاء نحو: من هاجر، ومنها وعنها
﴿وَيَسْأَلُونَ عَنْهُ﴾ و ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ .
وفي الخاء نحو: ﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ و ﴿نَارَ
حَامِيَّةٍ﴾ .

وفي العين نحو: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ﴾ و ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
و ﴿صُمُّ بِكُمْ عُمَى﴾ .
وفي الخاء نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ ﴿وَالْمُخَنَّفَةُ وَالْمَرْقُودَةُ﴾
و ﴿يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ .

ومع اللين نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ﴾ و ﴿فَسَيُفِضُونَ
إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ ﴿فَيَبْدَلُ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ .
وقد جاء الإخفاء نزرًا أى قليلاً مع معجميه ، أى مع المعجمين من الحروف
الحلقيّة وهما العين والحاء .

وغير ما مضى له الإخفاء استمر

إلا لدى الباء وفى الإبتداء مرّة

الذى مضى اثنا عشر حرفاً منه الحروف الحلقيّة ستة ، والتي قبلها ستة ،

يجمعها قولهم : يرملون ، وبني ستة عشر حرفاً منها : الباء الموحدة ، وقد مضى ذكرها في باب الإبدال أن النون الساكنة ، والتنوين يقلبان قبلها ميماً خالصة نحو : ﴿ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ وَأُنذِرُهُمْ ﴾ ومن بعد ، وقد جاء شنباء بإظهار النون ضعيف ، وبقي للإخفاء خمسة عشر حرفاً ، وقد جمعها أبو البقاء علي بن عثمان ابن القاصح في وابل كلم ، هذا البيت فقال :

تَلَامُ جَادِرْدُ كَا زَا وَسَلُّ شَدَا صَفَا ضَاعَ طَيْبُ ظَلِّ فِي قَرَبِ كَلَا

والإخفاء هو بين الإظهار والإدغام ، لا تشديد معه ، وقد رتب ابن القاصح بيته في هذه الحروف على ترتيب توالي الحروف الألفية وأمثالها نحو : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا بِرِضَةِ آلِكُمْ ﴾ و ﴿ إِنْ يَنْفَعُوهَا يُعْفَرُوا ﴾ و ﴿ جَنَاتٍ تَجْرِي ﴾ ونحو : ﴿ مِنْ تَمْرَةٍ رِزْقًا ﴾ و ﴿ لَوْلَوْ أَنَّ مَنَشُورًا ﴾ و ﴿ جَمِيعًا نَمَّ ﴾ ونحو : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ ﴾ و ﴿ مَا نَجَّيْنَاكُمْ ﴾ وشيئا جنات وهكذا إلى آخر الأمثال فلتنصر إذ لا لبس .

وَجَائِزٌ فِي النُّونِ إِنْ حُرِّكَ مَا

بِلَزْمٍ فِيمَ سَاكِنًا مَدَّغَمًا

النون إذا كان ساكناً فإنه يدغم لزوماً في حروف : يرملون كما مضى ، وإنما الاختلاف في بقاء الفنة أو زوالها على حسب ما مضى من القول ، فإن كان النون متحركاً فالإدغام في حروف يرملون جائز ، أي غير لازم ، والاختلاف في إثبات الفنة أو ذهابها كالاختلاف السابق في اللنون للساكن ، وكفى بذلك عن إعادة التفصيل .

ولا لبس في أن الإدغام مع اجتماع النون من باب المثلين ، وأمثال إدغام اللنون المتحركة في الحروف الخمسة نحو : أحسن يوسف أو راشد أو محمد أو لطيف أورد ، وفي اللنوين من اجتماع المثلين نحو : نحن نحسن وقد مضى بابه .

فمئل

وَاحْكُمُ بِإِخْفَاءِ الَّذِي إِنْ يَدْعِمُ
أَدَى لِسَاكِنَيْنِ مَمْنُوعَيْنِ ثُمَّ

ثم إشارة إلى موضع الاجتماع، ومعنى اشتراط أن يكون الساكنان ممنوعين أى ممنوع اجتماعهما ، فإن بعض المواطن قد يجوز فيه اجتماع الساكنين ، وذلك إذا كان قبل الساكن الأول حرف مد نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ وفى: ﴿أَتُمَجِّدُونِي﴾ بتشديد النون ، قد التقى الساكنان مرتين ، لكنهما التقيا على الشرط الجائز به التقاؤهما ، وقد مضى هذا فى باب التقاء الساكنين .

ومثال ما لا يجوز التقاؤهما فيه إذا كان الأول منهما حرفاً صحيحاً ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ مع المماثلين ، وفى المتقاربين نحو: ﴿عِنْدَ ذِي الْقَرْشِ سَدِيدًا﴾ و ﴿لِيَبْعُثِ شَأْنَهُمْ﴾ و ﴿بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ وما أشبه ذلك ، فكل هذا قد روى فيه الإدغام ، وهو متأول بالإخفاء عند المحققين ، لأن النطق به مدغماً مقعماً .

ومعنى الإخفاء هنا أن يضعف حركة الحرف حتى تكون قريباً من السكون ، ولا يذهبها بالسكوية لثلاثاً يجتمع الساكنان على غير حدهما ، وهذا يشتمل باب افتعل المدغم تاؤه فى عينه ، فإن الفاء تبقى ساكنة كما هو الأصل ، وأجاز ذلك بعضهم كما ذكرنا فى باب افتعل ، مع إدغام نحو : استتر وافتتح ، والصحيح أنه لا يمكن السكون فى ذلك ، وليس هنا موضع إخفاء الإدغام ، واكن فيه ثلاثة وجوه أخرى قال فيها :

وَالنَّزْلُ وَالْكَسْرُ وَالِاخْتِلاَسُ حَلٌّ

فِي النَّأِ إِذَا مَا أُدْغِمَتْ نَاءٌ افْتَعَلَ

إِذَا أُدْغِمَتْ نَاءٌ افْتَعَلَ فِي عَيْنِهِ ، فَلَاك فِي فَاءِ افْتَعَلَ ثَلَاثَةٌ وَجْوه :

الوجه الأول : النّقل ، وهو نقل حركة الفاء إلى الفاء فتقول في افتعل : يفتعل
واختصم يختصم قتل يقتل وخصم يختصم بفتح القاف والحاءين وحذف الهمزة
من الماضي فيهما ، وفي افتعل واختصم فعلى ما لم يسم فاعله وقتل وخصم بضم
القاف والحاء .

وهذا النقل هنا مثل النقل في مثل نحو : يمد ويحن بضم الميم وكسر الحاء ،
أصله يمدد كينصر ويحنن كيضرب ، فلما أدغما نقلت حركة العين إلى الفاء ،
وكذلك نحو : عض يعض .

والوجه الثاني : كسر فاء افتعل مطلقاً لالتقاء الساكنين ، نحو : قتل يقتل
وخصم يختصم بكسر القافين والحاءين وقد مضى ذكر ذلك .

والوجه الثالث : هو أن يختلس في الفاء حركة الكسرة على نحو : ما ذكرناه
في التقاء الساكنين فتأمله ، وقد أجاز بعضهم وجهاً وهو السكون الخفض وهذا
وجه ضعيف خامل :

باب مخارج الحروف وصفاتها

أَمَّا بِأَفْصَى الْخَلْقِ أَوْ بَعْدَ الْأَلْفِ
لِلنَّهَارِ أَوْ مَعَهَا كِلَاهُمَا أَلِفٌ

اعلم أن الحروف العربية كلها ثمانية وعشرون ، لا يوجد حرف أصلي غيرها ،
والتاسع والعشرون هو الألف ، ولا يكون الألف حرفاً أصلياً في شيء من المواطن
أبداً ، وإنما هو موجود بالقلب عن غيره أو لإشباع الفتحة كما سيعاد إن شاء الله
في موضعه .

ولا خفاء في أن الألف هو في الحقيقة مدة لا يمكن تحريكها ، ولا بيان
تسكينها ، فهو مخالف للأصول كلها بذلك ، ولتعلم أن الحروف منها ما هو في الفم
ومنها ما هو أقل دخولاً وأدخلها الحروف الخلقية ، ثم ما يليها على الترتيب حتى
تنتهي إلى الحروف الشفوية أي الخارجة مما بين الشفتين .

وقد جرى علماء هذا الفن في اصطلاحهم على تقديم الألف في الذكر ،
ثم ما يليه على الترتيب ، ولكنني وجدت في غالبها كثيراً من الاختلاف بين
العلماء الأسلاف ، وسأذكر إن شاء الله طرفاً مما وجدته من اختلافهم في ذلك .

فاعلم أن الحروف الخلقية بالألف سبعة ، منها ثلاثة مخرجها من أفصى الخلق
وهي على الترتيب: الهمزة ثم الهاء ثم الألف ، هكذا عند سيديويه ، وذهب الأخفش
أن الألف مع الهاء لا قدامها ولا خلفها ، ويجب أن يكون قبلها وهي بعده
في قول آخر .

وَوُسْطَهُ لِأَمِينٍ وَآخِثًا وَاعْكِسًا
وَالْفَيْنُ وَآخِثًا أَوْلَا وَاعْكِسًا

ووسطه أى من وسط الحلق مخرج العين ثم الحاء مهملقين، وقيل بالعكس،
أى يقدم الحاء على العين فى ترتيب الخارج ، وأما مخرج الفين والحاء المعجمتين
فهما من أول الحلق، أى مما يلي الفم من الحلق ، والفين أدخل فى الحلق من الحاء
وبعضهم يعكس ترتيب ذلك فىقول : الحاء أدخل من الفين .

وعلى حسب هذا الاختلاف وقع اختلاف ترتيبهم فى نظمها ، فجعلها بعضهم
على الترتيب فى أوائل شطر بيت وهو قوله :

* أخى هاك علما حازه غير خاسر *

ويروى أن ناظمه أبو البقاء بن القاصح ، وواقفه الشاطبي فى باب مخرج
الحروف فى قوله فى أول البيتين اللذين جمع فىهما الحروف كلها على ترتيب
مخارجها فقال :

* أهاع حشا غا وخلا قهارى *

كما وقد جمعها من قبل على حسب ترتيب آخر فقال :

* ألأهاج حكم عم خالية غفلا *

وقيل أدخل الحروف العين
فالحاء فالهاء فحنا ففين

هذا القول يروى عن الخليل ، فإنه كان يقول : إن مخرج العين المهملة هو
أقصى مخرج الحروف الحلقيّة ، وبعد العين جاء مهملة ، وبعد الحاء مخرج الهاء ،
وبعد الهاء مخرج الحاء المعجمة ، ثم النين ، وأما الهمزة والألف فقد جعلها مع
الواو والياء .

وَالْقَافُ مِنْ أَقْصَى الْأَسَانِ وَالْحَنْكَ

مِنْ فَوْقِ أَوْ عَنِ اللَّهَاءِ لَمْ يُفَكَّ

مخرج القاف هو أول مخارج الفم مما يلي الحلق ، واختلفوا من بعد ذلك فقال قوم : إن مخرجه من أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى ، هذا على قول الأكثرين وهو ظاهر من الشاطبية .

وقال الخليل ومن وافقه : إن القاف لهوية أي مخرجها من اللهاة ، وهي اللحمة المشرفة على الحلق ، وأما الحنك بالتحريك فهو باطن أعلى الفم من داخل ، وهو دون اللهاة ، ويسمى الأسفل من طرف مقدم اللحيين حَنَّكَ بالتحريك أيضاً .

ومعنى أنه لم يفك عن اللهاة أي لم يفصل عنها إلى الحنك كما هو في القول الأول .

بِلِيهِ كَافٌ وَشَجِي وَسَطُ الْأَسْنِ

وَالهَمْزُ وَالْحَنْكُ وَالْجِيمُ إِنْ يُقَدَّمُ حَسَنٌ

مخرج الكاف من حيث مخرج القاف ، والاختلاف في خروجه من الحنك أم من اللهاة كالاختلاف في القاف ، ولا يبعد عندي أن تكون الكاف هي أول مخارج الحنك ، وأما الشين المعجمة والجيـم والياء المثناة التبعثانية فمخرجهن من وسط اللسان والحنك وترتيبهن في المخارج على ما هن عليه من الترتيب في كلمة شجي .

وقال بعضهم : إن مخرج الجيم قبل مخرج الشين وهو ظاهر الشاطبية .

لِلضَّادِ أَقْصَى حَافَةِ الْأَسْنِ إِلَى
وَلَاءِ الْأَضْرَاسِ تَدُنْ تَطَوَّلًا

الضاد المعجمة مخرجها من أقصى حافة اللسان ، وبسبب تطويل إلى ما يليها من
الأضراس ، ومعنى حافة اللسان بتشديد الفاء أى جانبه ، وتخفيف للقاء فى النظم
للضرورة جوائز كثير .

واللسن بالضم أصله لسنٌ بضمين جمع لسان : ككتاب وكتب ، ثم
خفف بتسكين ضم اثنانى كما سيأتى إن شاء الله ، واحتلفوا من أى حاذى اللسان
مخرج الضاد فتويل من اليمنى وتويل من اليسرى .

وَالْجِيمُ وَالشَّيْنُ وَالضَّادُ لِلشَّجَرِ
مَعَ بَعْضِهِمْ وَالْيَا مَعَ أَحْرَفِ أُخْرَ

الجيـم والشين والضاد معجمتين مخرجهن واحد على قول الخليل ، وهو شجر
القم بالتجريك أى مفرجه ، وترتيبها معه : الجيم ، ثم الشين ، ثم الضاد .
وأما الياء المثناة من تحت فهى على قوله لا موضع لها هنا ، واكلها مع مخارج
أحرف آخر ، وعمى أن نذكرها فيما بعد إن يسر الله انا ذلك .

وَاللَّامُ دُونَ الضَّادِ حَتَّى الْأَسَلَةِ
وَفَوْقَ ذَا أَوْ نَيْسَتِ الْخَاصِلَةَ

قد اختلفوا فى مخرج اللام : فذهب قوم أنه من دون مخرج الضاد المعجمة
إلى طرف اللسان ، وله ما فوق ذلك أيضاً أى ما يليه من الحنك الأعلى ، أو إلى
هذا ذهب الشاطبى ومن وافقه ، وبعض المصنفين ، وانتقد عليه شارحه فقال : واللّام

ابتداء على ما قاله سيبويه من الضاحك إلى الثانية ، إلا أن الضاد يخرج من بين الأضراس وحافة اللسان .

واللام يخرج من فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية لا من نفس الأسنان . وحافة اللسان وجميع علماء هذا الفن على ما ذكر سيبويه ، والمصنف خالفهم كما ترى وليس بصواب انتهى .

فَأَرَاهُ فَالْنُونُ وَذَا يَنْحَرِفُ
لِلظَهْرِ وَانْتَرْتِيبُ قَدْ يَخْتَلِفُ

ودون مخرج اللام على الترتيب مخرج الراء ، ودون مخرج الراء مخرج للنون وفي النون انحراف إلى الظهر أى ظهر اللسان ، وقد يختلف ترتيب مخرج هذه الثلاثة فتيل : الراء ، ثم اللام ، ثم النون .
وقيل : اللام ، ثم النون ، ثم الراء ، وقيل : النون ، ثم اللام ، ثم الراء فهى ثلاثة أقوال .

وإذا فرغتها تفتهى إلى تسعة لأنها مسطح ثلاثة فى ثلاثة ، فافهم المطلوب .

أَوْ طَرَفًا ثَلَاثِيًّا وَمِنْهُ مَعَ
عُلْيَا الثَّنَائِيَّا طَا وَدَالُ تَا شَرَعُ

ثلاثها يعنى : اللام والراء والنون ، فمخرجهن طرف اللسان مع قطرب والجرمى والبراء ومن وانهم .

ومنه : يعنى من طرف اللسان ومن الثنائيا العايم مخرج الطاء والدال والهاء على الترتيب ، وأما معرفة الثنائيا من غيرها من الإنسان فهذا هو كما ذكره .

واعلم أن للإنسان اثنتين وثلاثين سنا ، نصفها في الفك الأعلى والباقي في الأسفل فمنها : الثنايا أربع من قدام ، اثنتان من فوق واثنتان من تحت ، وتليها الرباعيات ، أربع من فوق وتحت في يمين ويسار ، ومثلها بعدها الأنياب ، ومثلها بعدها الضواحك ، ومثلها بعدها النواجذ ، وباقي فهو الأضراس .
وبعضهم أسقط النواجذ فتكون الأضراس سبعة عشر .

وَقِيلَ مَعَ أَصْلِ الثَّنَايَا الطَّرْفَا
قَدْ أُعْطِيَتْ وَتَأْوُهَا طَاءٌ قَفَا
الطاء والذال معجمتان والطاء المثناة من فوق وهي الأحرف المذكورة في البيت السابق .

قال بعضهم : مخرجها من طرف اللسان ، ومن عليها الثنايا ، وهو القول المذكور في البيت السابق ، وهو ظاهر الشاطبية ، وقال : مخرجهن من طرف اللسان ، وأصول الثنايا وقدم في الترتيب التاء بعد الطاء وأخر الذال .

لِلصَّادِ وَالسَّيْنِ وَزَايِ أُعْجَمَا
مَعَ الثَّنَايَا طَرْفُ الْأَسْنِ أَنْتَمَى
الصاد والسين مهمتان والزاي المعجمة مخرجهن من الثنايا وطرف اللسان ، وكلام البيت ظاهر وترتيبهن على ترتيب ذكرهن في العظم .

وَالظَّاءُ مَعَ ذَالٍ وَثَمَا مُثَلَّثَةٌ
لِلطَّرْفَيْنِ أَوْ هِيَ أَحْرَفُ اللَّثَّةِ
الظاء والذال المعجمتان ، والشاء المثلثة مخرجهن من الطرفين أي من طرف اللسان وأطراف الثنايا .

وقال الخليل : هي لثوية أي مخرجهما اللثة ، وهي ما حـرل اللسان ، وأما ترتيب مخرجهن فهو على ترتيب ذكرهن في البيت .

ويذكرُ الصِّفِيرَ بَعْضُهُمْ هُنَا

أَوْ بَعْدَ ضَادٍ لِصِفِيرٍ حَسَنًا

ثم إن بعض العلماء يذكر أحرف الصغير بعد ذكر الظاء والذال والهاء المثلثة . وأحرف الصفيـر هي : الصاد والسين مهملتين ، والزاي وهذا هو ظاهر الشاطبية .

وأما الخليل فإنه ذكر أحرف الصغير بعد ذكر الضاد المعجمة ، وترتيبها عنده على الترتيب السابق لا غير ، أي في ترتيبه الصاد ، ثم السين ، ثم الزاي كما مضى .

وَاللَّامُ ذَاتِي تَلِي الثَّاءَ وَمُضِمًّا

فِي قَوْلِ ذَا وَالنُّونُ وَالرَّاءُ اتِّبَاعًا

في قول ذأ أي في قول الخليل ، فإنه يقول : اللام والنون والراء ذلقية ، أي مخرجهما من ذلق اللسان ، وهو حده وترتيب مخرجها عنده كما في البيت ، لكنه ذكرها في ترتيب الخارج بعد مخرج الظاء والذال والهاء المثلثة .

وهذا صفة ترتيبها على قول الخليل قال : الجيم والسين والصاد شجرية ، لأن مبدأها من شجر للقم أي مفرجة ، والصاد والسين والزاي أصلية ، وأسلة اللسان مستدق طرفه هكذا في رواية شمس العلوم عنه .

وقدم بعضهم : الزاي قبل السين في الرواية عنه قال : والطاء والذال والهاء نطمية ، لأن مبدأها من النطع بالكسر ، وكعب وهو ما ظهر من القار الأعلى ،

وفيه آثار كالتحزير ، والظاء والذال والطاء لثوية ، وقد مضى ذلك على حسب رواية شمس العلوم .

وحكى بعضهم عنه أن الطاء المثلثة بين الظاء والذال ، قال : اللام والنون والراء ذلتية هكذا ترتيبها عنه في الشمس ، وحكى بعضهم عنه فقال : الراء واللام والنون ذلتية وقد مضى الاختلاف في هذه .

لِفَاءِ بَاطِنِ الشَّفَاهِ أَوْ تَمْحُصِ

تَمْحُصًا وَأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا الْفَوْقَ خَصَّ

الفاء قال الخليل : مخرجهما من باطن الشفاه وهو الأحسن عندي ، ولذلك قدمته في النظم .

وقال غيره : إنها تخص باطن الشفة السفلى ، وهي المراد بقولنا : تمحصًا ، وأنها أيضاً من أطراف الثنابا العليا ، وقول الخليل أظهر وللثاني ظاهر أيضاً وإيس بضعيف .

وَبَاءٌ وَمِيمٌ وَوَاوٌ وَهَذَا صَدْرٌ

مِنْ بَيْنِ مَا لِلشَّفَاهِ أَوْ مَا قَدْ ظَهَرَ

الباء الموحدة ، والميم والواو مخرجهن من بين الشفاه على قول الأكثرين ، وبمضهم قد صدر الواو ، أى جعل مخرجه أول مخرج هذه الثلاثة الأحرف ، والباء بعده والميم بعد الباء .

وقوله : أو ما قد ظهر إشارة إلى قول الخليل أن مخرج الباء والميم من ظاهر الشفاه ، ولم يقل ذلك في الواو ، وإلى إفراده عنها في هذا القول أشار بقوله :

وَالْوَاوُ لَا إِظَاهِرٍ بَيْنَ لِهَوَا
وَالْيَاءِ وَبَعْدَ الْأَيْفِ التَّهْمَزِ اخْتَوَى

قال الخليل: الواو والياء والألف والهمزة هوائية ، إذ هي من الهوا لا يتعلق بها شيء ، وأكثر علماء هذا الفن على خلافه وموافقة سيبويه وهو الصحيح ، وروى بعضهم تأخير الياء إلى بعد الهمزة كما ذكره صاحب شمس العلوم . وبالجملة فقد ذكرنا لك أيها الناظر من أقوالهم ما فيه كفاية ، فتأمله تجد منه مناك ، وتصفحة فإن كنت ممن يطلب ذلك تجد فيه غناك ، ولا ندعى حصر أقوالهم مع ذلك ، فقد نبهناك على مواضع خلاف لم نذكرها ، ولربما أعرضنا عن مواضع آخر ننبه عليها .

كما روى عن الفراء أنه خالف سيبويه في موضعين :

أحدهما : أنه جعل الفاء كالبا ، والميم من بين الشفتين .

والثاني : أنه جعل مخرج الباء والواو واحدا ، فعلى هذا فهو من بين الشفتين

أيضا ، وعلى قياس قول آخر فهو من ظاهر الشفاه أيضا فتأمل ذلك .

ذكر الحروف المتفرعة

وَمُخْرَجِ الْحَرْفِ الَّذِي يُفْرَعُ
مُفْرَعٌ وَقَدْ مَضَى الْمُفْرَعُ

معنى التفرع هنا أن يكون الحرف مشرباً شيئاً من صوت حرف آخر ، أو منجوراً به إليه ، فيكون ذلك الحرف فرعاً للحرفين الخارج من بينهما ، فهو مفرع منهما ، وقد يكون أقرب إلى أحدهما من الآخر قليلاً وقد مضى شيء من ذكر الحروف المتفرعة ، فلم يحتج الناظم إلى إعادته هنا .

وذلك مثل الهمزة المستهلة بين بين ، فإنها تكون بينها وبين الألف ، أو بينها وبين الواو ، أو بينها وبين الياء ، فتلك ثلاثة مخارج .

والرابع : المال فمخرجها بين الألف وبين الياء .

والخامس : إشماء الصاد شيئاً من لفظ الزاى إذا كان بعده دال مهملة .

والسادس : إشماء الجيم الساكن قبل الدال المهملة زائياً .

والسابع : إشراب الشين المعجمة الساكنة قبل الدال المهملة شيئاً من صواب الرأى أيضاً .

وَاللَّامُ بَعْدَ مُطَبَّقٍ يُفَخَّمُ
إِنْ فَتِحَا أَوْ سُكِّنَ الْمُقَدَّمُ

ثم شرع هنا من الحروف المتفرعة التي لم يسبق لها ذكر في التصييدة ، واتعلم أن هذا كله غير لازم ، ولكنه جائز ومنه : ما هو فصيح كثير ، ومنه ما هو ردىء ضعيف ، فمن ذلك لللام المقحمة ، وهي فصيحة ومقروء بها ، وتفخيمها يجوز إذا كانت هي مفتوحة ، وقبلها حرف إطباق مفتوح أو ساكن .

وحروف الإطباق : الصاد والضاد ، والطاء والظاء ، نحو : ﴿ أَصَلَاتُكَ ﴾
تَأْمُرُكَ ﴿ و ﴿ ضَلَّالًا مُبِينًا ﴾ و ﴿ وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ ﴾ و ﴿ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ ونحو :
﴿ يُصَلُّونَ ﴾ و ﴿ مَطَّلَعٍ لِلْفَجْرِ ﴾ و ﴿ يَظْلَنَ رَوَاكِدَ ﴾ .

وصفة تفخيم اللام كما هو موجود في اسم الله إذا كان قبله فتحة أو ضمة ،
نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

وكانخفيف اللامُ إن تشدداً

وَالخُلْفُ إن بِالفِ فَصْلٍ بَدَا

سواء كان اللام المتخفم مخففاً كما مضى ، أو مشدداً نحو : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ ﴾
و ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ و ﴿ مَنْ ضَلَّ ﴾ ونحو ذلك ، واختلفوا إذا كان قبل
لللام ألف نحو : ﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ ﴾ و ﴿ أَنْ يَصَالَحَا بَيْنَهُمَا ﴾ و ﴿ فَصَالَا
عَنْ تَرَاضٍ ﴾ وما أشبه ذلك .

وَفَتْخَمِ اسْمِ اللَّهِ حَقْمًا غَيْرَ مَا

بِكَسْرَةٍ أَوْ جَرَّةٍ تَقْدَمَا

ترقيق لفظة الله بعد الكسرة أو الجرّ واجب ، ليسهل النطق بها ، لموافقة
الجرّ نحو : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ أو الكسرة نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ وفي غير ذلك واجب
تفخيمها ، فبعد الفتح نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وبعد المدة : ﴿ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾
وبعد الضمة نحو : ﴿ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ أو بعد الرفع نحو : ﴿ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ ﴾ أو النصب
نحو : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا ﴾ وهكذا .

والراء له الترفيق إن يُكسَر رَجَحَ
وبعد كسره أو سُكُونِ الياء سَنَحَ

الراء إذا كان مكسوراً فإنه يرقق عند أكثر العرب ، وللترفيق ضد الفتحيم ،
والترفيق ضرب من الإمالة وأمثاله نحو : كريم : ﴿ عَلَىٰ مَرُورٍ ﴾ .

وقد يجوز ترفيقها إذا كانت بعد كسرة أو ياء ساكنة نحو : ﴿ يَبْشُرُكُمْ ﴾
و ﴿ مِرَاجًا ﴾ ونحو : ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ ، ﴿ وَحَيْرَانٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ ومعنى سَنَحَ أى
عرض قليلاً كما هو في قراءة ورش .

وإذا كانت الراء ساكنة بعد الكسرة فترفيقها أكثر من ترفيق المتحركة
مثل : شِرعَة ، ومِرية ، وشِرذمة ، وفرعون ، واستغفر لهم .

ذَانِ بِالِاسْتِعْلَاءِ بَعْدُ امْتِنَاعًا

أَوْ سَاكِنًا مِنْ بَعْدِ كَسْرِ وَقَعًا

ذان إشارة إلى المرقق بعد الكسرة أو بعد الياء للساكنة ، فإنه إذا كان
بعد الراء حرف استعلاء فالترقيق ممنوع نحو : ﴿ مِنْ كَلِّ فِرْقَةٍ ﴾ وقرطاس ،
وبالمرصاد ، والصراط ، و ﴿ وَعَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ ونحو ذلك .

وكذلك إن كان حرف الاستعلاء ساكنًا بعد الكسرة : كالشعر ، والسحر
والذكر والصهر وما شابه ذلك ، فكل ذلك ممنوع ، وقد جاء في قراءة
ترقيقها بعد الخاء الساكنة نحو : ﴿ إِخْرَاجًا ﴾ ورقق بعضهم ﴿ كَلِّ فِرْقٍ
كالطود العظيم ﴾ .

وَالسَّبِقُ إِنْ بَعِضُ وَإِنْ يُفْصَلُ فَلَا
وَقَبْلَ كَسْرَةٍ أَوْ الْيَاءِ حَلًّا

إذا كان السبب السابق المحتلب لترقيق الراء طارضاً أو منفصلاً ، فلا يتقدم به
وعروضه نحو : ﴿ إن امرؤ ﴾ ، ﴿ وقالت اخرج ﴾ على قراءة ورش بأن الخاء
لا تمنع ونحو : افرح واشرح في الأمرين إذا ابتدأت به لإسقاط التعريك ،
والهمزة في الوصل فهي بذلك عارضة .

وكذلك إذا انفصل بين الكسرة والراء بكونهما في كلمتين ، وإن كانت
الحركة أصلية نحو : ﴿ بأمر ربك ﴾ و ﴿ ليحكم ربك ﴾ وقد يجوز ترقيتها قبل
الكسرة أو الياء قليلاً نحو : ﴿ ردف لكم ﴾ و ﴿ وسيع كرسيه ﴾
و ﴿ لا شرقية ولا غربية ﴾ ونحو : قرية ومرمر .

وَقَلَّمَا نُحْمَ حَرْفُ الْأَلِفِ
وَالْأَنْفُ مِنْهُ غِنَّةُ الذُّونِ الْخَفِيِّ

قد رفع عن سيبويه بأنه جعل الألف المنفخمة من الحروف المستحسنة ، وذلك
منقول عن أهل الحجاز ، ومعنى تفخيمها أن ينحى بها شيئاً قليلاً إلى الواو .

وذهب بعضهم إلى أن رسم الصلوة والزكوة والحيموة بالواو لأجل ذلك
وأما غنة الذون الساكن ، الخفي غير المظهر ، فنخرجها من الألف ، ويدل على ذلك
أنك إذا أمسكت أنفك لم يحصل لك ذلك .

ذكر الصفات

جَهْرٌ وَرِخْوٌ وَانْفِتَاحٌ وَاسْتِغْفَالٌ
صِفَاتُهَا وَمُصَمِّتٌ وَالضُّدُّ وَالْإِ

الحروف منها مجهورة ومنها رخوة ، ومنها منفتحة ، ومنها مستغفلة ، ومنها مصممة ، ولهذا الصفات المجموعة في هذا البيت أزيداد يذكرها في للنظم إن شاء الله مرتبة على ترتيب ذكرها في هذا البيت ، وهو معنى قوله والضد والرأى خذ ضد هذه الصفات متواليها على تواليها هنا .

فالجهر ضده الهمس ، والرخوضه الشديد ، وعلى حسب ذلك يكون كما سنبينه إن شاء الله في كل موضع .

لِلْهَمْسِ كَسْفٌ شَخْصُهُ حَمَّتْ وَفِي
أَجَدَتْ كَتَقَطَّبِ بِالشَّدِيدِ اعْتَرَفِ .

الهمس في أصل اللفه هو الصوت الخفي ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ .

وسميت هذه الحروف مهموسة لضعف الاعتماد عليها عند خروجها ، وجريان النفس معها .

بخلاف الحروف المجهورة ، فإن الجهر في أصل اللفه للصوت الشديد ، ولقوتها وقوة الاعتماد عليها ، ومنع جري النفس معها سميت مجهورة .
والحروف المهموسة عشرة هي : الكاف والسين ، والفاء والشين ، والحاء والصاد مهملة ، والهاء والحاء ، والياء والثلاثة ، والفاء المنقوطة من فوق .

قال بعضهم : وإذا أردت امتحان الحروف فكررهما سراً كان مشبعة مع الحركات أو غير مشبعة ، نحو : عا عا عا ، أو غو غو غو ، أو إي إي إي إي ، **وَجُ اجُّ جُّ جُّ** فإنك إذا اعتبرت ما تجذب جريان الصوت ، ولا يجرى النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد ، وسكوت الصوت بخلاف الهموسة فإن النفس يجرى معها .

والحروف الشديدة ثمانية هي : للهمزة والجيم ، والدال المهملة ، والغاء المثناة من فوق ، والكاف والفاء ، والطاء المهملة ، والباء الموحدة ، وضد الشديدة هي الرخوة بثلاث الراء ، أي الهمزة المهملة .

وتعتبر شدة الحروف بأنك إذا نطقت به فأسكنته لم يجر الصوت معه ، والرخوة بخلاف ذلك .

والفرق بين الشديدة والجهر ، أن المجهورة يعتبر معها عدم جري النفس ، ويعتبر في الشديدة عدم جري الصوت .

قال العلماء : ويعتبر في امتحان الشديدة بإسكانها فإنها لو حركت والحركات أبعاض الواو والياء والألف ، وفيهن رخاوة لحركات الحروف الشديدة إلى الرخاوة لشدة اتصالها بها .

وَبَيْنَ شِدَّةٍ وَرِخْوَةٍ بَلْ عُمَرُ
وَأَخْلَفْتُ فِي وَائِي وَبِالْمَدِّ اشْتَهَرْتُ

النون واللام والهمزة مهملة ، والميم والراء المهملة خمسة أحرف ، وهي بين الشدة والرخاوة ، وإنما وصفت بذلك لأنها إذا نطق بها لا ينتجس الصوت كما شديدة ، ولا يجرى معها كالرخوة .

واختلفوا في ثلاثة أحرف هي : الواو والألف والياء فذهب قوم إلى أنها من التي بين الشدة والرخاوة ، وقال آخرون : إنها من الحروف الرخوة وهو اختيار الشاطبي ، والأكثر على التناول الأول وجمعها في قولهم : لم يروّعنا . وقال في اللغاموس : والحروف الرخوة سوى لم يروّعنا انتهى .
والظاهر أن عدم استثنائه لحروف الشدة سهو أو غلط في النسخة الآيلة إلى
فإنه أعلم .

وهذه الثلاثة المختلف فيها التي هي : الواو والألف والياء تسمى حروف المدّ أيضاً . ومعنى تسميتها بذلك ظاهر ، فإن الألف لا يكون أبداً إلا مده ، وأما الواو والياء فإن كانا ساكنين بعد حركة من جنسهما فدما ظاهر ، وقد أشربهما بعضهم شيئاً من المدّ بعد الفتح ، ولذلك أجاز بعضهم الإدغام في نحو : ثوب بكر وجيب بكر .

وليس مراده الإخفاء مثل : ﴿ خذِ الْقَفْوَ وَأْمُرْ ﴾ وحكى عن ورش أنه مدّها بعد الفتح في نحو : سوء وثيء ، وأقول إن هذا المدّ المروي عنه به إنما هو إشراب شيء من المدة ، وإلا فلو كانت بعد الفتح مدة صريحة لتمحض الألف فتأمل ذلك .

وَمُطْبِقِ ضَادٍ وَظَاً أَوْ أَهْمِلاً
وَوَصَفُوا قَطَّ خُصَّ ضَغَطَ بِاعْتِلاً

الحروف المطبقة أربعة هي : الضاد والطاء معجمتين ، وكذلك مهملةين فهما الصاد والطاء ، وسميت مطبقة لانطباق اللسان عند خروجها على ما حاذاه من الحلق ، والمنفتحة بخلافها ، وسميت منفتحة لانفتاح ما بين اللسان والحنك عند خروجها .

قال سيديويه : لولا الإطباق في الصاد لكانت سيناً وفي الطاء لكانت تاء
أو دالاً ، وفي الظاء لكانت ذالا معجمة ، ولخرجت الضاد المعجمة من الكلام ،
لأنه لا شيء من موضعها .

وحروف الاستعلاء سبعة وهي : القاف والظاء والخاء المعجمة والصاد والضاد
والغين المعجمة ، والطاء وما عدا هذه الأحرف فهي مستقلة لأن الاستعلاء ضده
الاستفال ، وسميت هذه السبعة مستعلية لأن اللسان عند النطق بها يستعلي ،
ولكن لا إلى حدّ الانطباق إلا في حروفه ، والمستقلة ما لا يرتفع اللسان عند
النطق بها ، بل ينخفض إلى قاع الفم .

وَمَذَلَقَ بِجَمْعِهَا مِنْ نَفْسِهِ

واللّين كالمُدِّ لَدَى وَايِ شِهْرِ

الحروف المذاقة ستة : الميم واللام ، والفاء والنون ، والباء الموحدة والراء
المهجلة ، وهي حروف الذلاقة أي النضاحة ، وهي أخف الحروف :

وضدها الحروف المصمتة ، وسميت مصمتة لتقلها على اللسان لأن الشيء
المصمت الذي لا جوف له ، فيكون ثقيلًا ، وقيل : إنما سميت مصمتة لأنها أصحمت
عن أن يبني منها وحدها رباعي أو خماسي إلا نادرًا في كلمات معدودة : كالمسجد
والزهرة وأخواتها .

وقد تم ذكر الأضداد الموعود بذكرها في البيت السابق ، وذكر هنا أيضًا
أن الحروف التي وصفناها سابقًا بالمدّ فهي توصف أيضًا باللين ، ولشدة لينها
احتيج إلى إبدالها في بعض المواضع بحرف قوي كالمهزة ، وقد مضى ذكر ذلك .

وَقُطْبُ جَدِّ قَلْقَلَةٌ وَأَوَى نَسِيمًا نَسِيمًا
مُعْتَلًا وَالْأَلْفُ انْمُ الْهَائِي

حروف القلقة خمسة هي: القاف والطاء مهملة ، والباء موحدة ، والجيـم والدال مهملة ، وإنما وصفت بالقلقة لأنها إذا وقف عليها تقلل بها اللسان حتى يسمع فبرة قوية .

قال في القاموس : وحروف القلقة : حطّذب ، وأراء قد ترك ذلك القاف ، فالله أعلم ما مراده بذلك مع أن القاف من أعرفهم كما قال للشاطبي ، وأعرفهم القاف كل بعدّها بضم .

وأما حروف الاعتلال فهي أربعة الهززة والألف والواو والياء ، ووصفت بذلك لاعتلالها بالخروج من حال إلى حال كما مضى ذكره ، وأما الألف فهو الهاوي ، ويوصف بذلك لأن مخرجه من هواء الفم وقد مضى ذكر ذلك .

وَالْمُسْتَطِيلُ الضَّادُ وَالرَّاءُ كُرَّرَا

وَاللَّامَ حَرَفٌ وَيَخْلَفُ مَعَ رَا

للضاد المعجمة توصف بالاستطالة ، لما في خروجها من الاستطالة ، وقد مضى ذكر ذلك ، والراء مهملة توصف بالتكرير قيل : لأن طرف اللسان إذا تكلم به كأنه يتمتر ، أي كأنه يقوم فيمتر ، ثم يقوم فيمتر ، ولما فيه من التكرار .

كانت حركته في باب الإمالة للحركتين واللام يوصف بالانحراف لما فيه من الانحراف إلى ناحية طرف اللسان ، ويختلف في هل يوصف الراء بذلك فقيل : نعم لانحرافه إلى ناحية اللام .

صَادٌ وَسِينٌ ذَا صَفِيرٍهَا أَنَّى

وَالْمُتَفَشِّي الشَّيْنُ وَالْمَهْوِيُّ تَا

أحرف الصفير ثلاثة : صاد وسين مهملان ، وزاي معجم ، والزاء ممدود لغة في الزاي بالياء ، وقصر المد في للنظم للضرورة جائز فصيح ، ومعنى وصفها بالصفير لما فيها من الصفير الموجود مع المنطق بها ، ولا ايسر في ذلك .

وأما الشين المعجم فهو يوصف بالمتفشي ، ومعنى المتفشي الانتشار ، فوصف به لأنه انتشر في الفم ارخاوته .

وأما اللغاء المثناة من فوق فهو موصوف بأنه مهتوت ، ومعنى الهت صرد الكلام على سرعة ، وهو حرف خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة ، وأقد أعرضنا عن ذكر كثرة الاختلاف هنا طلباً للاختصار .

باب التصريف بالوزن

حَرْفٌ وَمَا ضَاهَاؤُهُ لَمْ يُصْرَفِ
وَعَيْنٌ ذَيْنِ قَائِلُ التَّصْرِيفِ

التصريف المصطلح عليه هنا علم يستكشف به أصالة الحروف من زيادتها ، ويعرف به صحيحها من معتلها أو مغير وهو باب كبير ، وعليه مدار العربية كلها إلا الحروف وما شابهها ، فإنها لا تصريف لها ، وذلك لأن أكثر وضعها على حرف أو حرفين ، والباقي محمول عليه .

وما شابه الحروف هي الأسماء التي غير متمكنة مثل : ما ومن الموصولتين ، وإذا في للظروف وما شابه ذلك .

مَقَابِلِ الْأَصْلِ بِضِمْنِ الْفِعْلِ
وَاللَّامِ كَرَّرُ لِبَقَاءِ أَصْلِ

إذا أردت وزن الكلمة فاعتبر حروفها ، فإن كانت حروفها أصولاً فقابلها بضمين فعل ، أي بالحروف الثلاثة التي تضمنتها هذه الكلمة وهي : الفاء والعين واللام .

ومعنى مقابلتها بها أن تجعل للفاء للحرف الأول ، والعين للثاني ، واللام للثالث ، مع مراعاة أن تكون حركات الوزن موافقة لحركات الموزون ، كما قلت في وزن ضرب : فَعَلَ بثلاث فتحات ، وكرُمَ فَعَلَ بضم العين ، وفتح الفاء واللام وفتح فَعَلَ بكسر العين ، وفتح الفاء واللام .

ثم إن كانت الحروف الأصلية أكثر من ثلاثة فسكر اللام مع موافقة الحركات ، على حسب ما مضى فنقول في وزن دحرج : فَعَمَلٌ ، وفي وزن جحمرش فَعَمَلٌ بثلاث لامات ، فاللامان الأخيران متكرران .

وإن يَزِدْ مُضَمَّنٌ أَصْلٍ كَرَّرَا

فَلْيَمِطِ مَا كَانَ لِأَصْلِ قُرَّرَا

إذا كان في الكلمة حرف زائد ، فإما أن يكون من جنس أصلي موجود في تلك الكلمة أولا ، فإن كان لا فسيماذ إن شاء الله .

وإن كان نعم فإن الحرف الذي كان مقابلا للحرف الأصلي يكون أيضاً مقابلا لهذا الحرف الزائد ، وذلك مثل قسطاس ، فالسین الأولى منه أصاية ، وتقابلها العين ، فالشین الثانية تقابل بحرف العين أيضاً فنقول وزنها : فعلاع .

وإذا وزنت نحو : حلقيت وقسطاط وعثنون كررت اللام فقلت : فعليل وَفُعْلَالُ وَفُعْمُولُ ، مع أن اللام الأخيرة في كل ذلك زائدة بخلاف نحو : مجنون وجنون فهو مفعول وفعل ، إذ لا تم الأصول بدون التكرار .

وَالْخَلْفُ فِي ثَلَاثٍ يَجُوزُ نَزْلُ

وَرَأَجِحُ تَأْصِيلُ نَحْوِ بُلْبُلٍ

إذا تكرر في اللفظة حرفان : فاء الكلمة وعينها ، فإما أن يكون في فعل رباعي نحو : زلزلت الأرض واخلخله ، فإن الثالث مختلف فيه يقال قوم : هو زائد ، وهو مكرر للفاء ، فعلى هذا فوزنه فعل .

وقال آخرون : حروفا كلها أصلية فوزنه فعل ، وأما إن كان ذلك في اسم

فالتقول بتأصيل حروفه أكثر فوزن بلبل وهدهد : فعل ، كبرئ فعل كجمر وعند بعضهم وزن كلها فمفلبة تكرير الفاء .

وكذلك الاختلاف نحو : سلسيل ، حل هو فعليل أصلي كلمة أو فعليل ،

أو فلفعل ، ولا يجوز أن يكون نحو : زلزل ففعل ، ونحو : جئجل ففعل لتصورها عن وزن الفعل .

وبخلاف سلسيل فلا يمنع أن يكون ففعل مع فية قولاً ضعيفاً ، وأما نحو : دَمِكَمَكِ وَبَرَهْرَهَةٍ فمَرَفَعَلٌ وَفَعْلَمَلَةٌ بلا خلاف .

وَيَكْتَمَى بِأَفْظٍ زَائِدٍ وَمَا
أَبْدِلَ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ وَمِثْلًا

إذا كان في الكلمة شيء من الحروف الزيدة ، فإنك تفسر عن الحروف الأصلية بمثل ما مضى ، وتفسر عن الحروف الزيدة بلفظها في موضعها ، ومثال ذلك نحو : لفظة (اعتبر) فيها الراء ، وهزة الوصل زائدين فتقول : وزنها افعل ، لأن الأصول فيها للمين والباء والراء ، ونحو : انطلق ، وزنه انقل ، ونحو : استخرج وزنه استقل ، وقس على ذلك .

ثم إن كان في الكلمة حرف مبدل من حرف آخر فإما أن يكون المبدل منه أصلياً أو لا وسيأتي ذكره إن شاء الله في هذا البيت .

إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلًا وَبَعْضٌ بِالْبَدَلِ
عَبْرَ عَيْنِهِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ فَشَلٌ (١)

إن كان الحرف المبدل غير أصلي ، بل هو زائد ، فإنه يعبر عنه بالحرف الزائد

(١) الفشل كالفرح هنا مصدر موصوف به وإن أراد به الفعل فاض فهو فشل بكسر اللين المعجمة كفرح أو لاعم فاعل ، فهو فشل أيضاً كفرح والكحل في البيت جائز أن يقرأ به وإن لزم وقوع للسناد على هذين التقديرين ، والأول هو الأحسن تركا للسناد المنهى عنه عند علماء القوافي ، وإن كان جائزاً فاعرف ذلك .

الذي هو مبدل منه في الحقيقة ، ومثال ذلك نحو : اصطرِب وازدهى ، أصل وزنها افتعل ، فهما في الحقيقة اصتَبِر وازتَهى ، فلما اسقنتل ذلك فيهما أبدلت اللتاء طاء في الأول ، ودالا في الثاني فالتاء هو الحرف المبدل منه ، وهو حرف زائد .

فإذا أردت وزن اصطرِب وازدهى عبرت عن الطاء والدال بالحرف المبدلتين منه قلت : افتعل ، ولا نقول افطعل ، ولا افدعل خلافاً لبعضهم ، فإنه يقول بذلك وهو المراد بقوله ، وبعض بالمبدل عبر عنه .

وأما إن كان المبدل منه حرفاً أصلياً فإنه يجعل له مع المبدل مثل ما له في الأصل خلافاً لبعضهم ، وهو للشيخ الجرجاني فيما حكى عنه ، فإنه كان يعبّر عنه بحرف البديل كما قيل ذلك في الحرف الزائد ، فوزن قال وباع : فعل بفتح العين عند الأكثرين ، وعلى هذا القول الأخير ، وزنها قال ووزن اختار افتال ، ووزن انقاد انقال والأول هو الصحيح .

وَاحْذِفْ مِنْ الْوَزْنِ وَفَاقَ مَا سَلِبَ
فِي الْأَصْلِ وَأَقْلِبُهُ وَفَاقَ مَا قَلِبَ

عبر عن الحذف في البيت بالسلب ، وإذا كان بعض حروف الكلمة محذوفة فإن الوزن يحذف منه ما يقابل ذلك المحذوف ، وذلك نحو : فع وزنه : قل بكسر الفاء ، وقل وزنه : قل بضمها وخف وزنه قل بفتحها ، ولم يتولوا في فع فع ، وفي قل فع ، وفي خف فع لأن عين الكلمة هي المحذوفة ، فعين الوزن هي المحذوفة في نحو : « ق » أس من وقى بقى تقول : وزنها ع يحذف الفاء واللام ، وإبقاء العين .

ووزن وهد يعد فعل يعمل بحذف الفاء ، ووزن قاض فاعٍ ، ووزن ازم افع
واخس افع وادع افع : ووزن اذع افع : ووزن اذع افع :
واختلفت في كلمة أشياء فقول وزنها أفعال ، وقيل أصلها أشياء بوزن أفعلاء ،
فحذفت الهمزة فهي الآن أفعاء وهو الأظهر اقدم انصرافها في الإعراب .
وإذا كان بعض حروف الكلمة مقلوبا ، والمراد بالقلب هنا أن يكون بعض
الحروف منتقلا عن موضعه إلى موضع حرف آخر ، مع تنقل ذلك إلى موضع
هذا ، ومثاله قولهم : شاكى السلاح أصله شائك السلاح ، أى ذو شوكة في سلاحه
أى قوة ونجدة ، ووزن شائك فاعل كوزن ضارب ، فلما قلبت العين إلى موضع
اللام وقلب اللام إلى موضع العين قيل شاكى ، فوزن شاكى فاعل بتقديم اللام على
العين كما هو اللفظ .

وَاللِّخْلِيلِ أَحْكُمُ بِقَلْبِ مُطَرِّدٍ
فِيآ كَجَاءِ وَشَوَاءِ قَدْ وَجِدْ

حكم الخليل بقلب العين واللام في كل فاعل أعلنت عينه ، مع كون لامة همزة
وفي الجمع الأقصى كذلك ، ومثال ذلك نحو : جاء وشاء اسم فاعل من نحو : يجىء
ويشاء ، والأصل جائى وشائى فقلبت اللام إلى موضع العين ، وقلبت العين إلى
موضع اللام فقيل : جاء وشاء كقاض ولام ، وفي الجمع الأقصى مثل حواء وشواء
في جمع جائية وشائية والقول في جَراءٍ كالقول في جاءٍ لا فرق بينهما بحال .
وأما نحو : خطيئة فإن جمعه على الصحيح خطأ ، وقد سبق إجازة أخطاء
بالهمزتين ، وعليه فخطأ بقلب العين إلى اللام كسواءٍ أجوز وأحسن ، وقس على
ذلك ما شابهه ، فهذا عند الخليل مطرد .

ومعنى تخصيص الخليل بذلك لما فيه من الاختلاف المزوى عن سيبويه وهو
الأصح عندنا ، فإنه كان يقول : إن نحو : جاء وشاء مقيس لا قلب فيه ، وذلك
لأنهما بوزن فاعل كضارب ، وعينهما معلة فقلبت همزة كما قلبت عين قائم وبائع
همزة ، إذ لا فرق بينهما وذلك ظاهر .

ثم لما قلبت العين همزة وكان لهما همزة أيضا اجتمع همزتان أولاهما مكسورة
والثانية متطرفة ، فقلبت الهمزة للثانية ياء كما مضى في باب تخفيف الهمزة ، فهذا
قياس جاء وشاء وما ضاهاهما ، وكذلك القول في نحو : جوار وشوار فتأمل
ذلك ، والأكثر على أن التلب يكتب بالفتحة فيه ، ويعرف ذلك باشتقاقه مثل
قسي أصله قووس كفروج ، لأنه جمع قوس فالواو منه في موضع العين ، فوزن
قسي في الأصل فعول ، ثم فروع ، ثم فليبع بضم الفاء أو كسرهما ونحو : جاء ،
أصله من الوجاهة وأيس أصله من اليأس وتيل في أشياء : إنها لفتح فتأمل ذلك
وانقل ما شابهه .

وقد ذكرنا في باب تخفيف الهمزة أن الهمزة إذا كانت في موضع العين
وقد قلبت الهمزة ياء في قولهم جاء وشاء ، وقولهم جوار وشوار ، وقولهم
قسي في الأصل فعول ، ثم فروع ، ثم فليبع بضم الفاء أو كسرهما ، ونحو :
جاء ، أصله من الوجاهة وأيس أصله من اليأس وتيل في أشياء ، إنها لفتح
فتأمل ذلك ، وانقل ما شابهه .

ذكر أوزان المجرد والتخفيف

وَجَرَّدِ الْفِعْلَ لِأَرْبَعٍ وَفِي عَيْنِ الثَّلَاثِيَّاتِ تَثْلِيثٌ قُفِي

معنى المجرد أى الذى ليس فيه شيء من حروف ، ومنتهى الفعل المجرد أربعة أحرف ، ولا يكون أكثر من أربعة أحرف إلا محكوماً بالزيادة فيه كما سيأتى إن شاء الله .

وللرباعى وزن واحد وهو فعمل بسكون العين ، وفتح ما سواها نحو : دحرج من للتدحرج ، وهو متتابعة فى حدود ، وقطر الكتب جعل لها قِمَطْرًا وكزبر الطعام وزعفره جعل فيه للكزبرة والزعفران ونحو ذلك .

وأما الفعل الثلاثى فله ثلاثة أوزان فقط ، فظهر بذلك أن أوزان الفعل المجرد أربعة لا غيرها ، فعلى فى الرباعيات وفى الثلاثيات فعل بتثليث للعين ، أى بفتحها مثل ضرب وكتب أو بكسرها مثل : فرح وجدل أو بضمها مثل : كرم وحسن وقد مضى أمثالها .

وَعَيْنُ ذِي الثَّلَاثِ فِي الْأَسْمَاءِ

أُطْلِقَ مَعَ تَثْلِيثِهِمُ لِلْفَاءِ

الأسماء الثلاثية وزنها فعل مثلث الفاء أى مضمومها أو مفتوحها أو مكسورها مع إطلاق الفاء ، أى تحريكها بالحركات للثلاث الفتح والكسر والضم ، والرابعة السكون فللمعين أربع حركات ، وللفاء ثلاث ، والمجتمع من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر وزناً .

وأمثالها فعل بفتح الفاء مع فتح العين مثل جبل وجمل ، أو كسر العين مثل :
كثف وكبد ، أو ضمها مثل عضد ، وهجز أو سكونها مثل نلس وعبد ، وبكسر
الفاء مع فتح العين مثل سمن وعنب ، أو كسر العين مثل إبل أو سكونها مثل
رجل ، وسيماد ضمها إن شاء الله .

وبضم الفاء مع فتح العين مثل : صرد وزحل أو كسرها مثل : دُئِل أو ضمها
مثل : عنق أو سكونها مثل : قُئل .

وَفُعِلَ قَلٌّ وَعَكْسٌ مُهْمَلٌ
وَجَائِزٌ تَخْفِيفٌ مَا يُسْتَشَقَلُ

فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين قابل وجوده في لغتهم ، وكانهم قصدوا تخصيص
هذا الوزن بفعل ما لم يسم فاعله من الثلاثي ، وفي الأسماء قيل دُئِل بضم الدال
وكسر الهمزة التي هي في موضع العين ، وهو اسم لابن أوى .
وقال في القاموس : ولا نظير لها ، وقد تضم الهمزة منها أيضاً فتكون كُعِنق .
ومن عجب أن القاموس قال : ولا نظير لها ، وذكر في مواد كلامه أمثالا لها
فقال في الرثم براء مهملة وهمزة : إنه الإست ووزنه كدُئِل . وقال في الوعل إنه
بالفتح ، وككثف ودئِل قال : وهذا نادر ، وهو تيسر الجبل .
وأما للعكس وهو فُعِل بكسر الفاء وضم العين فهذا مهمل لا وجود له في
صحيح اللغة أصلاً ، وحكى عن بعضهم ذلك في حَبِيبِكَ لغة في الحَبِيبِكَ ، وزدها
الأكثرون وتأولها قوم على أنه من تداخل اللغتين ، فقد روى ثيبا الحَبِيبِكَ
بكسرتين عن ابن جنى ، ويضمتهن في الشهير ، ولعل بعض الناطقين زكبهما من
بينهما على إرادة النطق بالكسر ، ثم رجع عنه إلى اللضم فتداخل

وعلى الحقيقة فالرواية ضعيفة جداً والاعتذار أضعف وأخل إلا أن التركيب في كلمة واحدة لا يخفى ما فيه ، ولم يذكر للقاموس في الجيك غير الضمتين ، علي أن فعلاً بالكسرتين قليل جداً كما حكى بعضهم عن سيبويه أنه قال : لم يجئ منه إلا إبل ، وقد غرت بعضهم الرسم فقرأ شاذاً الربوا بضم الباء هكذا حكاها بعضهم . واعلم أن فعلاً بكسرتين قد جاءت فيه كلمات غير لفظة إبل ، فقد قيل أتان أو أمة إبداء ولود ، وفيها ككتف والخيرة صفرة تشوب بياض الإنسان ، والبليز القصير والمرأة الضخمة ، وجاء ذلك في إبط وإفط مع لغات أخر تذكر في أبوابها من كتب اللغة .

ولتعلم أن هذه الأوزان منها ثقل ومنها خفيف ، وتخفيف بعضها ببعض جائز في لغة بني تميم على حسب تفصيل سيأتي إن شاء الله .

فَالْعَيْنُ سَاكِنٌ مُّطْلَقًا إِن كُنْمِرًا
أَوْ ضُمُّهُ وَالتَّخْرِيقُ فِيهِ مُّظْهِرًا

اعلم أن فعل إما أن يكون ساكن العين أو متحرك كما بإحدى الحركات الثلاث كما مضى تقسيمه ، فإن كان ساكن العين فلا يحتاج فيه إلى تخفيف غالباً ، لأنه أخف من المحرك ، ولو حرك الساكن لعاد التخفيف بتثبيلاً .

فإن كان متحرك العين فإما أن يكون متحركاً بالفتح أو بغيره ، فإن كان العين متحركاً بالفتح فكذلك لا يحتاج فيه إلى تخفيف لما في الفتح من الخفة على سائر الحركات ، ولربما شد تخفيفه نادراً في ضرورة الشعر كما في قوله :

وما كل مغبون إذا سلف ضففة
يراجع ما قد فاتة يزاد أي يخسب

وأما إن كان العين متحركاً بغير الفتح فلا بد أن يكون إما مكسوراً وإما
مضموماً . وعلى الوجهين فإن العين تخفف بتسكينها وتبقى الفاء على حركتها المعهودة
قبل التخفيف لا تغير عنها ، وأمثالها في المكسور العين نحو : كَتِفٍ وَكَتَفَ ،
وفي الحلقى العين نحو : فَخِذٌ وَفَخِذَ ، وفي الأفعال الحلقية العين نحو : شَهِدَ وَشَهَدَ ،
وغير الحلقية نحو : عَلِمَ وَعَلَّمَ .

وفي فعل بَعَمَ الفاء وكسر العين نحو دُونَ ودَوَّلَ بتسكينها في الأسماء والأفعال
المبنية لما لم يسم فاعله ، مثل : ضُرِبَ وَقُتِلَ ، وَضُرِبَ وَقُتِلَ بسكون عينهما ،
وأنشدوا في ذلك قوله :

لَوْ عُصِرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمَسْكُ انْعَصِرَ *

وفي فعل بكسرتين تقول : إِبِلٌ فِي إِبِلٍ ، وأما المضموم العين فنحو : عُنُقٌ
بضمين تخفيفه عنق كقتل ، وقرئ به في القرآن العظيم نحو : ﴿رَسَلْنَا﴾ و﴿رَسَلَهُمْ﴾
ونحو : رَجُلٌ تَخْفِيفُهُ رَجُلٌ كَقَلَسَ وَنَحْوُ : كَرُمٌ تَخْفِيفُهُ كَرَمٌ وَعَلَى ذَلِكَ فَلْيَقْس .
ومعنى اشتراطه أن يكون تحريك العين مظهراً لثلاثا يقوم دخول المقدم نحو :
خَافَ وَطَالَ وَظَلَّ ، فَإِنَا إِذَا سَلْنَا مَا وَزَنَ خَافَ وَطَالَ قَلْنَا : فعل كفتح في الأول
وككسر في الثاني كما مضى ذلك في بابه .

وَافْتَحَ فَأَا كَسِرَ قَبْلَ ذِي حَلْقٍ كَسِيرٌ
وَقَبْلَ كَسِرٍ خَفَّ لَآ فِي كَبَطَّرَ :

اعلم أن فعل المكسور العين إن كانت عينه حرف حلق فلنك فيه وجه ثان ،
وهو كسر الفاء إتيانها لكسرة العين سواء كان في اسم نحو : فنخذ كككتف ،

وكلا بل تخفيفا ، والفعل كذلك نحو : شهد وشهد بكسرتين ، واحترز بفتح الفاء
لثلاثي يدخل في ذلك نحو : دبل وشهد .

وكذلك الفاء المفتوح يكسر أيضا قبل عين مخففة بالسكون ، وأصلها
الكسر وسواء في هذا إن كان اسما حلقى العين مثل : فخذ وفخذ كعلم ، أو غير
حلقى : ككتف وكتف ، أو فعلا حلقى العين مثل : شهد وشهد .

وأما غير الحلقى : كفروح وبطر فلا يجوز ذلك فيه ، وحكى قطرب في ضرب
ما لم يسم فاعله ضرب بكسر للضاد وسكون الراء ، والشهير إبقاء الضمة على حالها
كما في اللؤلؤ : لم يحرم من فُصدلَه ، وقد مضى تفسيره .

وَضَمُّ فَتْحٍ فَا بِلِي ضَمًّا يَخْفِ

فَزَرٌّ وَشَبَهُ الْبَحْرِ بِالتَّخْرِيكِ صِف

إذا كانت عين فُعل مضمومة والفاء مفتوحة فلك في ذلك وجه ثان وهو
تخفيف الهمزة بالسكون كما مضى مع ضم الفاء فتقول في عَضُدٌ ونُدُيسٌ : عَضُدٌ
ونُدُيسٌ كقولهم فيها ، وهذا التخفيف شيء قليل ، وهو في الأفعال أقل كقولهم
في التهجيب : حُبَّ بها يضم الحاء وأصل حب من فُعل بالضم كما هو مع بعضهم
وقد سبق أن المسكن العين لا يخفف بتخريكها .

وقد روى فتح عين فعل بالفتح إذا كانت عينه حرف حلق مثل : بحر
وبحر ، ولحم ولحم ، وهز وهز ، وشعر وشعر ، ويرزوي ذلك مطردا فيه .

وَعَيْنٌ فُعْلٍ صَحَّ فِيهِ فُعْلٌ

إِلَّا الصِّفَاتِ واضطرارا نَقَلُوا

حكى عن الأخفش أن كل فعل بالضم يجوز فيه فُعل بضمين مثل : فُعل

وَقُلٌّ، وَيُسْرٍ وَعُسْرٍ وَيُسْرٍ وَعُسْرٍ، هذا إذا كان فعل بالضم صحيح العين، فإن كان معقلها فلا يجوز ذلك مثل سوق، ولا يجوز ذلك في الصفات أيضاً في مثل: حمر وصفير إلا في اضطراب الشعر، فقد جاء فيه بضمعين نحو: حمر ودُّهم.

وقول بعضهم: يحتمل أن تكون الضميتان هما الأصل في هذا الباب، لأن نحو: عنق متفق أنه يخفف بفعل بالضم كما مضى، ويحتمل أن يكون نحو: عُسْر كذلك في الأصل، وإن كان الأشهر السكون فلا مانع، فإن بعض الأوزان قد لا يبقى على الأصل كيقول ويبيع وشبههما كثير على قياس هذا القول، فيحتمل أن يقال ذلك في باب هَرٍ وَهَرٍ. وإن لم يوجد فعل بالفتح مخففاً بالتحريك، ولكن القاعدة تقتضي ذلك لأن تحريك الساكن في نحو هذا لا يكون إلا تنقيلاً، والتخفيف يكون بعكسه فتأمل.

وَجَرَدُوا الْإِسْمَ يَوْزَنُ فَعَلَّ
وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ

الاسم المجرد إما ثلاثي وإما رباعي وإما خماسي، ولا يكون فوق ذلك، فأما الثلاثي فقد مضى ذكره، وأما الرباعي فأوزان المجرد منه ستة:

فعلل بفتحين بينهما ساكن مثل: جعفر وثلثب، وَفَعَّلُ بضم الحركين مثل: بُرْتَنٍ وَهَدِيدٍ، وَفَعَّلَ بضم أوله وفتح ثالثة مثل: جُحْدَبٍ وَبِرْقِعٍ وَطُحْلَبٍ وهو قليل، ولا يمكن دفعه وفعلل بكسر الأول، والثالث مثل: زَبْرِجٍ وَقِلْقِلٍ.

وَفِعْلَلٍ فِعْلٌ أَوْ فِعْلَلٍ فِعْلَلٍ
فِعْلَلٍ أَوْ فِعْلَلٍ فِعْلَلٍ
الخامس من أوزان الرباعي المجرد : فعَلَّل بكسر الأول وفتح الثالث مثل :
درهم .

والسادس : فعل بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى ، وذلك مثل :
قِمَطَرٌ وَهَزَبٌ ، والخامس يكون مجرداً على أربعة أوزان لا غيرها .
فالأول : فِعْلَلٌ بفتح الأول والثاني كسَفَرٌ جَل .

والثاني : فِعْلَلٌ بكسر ، ثم سكون ثم فتح ثم سكون مثل : قِرْطَعٌ .

والثالث : فِعْلَلٌ بسكون العين بعدها فتحة ثم كسرة مثل : جِجْمَرِشٌ .

والرابع : فِعْلَلٌ بضم ثم فتح ثم كسر قبله سكون مثل : قُدْعَلٌ .

تفسير شيء من الأمثلة :

البرثن : الكف مع الأصابع ، ونخلب الأسد ، وهو لاصبع كالأصبع

للإنسان .

والجحدب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين كالجحدب بالهمزة مفتوحة .

والبرقع : لغة في البرقع بضمعين .

والطحلب : خضرة تعلق الماء الأزمن .

والزبرج : السحاب الرقيق .

والقلئل بقائين : نبت له حب أسود حسن الشم .

والهزبر : الأسد ، ويقال ما عنده قرطعة أي شيء وغير ذلك معروف

أو ما فيه ذكره .

ذكر المزيد

وَقَدْ تَنَاهَى الْإِسْمُ سَبْعًا زَائِدًا

وَالْفِعْلُ لَيْسَ فَوْقَ سِتِّ صَاعِدًا

منتهى حروف الاسم المجرد خمسة أحرف كما في الأمثال السابقة ، وإن كان فيه شيء من حروف الزيادة فإنه ينتهي إلى سبعة أحرف ، مثل : استخراج في مصدر استخراج ، وعده كذلك على حسب إفراده من قبل أن تدخل عليه زيادة عارضة ، فإنها لا يبعد بها ، وهي مثل تاء التانيث ، والضماير ، وعلامة الاستثناء ، والجمع الصحيح وحروف الجر المتصلة ، ولام الابتداء ونحوها فلو عد بها لانتهت إلى ضعف ذلك العدد كقولك : إنك لبالاستخراجين عالم .

وكذلك الفعل المزيد ينتهي إلى ستة أحرف لا يتعداها أبداً ، وذلك بعد حروفه قبل دخول العوارض عليه نحو : استخراج ، فلو عد مع دخول العوارض لانتهى إلى ضعف ذلك نحو : إنكم لتستخرجونها أو أكثر نحو : ليستخرجونيها وإنما لم تعد عوارض الزيادة لأن أحرف الجر أو التعريف أو الابتداء أو للضماير ليس هي في الحقيقة من الاسم ، وإنما هي حروف أو أسماء مستقلة بمعناها وإن لم تستقل بذاتها في اللفظ والرسم ، وكذلك فيما يدخل على الأفعال .

وَبِاشْتِقَاقِ زَائِدًا مِنْ أَوْ عَدَمِ

أَصْلِ حَكْيِ أَوْ غَلَبِ الزَّائِدِ ثُمَّ

تعرف الزيادة بأحد ثلاثة أوجه : أولها وهو المقدم فيها إذا كان موجوداً وهو الاشتقاق ، فإنه يظهر به ما كان زائداً ، أو غير زائد ، وذلك الرجوع

إلى أصل الكلمة ، ومثال ذلك نحو : قطع ثلاثة حروف أصلية ، وما زاد على ذلك من تركيب هذه الكلمة فهو المزيد ، مثل : قاطع واقطع ، وانقطع واققطع ، واستقطع وقطع وقوطع ، وقطعاً وبتطمان ، ومقطع ومقاطع واققطاع وانقطاع وما أشبه ذلك .

فهذا كله معروف بالاشتقاق ما عدا قطع فهو مزيد للدلالة على معان تتفرع من تلك اللفظة وما شابهها ، فقس على ذلك فهو أصل كبير .

فإذا عرفت الأصول من الكلمة فلا تلتبس عليك أن ما عدا الأصل فهو زائد ، ولا يكون الزائد في اسم متمكن ثلاثي أبداً ، لأن الاسم المتمكن والفعل لا يكون أقل من ثلاثة أحرف إلا إذا كان الفعل مغيراً فقد تلحقه الزيادة ، مثل حرف المضارعة في يمد ومثل هاء الوقف في نحو : عه أو لم يعه ولم يرمه أو ما شابه ذلك .

وكذلك همزة الوصل على الصحيح في مثل اسم وما شابه ذلك ، ثم إن الاشتقاق قد يكون ظاهراً جلياً كما مضى ، وقد يكون متأولاً خفياً ، وقد يكون للكلمة اشتقاقان أو أكثر .

ومتى وجدت شبهة الاشتقاق فالحكم بها أولى وسيعاد كل ذلك إن شاء الله .

وقد يحكم على الحرف بالزيادة إذا كان من حروف الزيادة ، وكان في موضع لا نظير له من الأصول فيه ، ومثال ذلك : كنهيل يفتححتين فساكن والباء للوحدة مضدومة ، فلو جعلنا هاء فعلها لأدى إلى زيادة وزن خماسي غريب ، وقد مضى أن الأوزان المجردة الخماسية أربعة ، فما خالفها فلا بد من وجود حرف زائد فيه ،

وإلا لاتسع الخرق على الراقع ، وكثرت الأصول في أبنية العربية بغير دليل عليها .

وفي كنهيل من حروف الزيادة ثلاثة : النون والهاء واللام ، وزيادة النون في الكلام أكثر من أخواتها بما لا يخفى على من تأمله ، فهو فَعْمَلٌ ، وأما نحو : كَسْفَرَجَلٌ فهو فَعْلُولٌ ونونه أصلية ، لأنها في مقابلة أصل .

وأما زيادة الواو فللغلبة ، لأن الواو لا يكون مع ثلاثة أصول فصاعداً إلا زائداً كما سيأتي إن شاء الله .

ونحو : هَفْدَاعٌ بضم فسا كن ففصوح ، فكسرة فَمَعْمَلٌ اعدم فعلال ، ونحو : كَسْتَالٌ بضم فسا كسطين بينهما فتحة ففعل لعدم مُعْمَلٌ ، وفعلال وضبط في القاموس وزنه بمثل جِرْدَحْلٌ فنونه أصلية ، ولم يقيّد كنهيلاً بضم الباء والنون معه زائدة لذكره إياه مع الكهبل ، ولا يزيد اعدم النظير الأصلي تخصيصاً للأوزان التي ضبطت في الرباعي والخماسي ، ولكن بها ويغيرها من الزيد فيه .

ففتحو : أَلَنْجُوجٌ إما أن يكون فَعْلُولًا أو فَعْمَلُولًا أو أَعْمَلُولًا أو أَفْعَمُولًا ، وكلها أوزان عربية ، فالحكم حينئذ بالزيادة أولى ، لأن الأوزان المزيدة هي أكثر من الجرد بأضغاف مضاعفة ، فوزنها حينئذ أفعْمُولٌ كما هو ظاهر القاموس وغيره .

وكذلك القول في بَلَنْجُوجٌ أنه يفعلول ، وللعلم عليهما قيل في بلنجج كسفرجل إنه يفعلول . وعلى الحقيقة فإن هذا الباب ليجر لحي لا مقدرة على التوم فيه إلا الفحول العلماء بالعربية ، والله الهادي .

وأما غلبة الزيادة فقد ذكرنا لها فيما سيأتي إن شاء الله مواضع هي محصورة فيها ، كما يقال : إن الألف لا يكون مع ثلاثة أصول إلا بزائداً وسليماً إن شاء الله فتأمل من هنالك .

وَأَوْضَحَ الْأَوْجُهَ رَجَّحَ وَإِذَا
تَكَافَأَتْ فَالْكُلُّ مِنْهَا يُحْتَدَى

إذا كان في الكلمة اشتقاقان أو أكثر ، فإما أن يكون بعض الوجوه أظهر من بعض ، وإما أن تكون متساوية في ذلك ، فإن كانت بعض الوجوه أظهر من بعض ، فإن الأظهر هو الأولي بأن يكون الحكم له ، ولا يلبس في ذلك ، وليس يختص هذا بتعارض الاشتقاق فقط ، ولكنه كذلك مع الاشتقاق وعدم للنظر والغلبة .

وهذا باب كبير ولا يسع هذا المختصر استيفاء الكلام على شرح هذه الأبواب ، فإن محلها الكتب المطولة ، ولكننا نذكر شيئاً من ذلك ليصدق به عليه على نحو ذلك .

فمن ذلك ما قيل في ملك بالتحريك وقيل : هو مفعول من ألك أي أبلغ الرسالة ، وألزم تخفيف الهمزة شاذاً كما مضى في باب تخفيف الهمزة ، وهذا هو الأرجح فيه .

وقال بعضهم : هو فعال من الملك ، ثم خففت الهمزة ، وذلك لأنه يملك ما أرسله الله تعالى إليه ، وهذا اشتقاق بعيد لقلة وجود فعال ، فلا يحكم به إلا إذا كان ظاهراً لا مدفع عنه ، كما في شمال .

وقيل هو مفعول من الألوكة وهي الرسالة ، لأن الملك رسول من الله إلى عباده

وخفت الهمزة بال حذف لزوماً ، وبُعدُ أبعد لأن الهمزة الساكنة بين المتحركين لا تخفف بالحذف بل يجعلها ألفاً إذا كانت بعد فتحة كما في المثال .

ويناقض ذلك جمه بنحو : ملائك وملائكة ، ولزبما قيل بقلب الهمزة التي قبل الكاف هرباً من ذلك ، وتكلف القلب في ذلك بعيد أيضاً مع الوجوه المحتملة له بغير قلب ، ومع سماع مَلَاك في قوله :

ولست لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنِّ لِمَلَاكٍ

ينزل من جور السماء بصوب

وإذ تكافأت الحجج في الزيادة والأصول ، وكانت قوية كلها فلا مدفع لشيء منها ، لئلا يلزم للتحكم وذلك مثل حسان ، فإنه إما فعلان وإما فعّال . وقد سمع هذا الاسم مصروفاً وغيره تصرف ، فعدم صرفه دلالة على أنه فعلان ، لأن اللام إذا زيد عليه الألف والنون امتنع صرفه دلالة على أنه فعّال من الحسن كشداد .

وقيل في الأول وهو الجنون إنه إذا فعل أوفق أو فوعل ، وكلاهما صحيحان فالأول بدلالة مولوق ، والثاني بدلالة مالوق ، وقيل في أرطى لأنها فعلى أو أفعل وكلاهما ظاهران ، فالأول لقولهم : آرط وماروط ، والثاني لقولهم : راط ومرطى والله الهادي .

ذكر غلبة الزيادة وحروفها

فِي لَفْظَةٍ سَأَلْتُمُونِيهَا جَمِيعٌ

مَا زَادَ إِلَّا مَا لِتَضْمِينِ وَضِعُ

أحرف الزيادة عشرة هي : السين والهمزة ، واللام والقاء المثناة من فوق ،
والميم والواو والنون ، والياء والألف ، وجمعت في كلمة واحدة وهي سألتمونها ،
وهي أحسن ما قيل في جمعها وقد جمعت في صيغ شتى ، ومن أحسنها أيضاً قوله :
سأت حروفاً للزيادة ما اسمها فقالت ولم تبخل : أمان وتسهيل
ولا حاجة إلى الإطالة في ذلك .

فالسين كاستخرج ، والهمزة كأكرم ، واللام كزيدل ، والقاء كتقول ،
والميم كمكرم ، والواو كمضروب ، والنون كفضنفر ، والياء ككريم ، والهاء
مثل : ممة وعمه في الوقف على ميم وعم ، والألف كضارب .

والكل من هذه الحروف العشرة قد تكون أصولاً في مواضع شتى كما
لا يخفى ذلك إلا الألف فإنه لا يكون أصلاً أبداً ، وقد تكرر القول فيه غير
مرة ، ولا بأس .

ولا يمتد بزيادة الحرف الذي لا يمتد به في الوزن كواو القسم وتائه ، وإلا
فلو اعتد بذلك للزم أن تكون البناء للموحدة من حروف الزيادة ، ولزم ذلك في
شين الكشكشة وبتفاق أنهما ليسا من حروف الزيادة ، وبعدم الاعتداد بنحو
شين الكشكشة يرد قول من اعتد بيمين للكشكشة ونحوها وغير هذه
الأحرف العشرة لا يكون زائداً إلا للتضمين مثل : اعشوشب واعدوذب
فوزنهما افموع .

وَكُلُّ مُضَعَّفٍ فَزَائِدٌ لَدَى

ثَلَاثَةِ أَصْلِيَّةٍ أَوْ مَا عَدَا

إذا كان في الكلمة ثلاثة حروف أصلية أو أكثر منها ، ثم وجد شيء من الحروف مضاعفاً لتلك الحروف الأصلية ، فهو محكوم بزيادته ، والتضعيف قد يكون للإلحاق وغيره ، فالإلحاق مثل : جلبب وشملل ملحق بدحرج ، ومثل : قردد ومهدد ملحق بجعفر ، القردد جبل وما ارتفع من الأرض .

ومهدد من أسماء النساء ، ومثل : سُودَد ملحق بجهدب على الصحيح ومثل مرمريض ملحق بِمَلْطَمِيس ، المرميس الداهية الممارس ونحو : عَصَبَصَبِ أى شديد عصب وبرهرة ملحق بسفرجل ، ونحو : قطع لا يكون ملحقاً بدحرج لاختلافهما في المصادر .

وعلى نحو هذا القياس السابق ، فسلسبيل فلفمبيل لغلبة الزيادة خلافاً لآخرين ، فهي معهم فمبيل مثل برقعيد اسم بلد ، وجعفليق أى عظيمة من النساء ، وقيل في همرش : إنها فعلل للإلحاق بِفَعْمَلِيلِ كَجَحْمَرِش ، وأبى ذلك الأخفش ، فقال : أصلها همرش ، وأدغمت النون في الميم لازماً فهي فمبيل لعدم فعلل .

ورد بأن النون لا يجب إدغامها في كلمة إذا خشى الابس ، مع أن الغية لا تذهب مع الميم على الأنصح ، ولنسكتف هنا عن ذكر نحو : كبسكبه ، ونحو : هدهد بما مضى من ذكر ذلك ، فقد تكرر غير مرة وكفى .

والثاني زائدٌ والأولُ في مُقْتَرِنِ زَيْدٍ مِنَ الْمُضَعَفِ

اعلم أن الحرف المضاعف إما أن يكون زائداً كما مضى في البيت السابق ، وإما أن يكون أصلياً ، وذلك إذا كان مع حرفين فقط أصليين مثل : مدّ وحنّ كما مضى ذكره فهما ، ونحن قد ذكرنا هنا المضاعف الزائد :

فإما أن يكون الحرف المضاعف مقترناً أو مفترقاً ، فإن كان مفترقاً فإن أكثر ذلك يعرف بالاشتقاق ، فنحو : قسطاس فعلاص ، لأنه من القسط ، وهو الحق ، ولا يمكن أن يكون للزائد إلا العين الثانية .

وكذلك في فعفل في نحو : زازل على رأي الكوفيين ، لأن الأولى هي فاء الكلمة ، ولا يمكن أن تكون زائدة بخلاف نحو : وهدم الجدار ، فإنه فعفل لأنه من هدم ، فالعين الأولى هي الزائدة ، وهذا مما لا يختلف فيه بالنسبة إلى ما علمت من ذلك .

وأما إن كان المضاعف مقترناً مثل : مرمريس وعصيص وزنهما فعفعل ، وفعلم ومثل فعل بتشديد العين كقطع ، فقد اختلف فيما شابه ذلك فقال قوم : إن الأوائل هي الزائدة فمرريس زيد منه الحرفان الأولان ، وبين العين والصاد زيد الصاد ، والباء في عصيص وكذلك فيما شابه ذلك .

وقال قوم : إن الثاني هو الزائد في المضاعف ، فعصب هي الأصل ، ثم زيدت فعيل عصب ، وكذلك في نحو : مرمريس وغيرها من الأمثال وخير قوم في الزائد ، فأجازوا أن يكون الأول أو الثاني ، فاكتمف بهذا عن الإطالة .

وَأَنَّ يُصَاحِبَ فَوْقَ أَصْلَيْنِ الْأَلِفِ
أَوْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ فَزَائِدٌ عُرِفَ

الألف والواو والياء إذا وقع شيء منها مع ثلاثة حروف أصلية فصاعداً فهي زائدة ، فأما وقوعها قبل تمام الأصول الثلاثة فلا تكون زائدة مثل : يوم وبيت وباب ، ومثالها زائدة ، فالألف مثل : ضارب وقائل وتقاتلوا ، وهو ضارب ومضارب ، وهم متضاربون ضراباً ومضاربة إلى غير ذلك ، والواو مثل ضورب وتضورب ، ومثل : مضروب وجوهو وكوثر ، والياء مثل : ضويرب وكريم ومصيبيح إلى غير ذلك من الأمثال للظاهرة .

وقد يستثنى بعض المواضع من هذا الإطلاق وإليه الإشارة بقوله :

لَا أَوْلَا إِلَّا مُضَارِعًا وَفِي
مُكَرَّرِ الْحَرْفَيْنِ كَالْمَاضِي اقْتَضَى

اعلم أن الألف لا يتبع أولاً أبداً ، لأنه لا يكون المدة ، والمدة لا تكون إلا بعد حرف محرك ، ولا خفاء في ذلك ، وأما الواو والياء فإنهما يقعان أولاً ، وليس هما زائدين ، فوزن يَسْتَعُورُ فَعْلُولٌ كَمَضْرُوطٍ ، ووزن يَوْرَنْتَلُ فَعْمَلٌ كَجَحَنْقَلٍ .

ثم إن ذلك يستثنى منه زيادة حرف المضارعة وهو الياء ، فإن الواو لا يكون حرف مضارعة والياء إذا كانت حرف مضارعة فهي زائدة كما في يقوم ويدحرج ونحو ذلك ، ثم إن كان الاسم أو للفعل رباعياً مبنياً من حرفين مكررين مثل يؤنؤ ويهيه وولول وضوضيت ، وعاطى ففيه من الاختلاف كما مضى في نحو : زلزل ونحو : بلبل ، ولا يحكم هنا بالزيادة إلا على حسب ما مضى من الاختلاف هنالك فغامله فإنه كما قيلك إن شاء الله

تفسير الأمثال : ...

يستعمور : موضع والباطل : ...

والعصفوف : ذكر العطاء وهو من دواب الجن وركائبهم

وَالْوَرَنَاتُ : الداهية .

والجحنفل : الغليظ الشفة .

والمؤيؤ بمثفتين من تحت وهمزتين : طائر كالباشق .

ومعنى بهيمة بالإبل : قال لها : يا بهيمة .

وضوضيت بمجمعتين من الضوضاة : وهي الجملة .

وعاعى الضئين أى زجرهما : كمواعها .

وَمِثْلُهُنَّ الْهَمْزُ إِنْ تَطَرَّفَا

وَالنُّونُ حَيْثُ يَسْبِقَانِ الْأَلِفَا

الهمز إذا كان طرفاً وقبله ثلاثة أصول فصاعداً ، وقيل : الهمزة ألت فإن

الهمزة محكوم لها بالزيادة مثل : شهلاء وأربعا ، وكبرياء وقر فضاء

والنون إذا كانت طرفاً وقبلها ألف ومع ثلاثة أصول فصاعداً محكوم

لها بالزيادة ، فوزن بستان فعلان كعقران وسرحان فعلان كفسيان وشنان

فعالان كسكران ، وزعقران فعلان وأسطوانة فيها ثلاثة من حروف الزيادة الواو

وهي زائدة للظبية ، وبدلالة أساطين وبعد ذلك فهي تحتمل أن تكون أنموالة

أو فعلوانة .

وأما نحو : رمان فهو فعال : ولا يلزم من غلبته زيادة النون لأن الأصول

لم تتم فهي مثل : مكان وزمان وزنهما فعال كسحاب والهمزة في مثل : كساء
ورداء واصطفاء وانطفاء واستدعاء أصلية لعدم ثلاثة الأصول بخلاف نحو : استلقى
استقاء ، فهي زائدة ، وبخلاف ما سنذكر في هذا البيت إن شاء الله وهو :

لَكِنَّ بِشَرْطِهِ وَهُوَ إِنْ لَمْ يَقَعَا
مَصْدَرًا مَا حَوَى أَصُولًا أَرْبَعًا

إن كانت الهمزة أو النون المذكوران سابقا مصدرين لما حوى أربعة
أصول ، فهما أصليتان لا زائدان ، وذلك مثل : طلنشاء ، أى تحول من موضع
إلى موضع ، وطفئناه أى لثق بالأرض واحتبطاً أى عظم بطنه ، فوزن الكل
افعلل كاحرنجم ، واللام الأخيرة همزة فصدرها اطلنشاء واطلئناه
واحتبطاء .

وقيل فى احتبطاً إنها زائدة لأنها من ح ب ط فهي على القياس للسابق .

وأما النون فهي مثل : درجت الناقة على ولدها درجة ودرجانا : رمته بعد
نقار ، ويحثن فى الأمر يحثننه ويحثنا تراخي فيه وقس على نحو ذلك .

وَمَعَ ثَلَاثَةِ الْأُصُولِ إِذَا تَجَرَّى

بِالْهِمَزِ وَالْمِيمِ إِذَا تَصَدَّرَا

الهمزة والميم إذا كانا صدرين ، أى فى أول الكلمة ، وكأنا فتح ثلاثة أصول
فهما محكوم بزيادتهما كهمزة أكرم وأحسن ، ونحو : أبيض وأحمر ، ونحو :
أفكل كأحمد وهى الرعدة ، والأبلة بالضم أفطلة مثلثة للهمزة والعين ، وهى
جوض المقر والأصبع أقبل بفتليهما أيضاً .

وكذلك الميم ، ولذلك حكم القاموس بزيادة ميم مدحج ، وغلط الجوهري في الحكم بأصلاته وانعكس الأمر عليهما في مرمم فحكم الجوهري بزيادته ، وحكم القاموس بأصلاته لقولهم مرهت الجرح ، فكان مفعل لم يثبت للإلحاق بفعل كما قيل : تمدرع الإلحاق بمفعل على قول وهو الصحيح .

والمعجب كل المعجب من القاموس في توهيمه للجوهري حين ذكر المرمم في رهم مع أنه هو قد ذكره هنالك أيضاً ، فقال ما لفظه : والمرمم كنفد طلاء لين يطلى به الجرح مشتق من الرهمة انتهى .

والرهمة بالكسر هي المطر الضيف الدائم ، فإن من نظر إلى ذلك بعين الإنصاف يجد القاموس قد قال بقول الجوهري ، فاحتج له ثم رجع عن ذلك مرة أخرى فوهمه والله الهادي .

كَذَلِكَ نُونٌ سَاكِنٌ إِذَا تَلَا

أَصْلَيْنِ مَثَلُوا بِمَا حَرَفًا عَلَا

والنون يكون زائداً أيضاً إذا كان ساكناً ، وقبله حرفان أصليان ، وبعده حرفان أو أكثر ، ولا يلزم أن تكون أصولاً ومثال ذلك نحو : غَضَنْفَرُ اسْمٌ لِلْأَسَدِ ، وَشَرَنْبَثٌ أَيْ سَبِيُّ الْخَلْقِ ، وَسَمَنْدَلٌ اسْمٌ لَطَائِرٍ بِالْهِنْدِ لَا تَحْرِقُهُ النَّارُ ، وَكَالْمَرْنَدِيِّ وَالْمَلْنَدِيِّ ، وَكَالْقَرْنُولِ بِضَمِّ الْفَاءِ كَالْقَرْنُولِ ، وَنَحْوُ : الْقَلْدَسُورَةُ فَعَنْوَةٌ وَبِالنِّسْبَةِ فَعَنْلِيَّةٌ وَهِيَ قَرْيَةٌ شَرْقِيَّةٌ الْأَنْدَلُسِ مَحْفُوفَةٌ بِالْأَنْهَارِ وَالْجَنَاتِ لَا تَرَى إِلَّا مِيَاهًا تَدْفَعُ وَلَا تَسْمَعُ إِلَّا أَطْيَارًا تَسْجَعُ .

وعلى ظاهر ترتيب القاموس فهي فعَلِيَّةٌ لأنه أخرها من ب ل م ، وذكروها بعد ب ل ق م فانهم ذلك .

فإن كان قبل النون أصل واحد فهي أصلية مثل: قنديل، وإن كان حرفين غير أصليين فكذلك فننقل مفعول في مثل أتانا مصنصلا فننشلا بحيثه أن مننشها لأنه من فنشلها.

ولام زِيدَلٍ وَمِيمُ زُرْقَمِ
فَزُرُقٍ وَفِيهِمَا اخْتَلَفُوا كَهَاتَمِ

اللام قد تزداد في آخر الاسم قليلا مثل: زيدل وعمزل وعبدل، وكذلك قيل في فيشلة مع فيشة، وكلاهما بمعنى الحشفة، وهي في هيقل مع هيقل أى الظليم، وفي فحجل مع أفحج بالفاء فالحاء المهملة، فالجيم وهو المعتداني صدرًا قدميه مع تباعد عقبهما.

وقيل في طيسل: بمعنى طيس للكثير، وأنكر الجرمنى زيادة اللام وإنكاره باطل لصحته نحو: زيدل وعبدل
وأما هيقل فذكره في لا قبل أولى لأن المقل بالكسر هو الظليم أيضا فزيادة الياء أكثر ويحتمل أن يكون مع هيقل أيضا.

وللقاموس ذكر اللطيسل في ط ي س، فاللام زائدة وفي ط س ل فهي أصلية وأما اللفيشلة فلم يذكرها في فيشلة ولا نيه عليها، كما ذكر نحو: رعشن وفرسن في باب في النون، ونبه على أن النون منها زائدة، وزعم أن الفحجل غير صحيح وقد حكم هو بزيادة اللام في مواضع، كما قال بزياة ميم ففعل مع فميم.

وقد زيدت الميم آخر أيضا كما قيل زرغم بالضم أى شديد الزرق، والشرطم بالكسر الأكل من شرطه أى ابتلعه، والهيم أى الظليم مع الهيم، وقيل ميمه أصلية، والهاء قد تزداد أول الكلمة أيضا بالاختلاف، فوزن هلم هفعل من لقمه أى ابتلعه.

وكذلك قيل في هبلع للأكول من البلع ، وفي هر كولة للضخمة لأنها تركل الأرض برجلها في مشيتها ، وكل ذلك مختلف فيه .

وكان المبرد لا يعد الهاء من حروف الزيادة . قيل ، ولا يلزمه الهاء المزيدة للوقف نحو : **ه** لأنها حرف معنى كالتنوين وهو الصحيح ، وقد اعتد بها ابن مالك في الألفية فقال :

والهاء وقفنا كلمة وأم قره واللام في الإشارة المشتهرة

انتهى .

وإذا كانت الهاء في الوقف حرف معنى فكذلك لللام في الإشارة نحو : ذلك وتلك ، وهو أولى بأن يكون حرف معنى ، وقد صرح بعضهم بذلك ، وألزم بعضهم المبرد زيادة الهاء في أهراق ، وهي تلزمه ، والأصل أراق وفيها ثلاث لغات : أراق على الأصل وإبدال الهمزة الأولى هاء ، فيكون هراق ، والهاء تبقى على حالها مثل دال دحرج لا يتغير فتقول ، هراق يهريق ، فهو مهريق بفتح الهاء في الكل .

واللغة الثالثة أهراق بالهمزة ، فالهاء ساكنة ووزنه إفعال بظاهر الاشتقاق لا إفعال وليس على هذا الوزن غير هذه الكلمة .

الفهرس

الصفحة

٣

ذكر ما يفتح

٤

ذكر الحذف في بعض الأوزان

١٠

ذكر الثنائيات

١١

ذكر النسب إلى المؤنث

١٦

باب الابتداء

١٧

ذكر ما يلحق أوله همزة الوصل

٢٢

باب الوقف

٢٦

ذكر المنقوص ونحوه

٢٩

ذكر الألف

٣٠

ذكر الوجوه الموقوفة عليها

٣٥

ذكر شيء من وجوه الهمز

٣٧

ذكر تاء التانيث

٣٩

ذكر مواضع هاء السكت

٤٥

باب الإمالة

٤٨

ذكر الكف وكفه

٥٤

ذكر إمالة الفتح

٥٦

ذكر إثمाम الضممة

الصفحة	
٥٧	باب التقاء الساكنين
٦٠	ذكر حذف الأول أو تحريكه
٦٥	ذكر تحريك الثاني
٦٧	باب في نون تو كيد الفعل
٧٤	باب أسماء الأفعال والأصوات
٧٨	ذكر أسماء الأصوات
٨٠	باب في تخفيف الهمز
٨٥	ذكر الساكن بعد المحرك
٨١	ذكر المحرك بعد الساكن
٨٤	ذكر المحرك بعد تحريك
٨٧	ذكر للساكنة بعد محركة
٨٨	ذكر المحركة بعد السكون
٩٠	ذكر التخفيف
٩١	ذكر وقوعهما في كلمتين
٩٣	الوقف على الهمز الخفيف
٩٥	ذكر أل المنقولة إليه الهمزة
٩٧	باب الإبدال
٩٩	ذكر ما يبدل بالهمز
١٠٦	ذكر ما يبدل بالالف

الصفحة

١١٠

ذكر ما يبدل بالياء

١١١

ذكر المحركتين

١٢٢

ذكر ما يبدل بالواو

١٢٤

ذكر الوجهين

١٢٦

ذكر قلب مشترك

١٣٢

ذكر الياءات المجمعمة

١٣٧

ذكر الواوات المجمعمة

١٤١

ذكر الإبدال بحروف غير الماضية

١٥٠

باب الحذف

١٥٠

ذكر حذف الفاء ونحوها

١٥٤

ذكر حذف اللام

١٥٦

ذكر الحذف للتخفيف المنقول

١٦١

ذكر حذف مقيس

١٦٥

فصل في الحذف للترخيم

١٦٩

باب الإدغام

١٦٩

ذكر ساكن المثلين قبل متحرك

١٧١

ذكر سكون الثاني

١٧٣

ذكر المتحركين

١٧٨

ذكر المتحركين في كلمتين

الصفحة

١٨٠

فصل في إدغام المتتارين

١٩٧

باب مخارج الحروف وصفاتها

٢٠٦

ذكر الحروف المتفرعة

٢١١

ذكر الصفات

٢١٧

باب للتصريف بالوزن

٢٢٣

ذكر أوزان المجرد والتخفيف

٢٣٠

ذكر المزيد

٢٣٥

ذكر غلبة الزيادة وحروفها

١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ | ١٩٥٩ | ١٩٦٠



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



رقم الإيداع بدار الكتب ٧٢٢٦ / ١٩٨٦

